

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_234882

UNIVERSAL
LIBRARY

كتاب المنهج الفكري
للعلامة ذي الفضل الشهير
الساري المساعي
سماطان القاري
رحمه الله
آمين

* (وبهامشه شرح العلامة شيخ الاسلام زكريا الانصاري) *

* (على مقدمة الجزية أيضا نفع الله بها المسلمين بيمينه آمين) *

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الاسلام والمسلمين
زين الملة والدين أبو يحيى
زكريا الانصاري الشافعي
تعمده الله رحمة وأعاد علينا
وعلى المسلمين من بركته
في الدنيا والآخرة محمد
صلى الله عليه وسلم وآله
وصحبه وعترته

بسم الله الرحمن الرحيم وهو
حسبي ونعم الوكيل الحمد لله
الذي افتتح بالحمد كتابه
وأجزل لمن جوده وعمل به
ثوابه وصلى الله على سيدنا
محمد الامين وعلى آله وصحبه
أجمعين (وبعد) فان
المقدمة المنظومة في تجويد
القرآن للشيخ الامام والخبر
الهامم شيخ الاسلام حافظنا
عصره أبي الخير محمد بن محمد
الجزري طيب الله ثراه
وجعل الجنة مأواه لما انتهى
به اذ ذرو الجسد والاجتهاد
وكانت محتاجة الى بيان
المراد وحوت مع صفرا الحزم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أودع جواهر المعاني الضيائية في قوالب زواهر المباني من الحروف الهجائية وأبدع
المكونات اظهر وحقيقة ذاته الملبسة في مرآت صفاته الجليلة وأنزل القرآن بلسان عربي مبين
مع وساطة الروح الامين على رسوله خاتم النبيين وسابق الاولين الذي أشار الى صفاء صدقه سورة
صاد وهو أقصع من نطق بالاضاد من بين العباد وأظهر المعاني مما أودعهم وأنقى وقاب على قلب أهل
العناد صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه المقربين اليه والمرضىين لديه القائلين على سبيل الترتيل لكتاب
الجودين لاداء آداب الواقفين على عتبة باب الواصلين الى حضرة جنابه المترجمين على وفق خطابه
حبث شوارحنة فاشعة الكتاب وراموا فيما قاموا الاشعة لامعة خاتمة الكتاب * (أما بعد) * فيقول المتبحر
الى حرم كرم ربه الباري على بن سلطان محمد القاري علما هه الله باطاعة الخفي وكرمه الوفي ان المقدمة
المذكورة للعلامة شيخ الاسلام والمسلمين وخاتمة الحفاظ والمحدثين سيدنا وسندنا ومولانا وشيخ مشايخنا
ممن أولانا الشيخ أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري قدس الله سره السري ما رأيت
لهما شرا كاملا يبين بيانا شاملا يكون التحقيق الحقائق كافلا فسخيبالي أن أضع عليها شرط معسدا
لاختصارها خلا ولا مفاولا خلا فأقول وبالله التوفيق وببده أزمة التحقيق ان قوله * (يقول راجي
عقوب سامع) * بأشباع كسرة العين للوزن وفي نسخة بإثبات ياء الاضافة * (محمد بن الجزري الشافعي) *
يشير الى أن العبارة المقولة اذا كانت من جنس العلوم المنقولة ينبغي أن تنسب الى قائلها لتكون سندنا
لناقلها وهو برصيغة المضارع الدال على الاستقبال يشعر أن الخطبة مقدمة على أصل المقدمة ولو فرض
عكس ذلك لوجد له وجه آخر أيضا ههالبأن جعل على حكاية الحال الماضية وبأيديه تعبير بعضهم يقال في
أوائل التصانيف المرضية وأغرب شارح حيث قال وهو أولى من تعبيره في طبيعته يقال لان المقول لم
يقع ولا يقال انه ألف الكتاب ثم بعد فراغه قال هذا القول لا يخلاف الظاهر أقول بل هو المتبادر بناء
على حسن الظن بالأكثر والراجح اسم فاعل من المعتلى اللام الواوى وأبدل واو ياء لتطابقها وانكسار

مقابلها ثم استثنى الضمة باعث حذفها وجز عفووا كونه مضافا اليه بالنسبة الى سابقه وان كان مضافا
 من جهة لاحقه وتوهم بعضهم بفوز نصبه على أنه مفعول لاسم الفاعل بناء على أنه من قبيل والمقبى الصلاة
 حيث قرئ في الشواذ بنصبها وليس كذلك لعدم التوافق هنالك كان الاولى أن يجعله نظيرا لقوله تعالى انكم
 لذائقوا العذاب على رواية شاذة في القراءة وفيه ضعف في العربية الا أن نصب عفو مع تنوين راجع لا يصح
 رواية ولا دراية وكذا لا يجوز تنوين راجع ونصب عفو لما ذكر مع مخالفته لما رسم وسطر نعم عمل اسم الفاعل
 المضاف اذا كان معرفا نصب مفعوله تخفيفا معتبر في العربية وأما عمله كذلك مع كونه نكرة فهو ضعيف كما
 صرحوا به وان قرئ قوله انكم لذائقوا العذاب بالنصب فلا يقاس عليه سماع مخالفته الربم لديه والرب
 بمعنى المربي على الاظهر من جملة معانيه للمناسبة في مبانته وأما قول ابن المصنف لا يقال له رب بمعنى الصاحب
 لانه ليس من أسماء فنيه فنارلو روي اللهم أنت الصاحب في السفر مع أنه لا يلزم من عدم كون الصاحب من
 أسماء وصفاته تعالى عدم جواز اطلاق الرب بمعنى الصاحب عليه فتأمل فيما يتوجه اليه ثم قول
 المصنف سامع بأشباع كسر العين على مافي الأصول المحررة والنسخ المعتبرة قال الشيخ الكني سمع أبلغ في
 العبارة مناقشة كذا في الاطلاق مسامحة فان أسماء الله تعالى توقيفية ولا يجوز تغيير ما أورد من الصفات
 الحلية مع اقتضائهم وصف الأبلغية حتى قبل في الصفة السالبة فتأتى بصيغة المبالغة للاشعار بأن ذلك كانت
 ثابتة لكانت بهذه الصفة الحقيقية كالحقيق في قوله تعالى وما ربك بغلام للعبيد وهذا مسالك دقيق ليس
 عليه من زيد للمزيد من المعلوم أنه لم يرد سماع في السماع بحسب الإطلاق وان جاء في بعض الروايات السماع
 مخالفته نعم قد يكون السمع بمعنى القبول والاجابة ومنه قول المصنف سمع الله من حمده قال عصام الدين أي
 ممن حمده وهو بعيد مبنى ومعنى أما أولاد فلان اللام بمعنى من غير معروفه وأما ثان فلان فله ليس افادة تامة
 لان صفة سمع بمعنى ادراكه عامة فيجعل على معنى القبول والاجابة اتمام الافادة وأما قول ابن المصنف
 معناه قبل حمده من حمده وأجاب من حمده الى ما طلب منه مستقيم من جهة المعنى الا انه يحتاج الى القول
 بزيادة اللام في المبني فلا يظهر أن يقال ان سمع بمعنى استحباب فانه يتعدى بنفسه كفى القاموس وباللام كفى
 الكتاب وأما قول ابن المصنف وهذا المعنى هو المراد به هنا يعنى في هذا البيت ففيه نظر ظاهر من جهة
 حصر الارادة اذ يمكن حمله على المعنى المشهور من السمع وهو ملايم لقوله يقول نعم الأولى أن يجعل عليه
 لما سبق من الإشارة اليه وتجميع الشيخ ذكر يابن ارادة الحقيقة والجاز واستعمل بين المعنيين المشتركين
 على ما أجزه الشافعي فقال في المسائلين أي سماع لرجائه وغيره فيجيبه بما رجاه ولا يخفى ان قوله مؤمل
 صفع مالك نفسه يربما هو أنفي فالاولى أن يقال المعنى يقول طامع مغفورة رب عظيم لما في ذكر الرب من
 الاستعطاف والاعمال الى عادته سبحانه في الكرم والعناء وسائر الانطاف المستفاد من قوله سماع أي سماع
 اجابة وقبول كقيل في قوله تعالى واسمعوا وحيث يكون الاجابة والقبول قبل دافى السماع لأنه معنى
 مستعمل مضموم اليه ولا يبعد أن يكون سامعي ببناء الاضافة على الانطاف من الغيبة الى التكلم وحيث اذا ما
 أن يكون تحسيرا بقدير كان أو بتقدير هو على أن الجملة معترضة وأخطأ شارح حيث قال السميع والسماع
 صفتان مشتقتان من السمع بمعنى القبول والاجابة بل السميع صفة مبالغة من السمع والادراك للمسموعات
 ومنه قوله تعالى وهو السميع البصير ثم رفع محمد على أنه بدل أو عطف ببيان للراجح ويجوز نصبه
 بتقدير أعنى أو يعنى وأبعد من جعله فاعلا وجعل راجح عفو حالا والجزرى نسبة الى جزيرة ابن عمر ببلاد
 الشرق كذا ذكره ابن المصنف وتبعه من بعده في اجماله وفي القاموس باد شمال الموصل تحيط به دجلة
 مثل الهلال والله أعلم بالحال والمراد بابن عمر الذي نسب اليه هو عبد العزيز بن عمر وهو رجل من أهل
 برقيع من عمل الموصل بناها فنسبت اليه نص على ذلك العلامة أبو الوائدين الشحنة الحنفى في تاريخه
 روضة المناظر في علم الأوائل والأواخر فليس يحصى كقوتهم بعضهم والشافعي نسبة الى الامام محمد بن

وحسن الاختصار مالم
 يحوه في هذا الفن كثير من
 الكتب الكبار رأيت أن
 أضجع عليها شرحا يحل
 ألفاظها ويبين مرادها
 ويرزق فائقها ويقيد
 معلقها ويفتح مغلقها
 * (وسميته بالدقائق المحكمة
 في شرح المقدمة) * وعدة
 أبيات مائة وسبعة على مافي
 أقلها قال ناظمها رحمه الله
 تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 أي ابتدئ أو ابتدئ
 وابتدأ رحمه الله تعالى بها
 وبالجدلة كما يأتي اقتداء
 بالكتاب العزيز وعملنا خبر
 كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه
 بسم الله الرحمن الرحيم
 فهو أقطع وفي رواية بالحمد لله
 رواه أبو داود وغيره وحسنه
 ابن الصلاح وغيره ولا
 تعارض بين الروايتين لان
 الابتداء حقيقى وإضافى
 فبالسمة حصل الحقيقى
 وبالجدلة حصل الاضافى
 أى بالاضافة الى غيرهما
 وقدم السمة عملا بالكتاب
 والاجماع والله أعلم على
 الذات الواجب المستحق
 لجميع الحمد والرحن
 الرحيم وصفان بنيا من
 الرحمة للمبالغة وقدم الرحن
 لانه الأبلغ لان فيه زيادة
 المعنى كفى قطع وقطع ومن

ثم أطلق جماعة الرجن على مفيض جلائل النعم والرحيم على مفيض دقائقها (يقول راجي عفورب) أي مؤمل صفح مالك (سامع) لرجائه وغيره فيجيبه لما رجاه (محمد) عطف بيان على راجي أو بدل منه (ابن محمد) ابن محمد (الجزري) نسبة إلى جزيرة ابن عمر ببلاد المشرق (الشافعي) نسبة إلى الشافعي امام الأئمة وساطان الامة محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطالب بن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم (الحمد لله) مقول القول وآل فيه للاستغراق أو الجنس أو العهد وعلى كل منها يليد اختصاص الحمد بالله أما على الاستغراق فظاهر وأما على الجنس فلا لأن الحمد لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره واللام يكن مختصا به وأما على العهد فعلى معنى أن الحمد الذي حمد الله به نفسه وحده أنبياء وأوليائه مختص بالله تعالى والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره والحمد هو الثناء باللسان على الجليل الاختياري على جهة التبجيل من نعمة

ادر يس بن شافع القرشي المطالي كذا قال الشراح وقال ابن المصنف نسبة إلى مذهب الامام وهو أقرب إلى المرام وأنسب في هذا المقام والا فالتحقيق أن الشافعي نسبة للامام إلى جده شافع وان القياس في النسبة إلى مذهب الشافعي تكرير النسبة وإنه اكتفى بإحدا منهما تخفيفا وهذا على حقيقة وهي أن نسبة الحقيقة حقيقة ونسبة الشافعية مجازية ثم الشافعي صفة لجد فهو مرفوع أو للجزري فهو مجرور والثاني أقرب والآول أنسب وأسكن الباء وخفضه للضرورة * (الحمد لله وصلى الله * على نبيه ومصلاته) * بالاشباع فيها والجلالتان مع ما بعدهما من الابيات إلى آخر الكتاب مقول القول والجملة الاولى اسمية مفيدة للدوام والثبوت الأزلي والابدية وهي في المبني انشائية والجملة الثانية خبرية وفي المعنى فعلية ماضوية مفيدة للتجدد في كل حاله وقضية وهي خبرية انقضاء عابثة معنى ثم قيل الحمد والمدح والشكر الفاظ مترادفة والمحققون على أنها حقائق مختلفة فان الحمد هو الثناء باللسان على الجليل الاختياري على جهة التبجيل من نعمة وغيره أو مثله حمد للمدح لكن يحذف الاختياري منه فيقال حدث زيدا على حلمه وكرمه ولا يقال حدثه على حسنه بل مدحته والشكر فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الشاكر أو غيره قولاً أو فعلاً واعتقاداً أو فعلاً فهو أعم منها ما ورد وأخص مطلقاً وهم بالاكس والمدح أعم من الحمد مطلقاً ثم آل فيه للاستغراق عند أهل السنة خلافاً للمعتزلة بناء على خلافهم في مسئلة تخلق الافعال اذ المعنى كل حمد من حمد فهو ثابت لله تعالى أو مختص به دون من عده فان حمد المصنوع راجع إلى حمد الصانع سواء علم بذلك أو جهل فيما هنالك أو للجنس وهو يفسد في هذا المقام ما يستفاد من الاستغراق في عموم المرام فان لأم لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره واللام يكن مختصا به أو العهد يدعي الحمد الذي حمد الله به نفسه في آله وأطهره على لسان أنبيائه وأصفيائه مختص به والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره وقد يقال في المعنى ان صفة الحمدية وانجودية ثابتة لله تعالى فهو الحمد وهو الحمد وليس في الدارديار سوى الله تعالى وما في الوجود الا الله والله اسم لذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال التي من جملتها الكرم والجلود والقول الأتم أنه الاسم الأعظم لكن بشرط أن تقول الله وليس في قلبك سواء واختلاف هل هو مشتق أولا وقد ذكرنا بعض ما يتعلق به لغة وإعلالا في بعض الرسائل بحسب ما ظهر لنا من الوسائل ليكون مقنعا لكل طالب وسائل وان لم يكن طائل تحت هذه المسائل وبدأ بالحمد داقتداء بالقرآن الجيد واقفاء بحديث النبي الجيد صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم أي مقطوع البركة وفي رواية فهو أقطع وفي أخرى فهو أتم والحديث أخرجه أبو داود وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه وحسنه ابن الصلاح وغيره وورد أيضا عنه مرفوعا كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وفي رواية عنه أيضا كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أقطع أتم ممنحوق من كل بركة والمراد بذي بال صاحب شأن في حال أو مآل فتحصل من مجموع الاحاديث أنه ينبغي أن يقع الابتداء بكل من الثلاثة وان الابتدائية يعتبر فيها التوسعة في أجزائها الزمانية المقيدة بما قبل الشروع في المقاصد التصنيفية والترتيب مستفاد من ورود الآيات القرآنية فتعين تأخير الصلاة الحمدية عن الجملة الحمدية انقصان مرتبة العبودية عن صفة الربوبية وأما تقديم الشاطبي رحمه الله الجملة الصلواتية فلعله أراد بأن البسملة بمنزلة الشهادة للوحدة والتعلية بمنزلة الاعتراف بالنبوة وبهم ما يحصل مقام الايمان فيمناسب أن يقع بعده الحمد لله على ذلك الاحسان ثم ان الشاطبي رحمه الله عليه تكلف وأتى بأجزاء البسملة منظومة لكنها تفرقة منفصلة ولم يوسع النظم هنا أن يأتي بذلك الطريقة فاكتفى بالحمدية كجديد عليه حديث كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر الله الجامع الرافع للنزاع في أن الابتداء يكون حقيقة وإضافة والحاصل أن المقصود من الاحاديث النبوية أن الابتداء لا يصدر في حال الغفلة ليغيد الاخلاص لله تعالى والاختصاص به وينبغي الرياء والسمعة ويحصل له ببركة الابتداء توفيق الانتفاء وعدم الانقطاع في الانتفاء سواء يكون

ذ كراته في ضمن البسملة أو الحمدلة أو التصلية أو غيرها ولا يبعد أن المصنف جمع بينهما بأن تلفظ بالبسملة ولم يجعلها جزءاً من الكتابة. وأما الشرح للشيخز كرى فهو يشير إلى أن البسملة في أولها قبل الشروع فيها موجودة بحسب الكتابة لكنه يخالف لما عليه الأصول مع أنهم لا تدخل تحت القول ويؤيد ما ذكرنا قول ابن المصنف بدأ بالحمدتأسياً بالقرآن وبحديث الحديث كل أمر ذي شأن وأغرب شارح مصري هنا حيث قال الوقف على بسم الله قبيح وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام اه وهو كلام ناقص كجسدياً في حله في محله وكذا في قوله يجوز كسر الدال بنقل حركة اللام إلى الدال على الاتباع فإنه لا تنقل في ذلك بل اتباع بجرد هنالك كقري شاذ بالكسر والضم في الحمد لله ثم النبي امامهموز من النبأ وهو الخبر فعيل بمعنى الفاعل وهو الاظهر لانه مخبر عن الله تعالى واما غيرهموز وهو الاكثر فقبل انه مخفف المهموز فأبدلت همزته بياء وهو المختار كما أشار إليه الشاطبي بقوله

وجعوا وفرداني النبي وفي النبوة * عة الهمز كل غير نافع أبداً

وأغرب الشارح بقوله هو مأخوذ من الانباء وقيل من النبأ اه وقيل انه من النبوة بمعنى الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة على سائر البرية وهو انسان أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه والرسول انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه فالنبي أعم منه مطلقاً وأما قول ابن المصنف والفرق بينه وبين الرسول أن الرسول مأمور بتبليغ ما أنبأ به والنبي هو المخبر ولم يؤمر بالتبليغ فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً ففرق بين غير صحيح على قوله وهو قول جماعة لانهم ما حينئذ متباينان بل هو صريح فيما قدمناه من أن الرسول أخص من النبي كالانسان بالنسبة إلى الحيوان والله المستعان ثم اختاره وصف النبوة لانهم أعم وفي الأحوال أتم ولأنه اذا كان نبوت النبوة يستحق الصلاة وانزال الرحمة فباختباره وصف الرسالة أول كما لا يخفى أو أراد بقوله ومصطفاه رسوله كما يشير إليه قوله تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس وهو لا ينافي حديث مسلم أن الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى من كنانة قريش واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم واعترض الشيخز كرى على المصنف حيث قال وكان ينبغي له ذكر السلام لان افراد الصلاة عنه مكروه كعكسه لا فترانهم ما في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليماً ولعله ذكره لفظاً اه وهو مبني على ما قال النووي والمصنف ذهب إلى خلاف حيث قال في مفتاح الحصن وأما الجمع بين الصلاة والسلام فيقال صلى الله عليه وسلم فهو الأول والأفضل والأكمل ولواقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة فقد جرى عليه جماعة من السلف منهم الامام مسلم في أول صحبه وهلم جرا حتى الامام ولي الله أبو القاسم الشاطبي في قصيدته اللامية والرائية وهو قول النووي وقد نص العلماء على كراهة الاقتصار على الصلاة من غير تسليم اه فليس ذلك بمنأى كدفاً في لأعلم أحدنا نص على ذلك من العلماء ولا من غيرهم أقول ولادالة في الآية للجمع بينهما على وجه المعية وأما قول من قال يكره تركه ولو خطأ فخطأ ثم لاشك أن الاضافة في نبيه ومصطفاه عهدية وهو الفرد الاكمل من اتصف بالنبوة والاصطفائية لكن مع هذا أوضحه المصنف بقوله (نحمدوآله وصحبه * ومقرئ القرآن مع محبه) بغير تحمد على أنه بدل أو عطف بيان من نبيه وهو علم مأخوذ من جدمبالغة جدمالاً اقتضاه من الصيغة التقديمية ثم نقل من الوصفية إلى الاسمية والمراد بآله أقاربه وآهل بيته أو جميع أتباعه من أمته فعطف صحبه من باب عطف الخاص على العام فلا يحتاج إلى قول ابن المصنف والتقدير وصحبه غير الاكمل بقوى العطف معنى اذ الاصل فيه المغايرة لكن نقول يكفي فيه المغايرة الاعتبارية واختيار الاكمل فخص بذوى الشرف أما على المعنى الأول فيبينهما عموم وخصوص من وجه فتأمل فان العجب بفتح الصاد وبكسره اسم جمع ككب للراكب وهو اختيار سيويه وقيل جمع صاحب وهو مختار الاخفش وضعف بأنه لا يجمع فاعل على فعل والصحيح في حد الصوابي أنه من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الايمان من غير تخال بالردة وقد حققنا هذا البحث

الصفوة بثلاث الصاد وهي
الخلوص أي مختاره روى
الشيخان خبراً ناسباً لدولة
آدم ولا نفر وروى مسلم
خبراً أن الله اصطفى كنانة
من ولد اسمعيل واسم طي
قريشاً من كنانة واسم طي
من قريش بن هاشم
واسم طي من بني هاشم
فأنا خيار من خيار من
خيار (محمد) عطف بيان
على نبيه ومصطفاه أو
بدل منها وهو علم منقول
من اسم مفعول المصطفى
للمبالغة يقال لمن كثرت
نصفه الحيدة محمد وسماه
جده عبد المطلب في سابع
ولادته موت أبيه قبلها فقبل
له لم سميت محمد وليس من
أسماء آبائكم ولا قومكم
فقال رجوت أن يحمدي
السماء والارض وقد حق
رجاه (و) على (آله) وهم
مؤمنو بني هاشم وبني
المطلب على الاصح وأصله
أهل التصغير على أهبل
قلبت الهاء همزة والهمزة
ألفاً وقيل أول التصغير على
أويل قلبت الواو ألفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها
ولا يستعمل الا في الاشراف
والعلاء بخلاف أهل وانما
قبيل آل فرعون لتصوره
بصورة الاشراف (و) على
(صحة) بفتح الصاد ويجوز

في شرحنا شرح النخبة والمراد بقري القرآن مع علم القرآن وهو يشمله صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه
وأتباعه ولا يدعى حيث توارد الصلابة باعتبار الصفات المختلفة فلا يحتاج إلى تخصيص الاقراء بالتابعين
وغيرهم ممن بعدهم كذا كره ابن المصنف والضمير في محبة راجع إلى القرآن وهو صادق لعموم أهل الإيمان
فلا يحتاج إلى تقييده بالعمل به كذا كره الشيخ زكريا وأبو مفرق وهو أبلغ في مقام البرهان ثم هو أعم من
أن يكون قارئاً أو غير ذلك المرء مع من أحبه وقيل الضمير في محبة راجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في
غاية من البعد وكذا قول الشارح الروي أصله مقرنين سقط النون بالاضافة وفي الجمع بين الآل والصحابة
إيماء إلى اعتقاد أهل السنة خلافاً للخوارج والرافضة أبعدهم الله عن مرتبة المحبة (تنبية) * وقع اختلاف
بين أكار الامة في أن النبوة أفضل أم الرسالة وكل وجهة إذا النبوة المجردة من حيث التوجه إلى الله تعالى
وأخذ الفيض منه سبحانه وتعالى أولى من حيث التوجه إلى الخلق وإيصال الفيض اليهم إلا أن الرسول من
حيث أنه كامل مكمل أفضل من النبي من حيث أنه كامل مع أن الرسالة لا تنافي في الولاية فله المرتبة الجمعية
المستفادة من صفة الاصطفائية فإن الكامل الواصل إلى مرتبة جمع الجمع لا يحجب الكثرة عن الواحد ولا
الوحدة عن الكثرة وأما عبارة بعض الصوفية أن الولاية أفضل من النبوة فيكون بها أن ولاية الرسول أفضل
من النبوة كما سبق لا معاملة الثلاث منهم أن يكون الولي أفضل من النبي اذ لم يقل به أحد من أهل الاسلام وأما
قول الحليمي يحصل الإيمان بقول الكافر آمنت بحمد النبي بخلاف محمد الرسول لأن النبي لا يكون الانبياء
والرسول قد يكون غيره فبني على الاستعمال العرفي إلا أن لفظ الإيمان يمنع من حمله على المعنى العرفي كما لا يخفى
على أهل الايمان وفي البيت إيماء إلى قوله عليه السلام اغد علماً أو متعلماً أو مستمعاً أو مجتهداً ولا تسكن الخامسة
فتلك روافد البرار والطبراني عن أبي بكر (وبعدان هذه مقدمة) أي بعد ما تقدم من الحمد والصلاة وهي
كلمة يؤتى بها للدلالة على غرض أو أسلوب إلى آخر يستحب الاتيان به في الخطب والمكاتبات اقتداء
بالنبي عليه السلام كذا ذكره خالد وفيه الاتيان بأما بعد وهو مستحب بلا شبهة وانما الكلام في وبعد ولا
يبعد أن يقال ما لا يدرك كله لا يترك كله خصوصاً في ضرورة الكلام مع احتمال تقدير أما التحصيل المرام
هذا وقد روى عبد القاهر الزهاوي في الاربعين بأسانيد عن أربعين صحابياً أنه عليه السلام كان يأتي
هم في خطبة وكتبه قال ابن المصنف وتقدر المضاعف إليه محذوف في هذا البيت وفيه أن التقدير مغن عن
المحذوف وكذا عكسه والرواية بضم الدال وان أجاز هشام فتحها لكن أنكره النحاس وأما نحو يرالفراء
رفعه ممنونا وكذا نصبه فليس هذا محلله وأما ما ذكره شارح عن بعض مشايخه من أن وجه الرفع والتنوين
كونه فاعلاً لكن المقدرة في قوالهم مهم ما يمكن من شيء بعد فاعلاً بعده عن التحقيق والله ولي التوفيق وهذه
إشارة إلى الرسالة الأرجوزة أو القصيدة وهي ان تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة حسية وان تقدمت
عليه ذهنية ومنه قوله تعالى ذلكم الله وتلك الجنة والمقدمة طائفة من العلم كالمقدمة الجيش وهي بكسر
الدال من قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه قوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله أي لا تتقدموا وقيل في
الآية ان المفعول مقدر أي لا تقدموا أمراً وتكف بعضهم هنا أيضاً وقال المعنى هذه مقدمة نفسها على
غيرها ويجوز فتح الدال على لغة فليمة كالمقدمة الرجل من قدم المتعدي واقتصر عليه بحرق في شرحه وأما
قول جمع من الشراح ان هذه طائفة من علم التجويد فليس على ظاهره لأن التجويد أحد مسائلها كما سيأتي
بيانه في محلها إلا أن يقال تنسب اليه تعليماً لكونه المراد الاصل منها وقول خالد ويقال مقدمة العلم
لما يتوقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلام قدمت أمام المقصود لارتباطها بها
وانتفاع فيه بسببها وهم أن المراد هنا بالمقدمة أحد معني المقدمة وليس كذلك بل المراد بها طائفة من
مسائل علم القراءة ينبغي الاهتمام بها أو الاعتناء بشأنها كما أشار اليه المصنف بقوله فيما على قارئه أن يعلمه
أي بيان ما يجب على كل قارئ من قراءة القرآن علمه وأبعده من قدر مضاعف قبل أن يعلمه وقال تعلم أن يعلمه

وتجوز شرح كون ما صدر به في غاية غرابة من القواعد العربية وأما قول ابن المصنف هذه مقدمة مغنية
 له عن غير هان ليس على اطلاقه (واعلم) أن هذه المقدمة أرجوزة من بحر الرجز وأجزاؤه مستقلة عن
 مرات * (أذواج عليهم بحتم) باشباع ضمة الميمين * (قبل الشروع أولاً أن يعلموا) اذ تعاميل
 للوجوب المقدر في ضمن قوله فيما على قارئه كذا كره ابن المصنف وغيره وقال شارح للوجوب المفهوم
 من على لا من مقدر كقوله هم بعضهم بتصریحهم بأنه قد يراد بهما الوجوب قلت لم يذكر صاحب المعنى
 ولا صاحب القاموس من معاني الوجوب وإنما الوجوب مستفاد منها بقرينة المقام الدال باعتبار متعلقه
 على المرام ثم الوجوب الشرعي ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه والعرفي ما لا بد منه في فعله ولا يستحسن
 تركه فيجب حمل كلام المصنف على المعنى الاصطلاحي وهو لا ينافي الوجوب الشرعي في بعض الصور من
 الفن العرفي ولا يجوز حمله على المعنى الشرعي لأن معرفة جميع ما في هذه المقدمة ليس من هذا القبيل الا اذا
 حمل على وجوب الكفاية فقول شارح أراد بالوجوب هنا الوجوب الشرعي وأما ما ذكره بعضهم من أنه
 يراد به ما لا بد منه مطلقاً وحمل عليه كلام الناظم هنا فمحمول على من أمكنه التجويد بطبعه وسليقته كالعرب
 الفصحاء وغيرهم ممن رزقه الله تعالى ذلك بالجهد وطبع عليه فلا شك أنه ليس معناه الواجب عند الفقهاء
 الذي يعاقب على تركه وأما من لم يتصف بما ذكر فلا بد في حقه من التجويد عليه فيحمل كلام الناظم
 ويراد به الوجوب الشرعي اهـ فبني على ما يجوز عند الشافعي من الجمع بين الحقيقة والمجاز في اطلاق
 واحد كما اختاره الشيخ زكريا بقوله اذ واجب صناعته بمعنى ما لا بد منه معاً فاشترعا بمعنى يأثم ناركه اذا أوهم
 خال المعنى أو اقتضى تعبير الاعراب والمبنى والتحقيق المرضي عند الكل ما قدمناه مع أن هذه المقدمة
 ليست مختصرة في بيان التجويد فقط كما تقدم والله أعلم قال ابن المصنف ضمير عليهم راجع الى كل المقدر
 في قوله فيما على قارئه وتبعه محال ولا يحتاج الى ذلك فان المراد به جنس قارئ القرآن وأغرب شارح في قوله
 الضمير الى القارئ لأن لامة التي للاستعراق في معنى كل قارئ ونبيه على أنه كذا في بعض النسخ اهـ
 ولا يستقيم له ذلك لعدم اتزان البيت كما لا يخفى وقوله بحتم تأكيده لقوله واجب اذ قد لا يكون الواجب
 فرضاً لازماً وقوله قبل الشروع ظرف لواجب وأكده بقوله أولاً أي يجب عليهم قبل الشروع في قراءة
 القرآن وفي ابتداء قصدهم تعلم القرآن أن يعلموا * (مخارج الحروف والصفات) * لا قبل أن بشرع في
 أدائه على المشايخ كما قال بحرق فانه حينئذ يأخذ العلم والعمل بالاداء عن أفواههم وأسماعهم
 * (ليألفوا بأفصح اللغات) * وفي نسخة صحيحة لينطقوا قيل وهذه هي النسخة التي ضبطت عن لفظ الناظم
 آخر المؤدى منهما واحد الآن النطق يشمل الحروف الهجائية بخلاف اللفظ فانه موضوع للمركب
 ولوعلى سبيل الغالبية كما يشير اليه قوله تعالى ما يلفظ من قول والمراد أفصح اللغات مطلقاً أو أفصح من
 لغات سائر العرب العرباء فانه المراد به لغة قريش وهم قوم صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وما أرسلنا من
 رسول الا بلسان قومهم ولقوله عليه السلام أحب العرب لثلاث لاني عربي والقرآن عربي ولسان أهل
 الجنة في الجنة عربي والحديث أخرجه الطبراني والحاكم والضياع عن ابن عباس رضي الله عنهما وسيأتي
 تحقيق معنى الخرج والحرف وصفته في محل المقصود به تفصيله فان هذا مقام اجال ما في هذه الرسالة بمنزلة
 فهرس الكتاب ولذا قال في هذا الباب

* (بحررى التجويد والمواقف * وما الذى رسم في المصاحف) *

كسرها اسم جمع لصاحب
 عند سيبويه وجعل له عند
 الاخفش والعصامي كل
 مسلم لقي النبي صلى الله
 عليه وسلم ولو لحظة (و) على
 (مقرئ القرآن) العامل
 به (مع محبة) أى القرآن
 أو مقرئه وتجوز الصلاة على
 غير الانبياء بلا كراهة
 تبعاً لهم المستقل لا لأنها
 حيث نشعر أهل البدع
 وأما صلاته صلى الله عليه
 وسلم على آل أبي أوفى فقبل
 من خصائصه وقيل لبيان
 الجواز (وبعد) أى وبعد
 البسطة والجدلة والصلاة
 (ان هذه) اشارة الى
 تحسوس ان تأخر الخطبة
 عن فراغ المقدمة والى
 معقول ان تقدمت عليه
 (مقدمة) بكسر الدال على
 الاشهر كقصة الجيوش
 للجماعة المتقدمة منه من
 قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه
 لا تقدمه وبين يدى الله
 وبفتحها على قوله كقصة
 الرحل في لغة من قدم
 المتعدى والمراد أن هذه
 أرجوزة لطيفة (فيها)
 يجب (على قارئه) أى
 القرآن (أن يعلمه) مما
 يعتبر في تجويده (اذ واجب)
 صناعة بمعنى ما لا بد منه
 مطلقاً وبمعنى ما يؤثم
 بتركه اذا أوهم خلل

باشباع كسرة الغاء الى حد الياء ورسم بتشديد السين المكسورة وفي نسخة بتخفيفه أى كتب والمعنى حال كون
 علماء الخراج والصفات طالبي تجويد القرآن واتقانه من تحصيله وامعانه ومريدي معرفته والمواقف
 والمبادئ من السكيمات القرآنية ومعرفة مرسوم المصاحف العثمانية لانه أحد أركان القرآن والركان
 الاخران التواتر وموافقة العربية وحذف المبادئ من باب الاكتفاء كقوله تعالى سرايل تعبككم الحرأى

المعنى أو اقضى تغيير
 الاعراب (عليهم) أى
 القراء (محتتم) تأكيد
 لواجب (قبل الشروع)
 فى القراءة (أولا) تأكيد
 لما قبله (أن يعلموا) خارج
 الحروف (الهجائية) وهى
 تسعة وعشرون حرفا
 وسبأى عدة مخارجها
 ومخرج الحرف موضع
 خروجه بواسطة صوت
 وهو هواء يتقوج بتصادم
 جسمين والحرف صوت
 يعتمد على مقطع تحقق أو
 مقدر ويختص بالإنسان
 وضعا والحركة عرض يحل
 (و) أن يعلموا (الصفات)
 التى للعرف والمراد
 مشهورها وهو سبعة عشر
 كما يعلم مما يأتى (لينطقوا)
 وفى نسخة لينطقوا (بأفصح
 اللغات) وهى لغة العرب
 التى نزل القرآن بها ولغة
 نبي صلى الله عليه وسلم ولغة
 أهل الجنة فيها خير أحب
 العرب لثلاث لافى عربى
 والقرآن عربى ولسان
 أهل الجنة فى الجنة عربى
 وأنزل القرآن بلغتهم رواه
 ابن الناطم فى شرحه
 للاحقة المذكورة وقد
 يتفرع على ما ذكر فروع
 بأن يتولد الحرف من
 حرفين ويتردد بين مخرجين
 بعضها فصيح وبعضها غير

والبرد والمراد بالمواقف المواضع التى يحسن الوقف اليها فهو اسم مكان لا مصدر يعنى الوقف كما قال خالسا
 لم يستوف المصنف جميع ما يتعلق بالرسم على ما استوعبه الشاطبى رحمه الله فى قصيدته الرائية بل اكتفى
 بالمقدار المحتاج اليه فى القواعد الوفاقية بين ما رسم بقوله (من كل مقطوع) أى ما يكتب مقطوعا عنه
 الكلمات لامن الحروف كما قاله الروى (وموصول بها) أى فيها والضمير يعود الى المصاحف
 (وناء) أى لم تكن تكتب بها) أى بها وقصر كل هو قراءة حمزة فى الوقف على الهمزة لا كما قال ابن المصنف وتبعه
 غيره أنه للضرورة وتكتب فى الاصل مرفوع لانه خبر كان وانما ادغم على مذهب السوسى فى الادغام
 الكبير والمعنى ناء تأنيث لم تكتب بتاء مرفوعة بل تكتب بتاء مجزورة كما سيجى تحقيقه وبين فوائد كل
 منها فى محله وفى الجمع بين المقنوع والموصول صنعة الطبايع وهو الجمع بين معنيين متقابلين وفيما بينهما
 وبما صنعة الجناس وهو الجمع بين المشابهتين فى اللفظ والخط وأغرب شارح فى قوله ما السنة فهامة فافهم
 اما أن تكون زائدة أو موصولة مؤكدة وعلى كل تقدير عطفت على التجويد لا على مفعول يعلموا كما قال
 الشارح فانه فى كل البعد والله أعلم (مخرج الحروف) أى العربية الاصول (سبعة عشر) أى مخرجا
 وهو موضع الخروج فى الاصل لكنه هنا عبارة عن الحيز المولد للعرف كذا قال جماعة من الشراح
 والظاهر أنه موضع ظهوره وتغييره عن غيره ولذا قالوا فى تعريف الحرف هو صوت معتمد على مقطع تحقق
 وهو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفة أو مقطع مقدر وهو هواء الفهم إذ
 الالف لا معتمده فى شئ من أجزاء الفهم بحيث انه ينقطع فى ذلك الجزء ولذا يقبل الزيادة والنقصان ثم المراد
 بالحرف حرف المبني هنا الحروف الهجائية لا حرف المعنى مما هو مذكور فى الكتب العربية وأصل
 الحرف معناه الطرف وانما سمي حرفا لان حرف التهجى طرف الاصوات وبعض منها وحرف المعنى طرف
 أى جانب مقابل المعنى الاسم والفعل حيث يقعان عدة فى الكلام وهو لا يقع الا فضلا فى المرام ومادة
 الصوت وحده هو ما يتقوج بتصادم جسمين ومن ثمة عم به ولم يخص بالإنسان بخلاف الحرف فانه يختص
 بالإنسان وضعا والحركة عرض تحل على خلاف فى ذلك يعاين بضمه ولا طائل تحته ثم الاصول فى الحروف
 العربية تسعة وعشرون حرفا باتفاق البصريين الا المبرذفانه جعل الالف والهمزة واحدا محتجا بأن كل
 حرف يوجد مسماه فى أول اسمه والالف أوله همزة وأجيب بلزوم أن الهمزة تكون هاء لانها أول اسمها
 والتحقيق فى الفرق بينهما أن الالف لا تكون الا ساكنة ولا يتصور أن يوجد لها اسم يكون مسماه ساكنا
 والهمزة انما تكون متحركة أو مجزومة فكان حقه أن يقال لها همزة لكنهم أبدل منها هاء ولذا قيل دليل
 تعددهما ابدال أحدهما من الآخر كالحق فى الآل والأهل وأراق وهراق والشئ لا يبدل من نفسه
 * والحاصل أن الالف على نوعين لينة وغير هاء وهى أعم لغة واعتبارا وان كان مغاير الهمزة اصطلاحا وأن
 مخرج الهمزة تحقق ومخرج الالف مقدر وهذا قال سيبويه وتبعه الاكثر على ما نقله الجعبرى ان مخرج
 الحروف ستة عشر فجعل الالف من مخرج الهمزة كما اختاره الشاطبى والواو والياء الساكنين أعم من مخرج
 المتحركين وقال الفراء وأتباعه أربعة عشر فجعل النون واللام والراء واحدا والجهور على أن لكل
 واحد مخرج كما سأتى تحقيقه وقال الخليل وهو شيخ سيبويه وأتباعه من المحققين وهو الذى عليه الجمهور انهما
 سبعة عشر كما أشار اليه المصنف بقوله (على الذى يختاره من اختبر) أى بناء على قول من اختار ذلك
 باختباره الاقوال وتمييزه بين الاحوال واختيار المضارع للحكاية الحال الماضية وأغرب شارح حيث قال
 أى على القول الذى يختاره من بين الاقوال من سبق اختبار الحروف وأعجب من هذا حيث أعجب
 بكلامه وقال هذا المعنى غنى عن تأويل المضارع بالماضى كما جئ اليه ابن الناطم وغيره ويحصر هذه
 الخارج الحلق واللسان والشفة وزاد جماعة منهم الشاطبى والناظم الجوف والخيشوم هذا واذا أردت ان
 تعرف مخرج حرف صر يحايد تلفظك به صحبها فسكنه أو شدده وهو الاظهر وأدخل عليه همزة وصل باى

حركة واصغ اليه السمع بحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق وحيث يمكن انقطاع الصوت في الجملة كان مخرجه المقدّر تقدّر ثم اذا سئلت عن التلفظ بحرف من كلمة وكان ساكناً حكيمته بهمزة وصل وان كان متحركاً حكيمته بهماء السكت لانه لما سأل الخليل أصحابه كيف تلفظون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما لغنائهم بالاسم لا بالمسمى لكن قولوا جيم وأغرب شارح هنا حيث اعترض على الجعبري وابن الناطم في قولهم ما هو الصوت هو ايتوج بتصادم جسمين فقال الذي عليه أهل السنة أن الصوت كيفية تحدث بمحض خالق الله تعالى من غير تأثير لتوج الهواء والقرع والقاع خلافاً للحمكة في زعمهم ان الصوت كيفية في الهواء بسبب توج الى آخره ما ذكرناه كلام غير محرر نشأ من غير تأمل وتدبر والتحقيق أن مذهب أهل السنة هو أن لا تأثير لله غير الله وان الاشياء قد توجد بسبب من الاسباب لكن عند خلق الله اياها كما أنه سبحانه يخلق الشيع بسبب الاكل وهو قادر على أن يشيع من غير أكل وأن يجعل الاكل سبباً لزيادة الجوع كما هو شاهد في المستسقي والمبتلى بجوع البقر * ثم اعلم أن الحروف المذكورة هي الاصول الاصاية وثمة حروف فرعية تكون بمنزلة بالاصالة لعمال المقضية لها ليس هذا محلها وهي الهمزة المسهلة بينها وبين الالف والواو والياء وكذا الالف الممالة واللام المفخمة والصاد المشبهة والنون المخففة وهذه الحروف الخمسة كلها فصيحة جاءت بها القراءة الصحيحة والروايات الصريحة وقول خالد والشين كالجيم في نحو واحد من الحروف المتفرعة المستحسنة وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام خطأ ظاهري في مقام المرام وأما السكاف الجسمية وكذا الزاي والباء الفارسية فليست من اللغات القرآنية سواء كانت لغة لبعض العرب المصرية او البسيانية * ثم اعلم أن شارحاً ذكر هنا حديثاً عن مشايخه في حاشيته على الازهرية مما تلوح لوائح الوضع عليه في المرتبة الاظهرية ثم قال التحقيق ان لكل حرف مخرجاً مخالفاً لمخرج الآخر والالكان اياه فيكون الحكم تقريباً قلت هذا التعليل بعيد من التحقيق فان الجمهور من أرباب التدقيق جملوا الحروف متعددة مخرجا واحداً بناء على ان التمييز حاصل باعتبار اختلاف الصفات وان كان الاتحاد باعتبار الذوات واذا قيل ان معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار ومعرفة الصفة بمنزلة المحك والمقياس

(*) فالألف الجوف واختناها وهي * حروف مدللها وانتهى *

ضبطاً الجوف بالرفع على تقدير مخرجها قبل الجوف وبعده أو فخرج ألف الجوف وبالجر على انه من باب الاضافة الى الطرف نحو صائم النهار وقائم الليل أو الاضافة لامية لا دني ملايسة وفي نسخة للجوف ألف وهو غير مترن ثم قوله واختناها أي كذلك والمراد شبهتها بان تكون اسماً ككتين وحركة ما قبلهما من جنسهما بان تكون قبل الواضحة وقبل الياء كسرة وجعلت الالف أصلاً لانها لا تختلف عن حالها أصلاً ولا وقفاً ولا وصلاً لا بخلاف غيرهما فصح قوله وهي حروف مدلى حروف مدلية لا يتحقق وجودها إلا بعد ما قدر ألف ويسمى المد الاصل والذاتي والطبيعي وقد يراد بسبب من أسباب المد الفرعي كسبب أي يسانه في مقامه الوضعي وتسمى هذه الحروف أيضاً الينية وان كانت الينية مختصاً بكونها اسماً ككتنة ولا تكون حركة ما قبلها من جنسها تكون وغير التحقيق أن هذه الحروف تسمى حرف الالة بالمعنى الاعم سواء تكون متحركة أو ساكنة حركة ما قبلها من جنسها أو لا ثم حروف المد ثم اللين بالوجه الاخص وهو مختص بالواو والياء دون الالف كما سيأتي وهذه الحروف تنتهي الى هواء الفم من غير اعتماد على جزء من أجزائه ولذا يقال لهذه الحروف جوفية وهوائية وقول ابن المصنف مخرجهن من جوف الفم والخلق يريد أن مبدأها مبدأ الخلق ويمتد ويمر على كل جوف الفم وهو الخلاء لا داخل فيه فانهم لا يحيزلن بمحقق تنتهي اليه بل تنتهي بانتها الهواء أعني هواء الفم وهو الصوت ولهذا يقبل الزيادة والنقصان في مراتبها وقول الشارح الروي كل خال هواء ليس بخال عن قصور بل كل خال محمل هواء ثم انهم بالصوت المجرد أشبهه بمنهم بالحروف وينبزن عن الصوت المجرد بتعدد الالف وتسفل الياء واعتراض الواو فنسبت الى الجوف لانه آخر انقطاع مخرجها

والطباق وهو الجمع بين معنيين متقابلين (مخرج الحروف سبعة عشر) مخرج (على) القول (الذي يختاره من اختير) ذلك من أهل المعرفة بها كالحليل ابن أجد وسبعة عشر على قول سيبويه بأساطحرف الجوف وأربعة عشر على قول الفراهيدي بأساطحرف وجعل مخرج النون واللام والراء مخرجاً واحداً وحصرها فيما ذكر تقريب والافسكل حرف مخرج ويحصر أنواع المخارج الحلق واللسان والشفة وبعمها الفم وزاد جماعة منهم الناطم عليها الجوف والخياشيم وسبأ في بيان ذلك كله وإذا أردت معرفة مخرج الحرف فسكنه وأدخل عليه همزة الوصل وأصغ اليه بحيث انقطع صوته كان مخرجه (فالف الجوف) أي فمخرج الالف الجوف وهو الخلاء الداخل في الفم فلا حيز لها محقق (واختارها) وهما الواو والياء الساكنتان المجانس لهما ما قبلهما بأن انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء بخلافهما إذا تحركا أو سكنتا ولم يجانسهما ما قبلهما فيصير لهما حيز محقق ومن ثم كان

وحيث لزمت الالف هذه الطريقة المعتادة من كونها ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها وهي الفتحة لم يختلف حالها من أنهما إذا تكونا ثنية بخلاف أختيها فانهما إذا فارقا في صفة المشابهة صار لهما حيز محقق ومن ثمة كان لهما مخرجان مخرج حال كونهما مدينتين ومخرج حال كونهما متحركتين ثم كل حرف مساو لمخرجه أي لمقداره لا يتجاوز ولا ينقص عنه الحروف المدفأة دون مخرجها ومن ثمة قبلت الزيادة في المد إلى انقطاع الصوت وسميت حروف المد واللين لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لا تناسع مخرجها فان المخرج إذا اتسع انشمر الصوت وامتد ولان وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب ثم التحقيق أن معنى جعل سيبويه الالف من مخرج الهمزة أن مبدأ مبدأ الحلق ويمتد ويمر على جميع هواء الفم فيرتفع النزاع وهذا أيضا معنى قول مكى في الرعية لكن الالف حرف يهوى في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق فنسب في الخروج إلى الحلق لأنه آخر مخرجه إذا لمنافاة بين أن يكون مبدؤ مبدأ الحلق وانقطاع مخرجه في الحلق لان المراد أنه ليس له اعتماد على شيء من أجزاء الفم بل يتبدأ من الحلق وينتهي إلى الصوت الناشئ من الحلق وهذا معنى قول الداني لا يعتمد الالف في شيء من أجزاء الفم وعلى هذا هو أن يكون مبدؤ الحلق ومنقطع مخرجه في الحلق بحمل جعل الشاطبي وغيره الالف حلقيا وينزل قوله مع غيرهم في هذه الحروف أعني الواو والياء على غير المذنية هذا وقال الناطم في النشر والصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة لانهم أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بخلاف الهمزة * ثم اعلم أنه قد تم حروف المد على سائر الحروف لعموم مخرج المذنية وكونها بالنسبة إلى مخرج البقية بمنزلة السك في جنب الجزء فيستدعي التقديم من هذه الحبيثة وان كان المناسب تأخيرها عنها باعتبار أن حيزها مقدر وما حيزه مقدر فهو حقيق بأن يؤخر عما حيزه محقق * ثم اعلم أن كل مقدار يكون منتهيا وله نهايتان أي طرفان وغايتان أيتهما فرضت أوله كان مقابله آخره ولما كان وضع الانسان على الانتصاب مخالفاً لما في الحيوان لزم منه أن يكون رأسه أوله ورجلاه آخره فإذا كان كذلك كان أول المخارج الشفتين وأولهما مماسيلى البشرة وثانيها اللسان وأوله مماسيلى الاسنان وآخره مماسيلى الحلق وثالثها الحلق وأوله مماسيلى اللسان وآخره مماسيلى الصدر ولو كان وضع الانسان على التنكيس لانعكس ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل الانسان كان أوله آخر الحلق وآخره أول الشفتين فرتب الناطم رجه الله الحروف باعتبار الصوت وفقاً للجمهور وحيث قال فالالف الجوف ورتب تسمية المخارج باعتبار الاصل حيث جعل الأفضى وهو الابدع مماسيلى الصدر والادنى وهو الاقرب لمقابله فقال * (ثم لأقصى الحلق همزها) * أي لأبعد من الفم حرفان وهي همز وهاء وحذف العاطف رعاية للوزن ومنهم من ضم الالف اليهما وجعلها بعدهما كالشاطبي ونسب هذا القول إلى سيبويه ونقل عنه أيضاً تقدم الالف على الهاء كما يفهم من كلام الجار بردي وقيل الهمزة والهاء في مرتبة واحدة وقيل الهمزة أولى * (ثم لوسطه فعين هاء) * وحقه أن يقال عين فضاء وغير الضرورة ووسطا الشيء محركة ما بين طرفيه كالوسطه فإذا ساكنت كان طرفاً أوهما فمها هو مصمت كالخفة فإذا كانت أجزاؤه متباينة فبالساكن فقط أو كل موضع صلح فيه بين فهو بالتسكين والافهو بالتحريك كذا في القاموس فقول شارح سين ووسطه ساكنة في النظم على لغة ضعيفة ضعيف وفي نسخة ومن وسطه بالتحريك وفي نسخة ومالوسطه فعين هاء فلا إشكال في القاء وتقديم العين على الحاء كلام سيبويه وهو قول مكى ونص أبو الحسن بن شريح على أن الحاء قبل العين وهو كلام المهدي وغيره * (أدناه عين نأوها والقاف) * أي أقرب الحلق إلى الفم وهو أوله من جانب الفم مخرج عين وخائها وإضافة الحاء إليها لادنى ملائمة وهي المشاركة في الحروف المسماة أوفى صفة الحلقية أوفى الاتصاف بالمعجمة وتقديم الغين على الحاء هو مختار سيبويه أيضاً وعليه الشاطبي وتبعه الناطم ونص مكى على تقديم الحاء على الغين وقال ابن خروف النحوى ان سيبويه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد فهذه ثلاثة مخارج لستة أحرف

وتسمى هذه الحروف حلقية لخروجها من الحلق في الجملة وقوله والقاف بتقدير المضاف أى ومخرجها
 * (أقصى اللسان فوق ثم الكاف) * يضم قاف فوق على تقدير مضاف أى فوق الكاف لان ما يلي الحلق من
 اللسان يعد دوقا وما يقابله تحتها سابق من النكته في اعتبار مبدأ الصوت في ترتيب الخارج أو المراد به
 أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الاعلى ثم الكاف أى يخرجها أقصى اللسان * (أسفل والوسط
 الجيم شين يا) * أى أسفل من القاف وهو مبنى على الضم مثل فوق طرف للكاف السابق أى في أسفل اللسان
 بالنسبة الى القاف أو أر يديه ما تحت من الحنك الاعلى وهو أقرب الى الفم من القاف ويقال لهما اللهوية
 لانهما يخرجان من آخر اللسان واللهات اللهمزة المشرفة على الحلق وقيل اللهات أقصى الفم واللسان واللام
 في الوسط بدل من المضاف اليه أى وسط اللسان أى مع ما يحاذيه من وسط الحنك الاعلى أو وسطهما فمخرج
 الجيم والشين والياء وفي نسخة الجيم الشين يا حذف تنوين الجيم وعاطف الشين والياء ونكر وعرف
 بحسب ما استقام له الوزن في هذا المقام وقصر يا وقفا لضرورة وقال المهدوي ان الشين تلي الكاف ثم
 الجيم والياء تليان الشين كما حكاه عنه الناطم وتسمى الحروف الثلاث شجربة لانها تخرج من شجر اللسان
 وما يقابله والشجر مفتوح الفم وقيل يجمع اللعين والمراد بالياء غير الياء المدية * (والضاد من حافته اذوليا) *
 أى ومخرج الضاد من جانب اللسان وطرفه اذ أقرب الجانبان أى أحدهما فالنذ كبير باعتبار معنى الحافة
 وهو الجانب والطرف أولا كتسابه التذ كبير من الاضافة والالف للتنبيه والحكم لكل واحد منهما
 على انفراد وقيل الالف لا تطلق أى اذا قرب جانب اللسان * (الاضراس من أسير أو بمنها) *
 أصلها الاضراس فنقلت حركة الهمزة الى اللام واكتفي بها عن همزة الوصل على أحد الوجهين في أمثاله كما
 يستفاد من الشاطبية وتبدل همزة الوصل في النقل كله * وان كنت معتدا بعارضه فلا وأبعد
 شارح حيث قال الرواية في الاضراس هو النصب على أنه مفعول ولياء الفاعل مستتر عائد الى اللسان وبعده
 من وجهين لفظا ومعنى أما أولا فلان الضمير يرجع الى المضاف وان المضاف اليه غالباً وأما معنى فلا نعم
 اعتبروا اللامين الاضراس والحافة لابين الاضراس وطرف اللسان ثم قال ولو قيل برفعها على الفاعلية
 فيكون المراد اذوليه الاضراس لكان ملائماً لعبارةهم أقول لانهم اعتبروا أيضاً ولا الاضراس بالحافة دون
 العكس اه ولا يخفى ما في قوله أيضاً وقوله دون العكس من المناقضة مع أن القرب والميل انما هو من حافة
 اللسان الى الاضراس دون العكس لبقائها في محلها وأما ما أسند اليه صلى الله عليه وسلم تبعاً للشجركر يا
 من قوله أنا أفصح من نطق بالضاد فقد صرح الحافظ منهم الناطم بأنه موضوع والمعنى تخرج الضاد من
 طرف اللسان مستعملة الى ما يلي الاضراس من الجانب اليسر وهو اليسر والاكثر ومن اليمين وهو
 اليسر العسير والمعتبر أو من الجانبين معا وهو من مختصات سيدنا عمر رضي الله عنه وهو معنى قول الشاطبي
 * وهو ليس ما يعز وباليمين يكون مقاد * وكان حق المصنف أن يقول من أسير أو بمنى أو يسراها
 أو بمنها لکن غير بينهما ماضرة والضمير في بمنها الى الاضراس أو الحافة وهما ملازمان ثم الحافة
 مخففة الفاء على ما ذكر في القاموس من مادة الاجوف وتوهم الجمع يرى كونه من المضاعف فقال خفف
 للوزن * ثم اعلم أن الاسنان على أربعة أقسام منها أربعة تسمى ثنائيات ثنتان من فوق وثنتان من تحت
 من مقدمها ثم أربعة مماثلها من كل جانب واحدة تسمى رباعيات ثم أربعة كذلك تسمى ثنائيات الباقى تسمى
 أضراس منها أربعة تسمى ضواحك ثم تسمى اثنا عشر طواحن ثم أربعة فواجد ويقال لهاضرس الحلم
 وضرس العقل وقد لا توجد في بعض أفراد الانسان وأعرب شارح حيث قال سقطت همزة الوصل في
 الاضراس والمراد بالاضراس الاسنان وشارح آخر قال أراد بها الطواحن اه فالتحقيق أن المراد بها
 الاضراس العليان من أحد الجانبين مبتدئا فاحاذى أوسط اللسان بقريضة ذكره بعده منتبها الى أول مخرج
 اللام والله أعلم بالمرام * (واللام أدناها المنهاها) * أى ومخرج اللام أقرب الحافة وأولها الى نهايتها أو الى

لها منخرجان (وهى) بكسر
 الهاء أى الالف واختاها
 (حروف مد) ولين
 (للهاء) أى هواء الفم
 وهو الصوت أى عند
 انتهائه (تنهى) حروف
 المد أى ترجع اليه فهى
 به أشبه وتتميز عنه بتعدد
 الالف وتسلل الياء
 واعتراض الواو ونسبت الى
 الجوف لانه آخر انقطاع
 مخرجها وتسمى حروف
 المد واللين لانها تخرج
 بامتداد ولين من غير كافة
 على اللسان لا تساع
 مخرجها فان المخرج اذا
 اتسع انتشر الصوت وامتد
 ولان واذا ضاق انضغط فيه
 الصوت وصلب وكل حرف
 مساو لمخرجه الاهى فلذلك
 قبات الزيادة واعلم أن كل
 مقدر له نهايتان أيتهما
 فرضت أوله كان مقابلهما
 آخره ولما كان وضع
 الانسان على الانتصاب
 كان رأسه أوله ورجلاه
 آخره ومن ثم كان أول
 الخارج الشفتين وأولهما
 مما يلي البصرة وآخرهما
 مما يلي الاسنان وثانيهما
 اللسان وأوله مما يلي
 الاسنان وآخره مما يلي
 الحلق وهونالها وأولهما
 مما يلي اللسان وآخره
 مما يلي الصدر ولو كان

وضعه على التنكيس
لانكس ولما كان مادة
الصوت الهواء الخارج
من داخل كان أوله آخر
الحلق واخره أول الشفتين
فرتب الناطم كالجهور
الحروف باعتبار الصوت
حيث قال فالألف الجوف
الى آخر ما يأتي ورتب
تسمية الخارج باعتبار
وضعه بحيث جعل الأبعد
مما يلي الصدر والأقرب
مقابله فقال (ثم لا تصي
الحلق) أي أبعد وهو
آخر مما يلي الصدر حرفان
(همز) ثم (هاء) ولم يذكر
الألف معهما لما روي ذكرها
الشاطبي وغيره معهما لأن
مبدأها مبدأ الحلق ثم تمتد
وتمر على السكت لكنها جعلها
بعدهما وغيره جعلها
بينهما لأن الثلاثة وإن
كانت من مخرج واحد
فهى مرتبة فيه الهمزة ثم
الألف ثم الهاء (ثم لو سطره)
باسكان السين لغة ضعيفة في
فتحها عكس نحو جلست
وسط القوم مما يصلح فيه
بين (فعين هاء) أي ثم لو سطر
الحلق حرفان عین ثم هاء
مهملتان (أدناه غين) أي
ثم لأقرب الحلق وهو أوله
حرفان الغين ثم (خاؤها)
المجمعتان فخرج الحلق
ثلاثة وحروفه ستة أو

منتهى طرفها كما قال الشاطبي * وحرف بأدناها الى منتهى قد * إلى الحنك الأعلى أي حرف منها بادنى الحافة
واملا الى منتهى اللسان على ما ذكره الجعبري فاللام بمعنى الى وقيل اللام للاختصاص أي الأقرب
المخصوص بمنتهى حافة اللسان ولا يخفى ما فيه من التكلف في البيان ثم المراد من الحنك الأعلى من اللثة
في سمت الضاحك لا الثانية خلافا لسيبويه والثالثة بضم فتخفيف من ثمة الأسنان والثنية مقدم الأسنان
والضاحك كل سن تبعد من مقدم الأضراس عند الضحك * والحاصل أن مخرج اللام مادون أول إحدى
حافتي اللسان وذلك لأن ابتداء مخرج اللام أقرب الى مقدم الفم من مخرج الضاد وينتهي الى منتهى طرف
اللسان وما يحاذي ذلك من الحنك الأعلى في فوق الضاحك والنايب والرباعية والثنية وليس في الحروف
أوسع مخرجاً منه وأغرب شارح في قوله أدنى حافة اللسان أي آخرها * (والنون من طرفه تحت اجعلوا) *
بنصب النون على أنه مفعول لقوله اجعلوا وتحت مبنى على الضم وطرفه بفحش أي واجعلوا مخرج النون من
طرف اللسان وهو رأسه وأوله مع ما يليه من اللثة ما مثلاً الى ماتحت اللام قليلاً وقيل فوقها وهو أضيق من
مخرج اللام وقيل النون مبتدأ بقدر يخرج ومن طرفه خبيرة وتحت طرف اجعلوا مفعوله مخدوف أي
اجعلوا النون تحت اللام * (والرايد انبسه لظهور أدخل) * بقصر الراء ضرورة بأشباع هاء يدانيه لغة أي
ومخرج الراء يقارب مخرج النون لكنه الى ظهر من اللسان أدخل وهذا معنى قول ابن المصنف والراء من
ظهر رأس اللسان ومخاذه من لثة الثنيتين العلويتين وقال المصنف في النشر مخرج الراء من طرف اللسان
بينه وبين ما فوق الثنايا العليا غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً وقال الشاطبي * وحرف يدانيه الى الظهر
مدخل قال أبو شامة يعني يداني النون وهو الراء يخرج من مخرجها لكنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً من
مخرج النون لانحرافه الى اللام وقال ابن المصنف في شرحه أي الراء أكثر انحرافاً الى ظهر اللسان من
النون ثم المراد بالظهور ظهر اللسان لا ظهر طرفه كما اختاره خالد ويمكن أن يكون التقدير والراء يقاربه
ما مثلاً الى ظهر وهذا القول أدخل وأقرب الى التحقيق فانه مذهب الخذاق وأهل التدقيق كسيبويه
ومن وافقه وقارب والجرحى الى أن اللام والنون والراء من رأس اللسان ومخاذه ثم هذه الثلاثة تسمى
ذلقبة وذوقية لأنهم من ذاق اللسان وهو طرفه وحده ثم أدخل مفرد يقر بأشباع الضمة واوا وفي نسخة
أدخلوا بائبان الواو بصيغة الجمع وهو يحتمل الأمر والمضي وأغرب بحرق في قوله أي ومخرج هذه الثلاثة
من أدنى حافة اللسان ممتداً الى منتهىها إلا أن اللام تخرج من أدناها والنون من طرف اللسان والراء يداني
مخرج النون داخل الى ظهر رأس اللسان فلا يكون حينئذ ممتداً على مخرج النون

* (والطاء والدال وتامنه ومن * عليا الثنايا والصغير مستكن) *

بتخفيف النون مراعاة للوزن قال خالد المراد بالثنايا في هذه المواضع الثنيتان وانما عبر الناطم رجه الله بألفاظ
الجمع لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوماً ويمكن أن يحمل على القول بأن أقل الجمع اثنان والتحقيق
أن الثنايا أربعة أسنان متقدمة اثنان فوق واثنان تحت فالتقدير وعليها الأسنان الثنايا أي العليا منها وانما
الاشكال اذا قيل التركيب من اضافة الصفة الى الموصوف أي مخرج الطاء والدال والتامن من طرف اللسان
ومن الثنايا العليا يعني مما بينه وبين أصول الثنايا العليا ممتداً الى الحنك الأعلى ولا معنى لقول شارح
بما في آمان أصولهما أو من وسطهما ويقال لهذه الحروف الثلاثة ناطمة لخروجها من ناطع الغار الأعلى
أي سقفه والغار أدخل الحنك والتحقيق انه انما سميت ناطمة لجواررة مخرجها ناطع الغار الأعلى وهو سقفه
لخروجها منه فتأمل يظهر لك وجه الخلط ثم أخبر بان حروف الصغير وهي الصاد والزاي والسين كما
سيذكرها الناطم في بيان الصفات مستقر خروجهن * (منه ومن فوق الثنايا السفلى) * أي من طرف
اللسان ومن أطراف الثنايا السفلى كذا قال ابن المصنف وفيه بحث لأن الناطم اعتبر فوق الثنايا السفلى
الذي هو تحت العليا بعينه ويريد به ما بينهما وهو لم يعتبر بذلك اذ طرف الشيء غير فوقه نعم يمكن التوفيق

بحمل الفوق على الطرف لمجاورته اياه مجازا وقال الشاطبي ومنه ومن بين الثنانيا ثلاثة أى وثلاثة منها من رأس اللسان ومن بين الثنانيا السفل على قال الجعبري وقال ذكر يا عبارة الشاطبي رحمه الله ومن بين الثنانيا يعنى العليا ولا منافاة فهي من طرف اللسان ومن بين الثنانيا العليا والسفلى اهـ ويقال لهذه الثلاثة أساية لخروجهن من أسلة اللسان وهو مستدقة * (والطاء والذال والعاليا) * أى يخرج هذه الثلاثة خاص للثنانيا العليا * (من طرفيها) * أى من طرف اللسان وأطراف الثنانيا العليا ويقال لهذه الثلاثة لتولية لخروجها من اللثة وهي منبت الاسنان وبه تم خراج اللسان وهي عشرة وحروفها ثمانية عشر حرفا وانما قدم المصنف حروف الصفيحة على التولية تبع السيو به ولأنها تقارب مخرج الطاء واختارها لانها قبل أطراف الثنانيا ثم ذكر الناطم مخرج الشفة وحروفها بقوله * (ومن بطن الشفة) * بفتح الشين ويكسر * (فالقامع اطراف الثنانيا المشرفة) * بكسر الراء والفاء زائدة في الفاعل لانه مبتدأ والمعنى أن الفاء تخرج من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنانيا العليا المعينة بقوله المشرفة وأطلق الناطم الشفة ومراده السفلى كتحقق لعدم تأتى النطق بالفاء مع العليا ومع ساكنة على اعتقبيبعة ثم نقلت حركة الهمزة اليها على لغة الجادة * (للشفتين الواو باء ميم) * أى يخرج هذه الثلاثة خاص للشفتين حيث تخرج من بين الشفة العليا والسفلى الآن الواو بانفتاح والباء والميم بانطباق الا ان انطباقهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم فكان ينبغي تأخير الواو عنهما لذلك كما فعل مكى حيث قدم الباء وذ كر الميم عقبها وختتم بالواو والمراد بالواو غير المدية * (وغنة مخرجها الخيشوم) * أى أقصى الانف وبرهان الغنة في سدة الانف ولهذا الواو أمسكت الانف لم يمكن خروجها ثم الغنة من الصفات لانها صوت أغن لا عمل للسان فيه فكان اللائق ذكرها مع الصفات لا مع مخرج الذوات قال ابن المصنف والغنة صفة النون ولوتنوينها والميم المدغمتان والخفائتان وقال الجعبري الغنة صفة النون ولوتنوينها والميم المدغمتان أو مخففتين أو مدغمتين وهذا معنى قول الداني وأما الميم والنون فيصافيهما اللسان الى موضع الغنة من غير قيد وهي في الساكن أكل منها في المتحرك وفي الخفي أكل منها في المفاهر وفي المدغم أكل منها في الخفي عند مشيتها وقول الشاطبي

وغنة تنوين ونون وميم ان * سكن ولاظهار في الانف يجتلا

أى اذا سكت أو أخفيا أو أدغما وقول مكى الساكن قيد لكل الغنة لأصلها المانقة دم والله أعلم اهـ ولذا قال بعضهم مخرج حرفها قال ابن المصنف وكان ينبغي أن يذكر هنا عوضا عنها مخرج النون المخففة فان مخرجها من الخيشوم وهي حرف بخلاف الغنة قلت ولهذا قال بعض الشراح أى يخرج محلها من النون والميم وفيه أن يخرج محلها من النون والميم قد سبق وأن النون المخففة مركبة من مخرج الذات ومن تحقق الصفة في تحصيل الكلمات وقد أغرب الشارح اليانى حيث قال الغنة نارة تكون صفة ونارة تكون حرفا وهي النون والميم المدغمتان والخفائتان وهو مذهب المصنف اهـ وغرابته مما لا يخفى وعلى كل تقدير فعد الغنة من مخرج الحروف السبعة عشر لا يخلو عن اشكال فذكر ثم رأيت المصنف ذكر في النشر أن المخرج السابع عشر الخيشوم وهو الغنة وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الاخفاء وما في حكمه من الادغام بالغنة فان مخرج هذين الحرفين يتحول في هذه الحالة عن مخرجهما الاصلى على القول الصحيح كما يتحول مخرج حروف المدغم مخرجها الى الجوف على الصواب وقال سيويوه ان مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة انما يريده النون المظهرة اهـ وقد نص مكى في الرعاية على ان الغنة نون ساكنة خفية تخرج من الخيشوم وهي تكون نابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخففة وهي التي تتحرك مرة ونسكن مرة وللتنوين والميم الساكنة ثم قال والغنة حرف مجهور شديد لاعمل للسان فيها وقد صرح الجار بردي ان النون الساكنة المخففة تسمى غنة وانها من الحروف المنفردة ثم بين ذلك بقوله فانك اذا قلت عن كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه واذا قلت عنك لم يكن لها مخرج

سبعة وتسمى حلقية لخروجها من الحلق وأضاف الحساء الى الغين لمشاركتها لها في صفاتها الا في الجهر فانها مهموسة والغين مجهورة كما سيأتى ثم لما فرغ من مخرج الحلق وحروفه أخذ في بيان مخرج اللسان وحروفه فقال (والقاف) أى مخرجها (أقصى اللسان) أى آخره مما يلي الحلق (فوق) أى وما فوقه من الحنك الأعلى (ثم الكاف) أى مخرجها أقصى اللسان (أسفل) أى وما تحته من الحنك الأعلى ويسمى الحرفان لهو بين لانهما يخرجان من آخر اللسان عند اللهاث وهي اللحمة المشرفة على الحلق والجمع لهما ولهوات ولهيات (والوسط) باسكان السين مثل ما مر (فجسيم) بترك التنوين للوزن (الشين يا) بالقصر للوقوف أى وسط اللسان مع ما يحاذيه من وسط الحنك الأعلى يخرج الجيم ثم الشين ثم الباء الثلاثة تحت وقدم بعضهم الشين على الجيم وتسمى الثلاثة شجيرة لخروجها من شجر القسم وهو منفق ما بين العينين (والضاد من حافته اذوليا) بالف الاطلاق (الاضرام)

أصلها الاضراس نقات
حركة الهـمزة الى اللام
واكتفى بها عن همزة
الوصل أى والضاد تخرج
من طرف اللسان مستطيلة
الى مايلي الاضراس (من
أيسر) أى أيسرها وهو
أكثر وأيسر (أو) من
(عنها) وهو قابل وعسير
أو منهما وهو أقل وأعسر
قبل كان عمر رضى الله عنه
يخرجها منهما وبالجلة
هى أصعب الحروف
وأشدها على اللسان ولهذا
قال صلى الله عليه وسلم أنا
أفصح من نطق بالضاد
بيد أنى من قريش أى
الذين هم أصل العرب وهم
أفصح من نطق بها وأنا
أفصح العرب ونصها
بالذ كر عسرها على غير
العرب وقوله بيد يعنى من
أجل وقيل يعنى غير وانه
من تأكيد المدح بما يشبه
الذم كقوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم
بين فلول من قراع الكتائب
(واللام أدناها المنتهاها) أى
واللام تخرجها من أول حافة
اللسان مع ما يليها من
الحنك الأعلى الى آخرها
قال سيويه فوق الضاحك
والناب والر باعية والثنية
(والنون) تخرج (من)
طرفه) أى اللسان مع

من الفم لكنها غنة تخرج من الخيشوم فلونطق بها الناطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لبيان اختلافها
فيمكن حل الغنة هنا على النون الخفاة نفسها من غير تكلف بقرينة ان الكلام في الحرف لافى صفاتها وهذا
بخلاف الغنة في قوله وأظهر الغنة وغيره من المواضع الآتية فان المراد بها الصفة حتما ومما يؤيد قوله أبى
شامة نقلا عن أبى عمرو وهذه الغنة المسماة بالنون الخفية ليست النون التى مرذ كرها فان تلك من الفم وهذه
من الخيشوم وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح اخفاؤها فان كان بعدها حرف من
حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى

* (صفاتها جهر ورخو مستغل * منغض مصمتة والضد قل) *

الصفة ما قام بالشئ من المعانى كالعلم والسواد وقد تطلق الصفة ويراد بها النعت النحوى والمراد بها هنا
عوارض تعرض للاصوات الواقعة فى الحروف من الجهر والرخاوة والهمس والشدّة وأمثال ذلك فالخروج
للحرف كالمران يعرف به ماهيته وكتبته والصفة كالحنك والناقد يعرف به اهيتته وكتبته وبهذا يتميز بعض
الحروف المستتر كفى المخرج عن بعضها حال تأديته ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التى
لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا يفهم منها المراد وهذا معنى قول المازنى اذا همست وجهرت وأطبقت
وفتحت اختلفت أصوات الحروف التى من مخرج واحد وقال الرماني وغيره لولا الاطباق لاصارت الطاء دالا
لأنه ليس بينهما فرق الا لاطباق واصارت الفاء ذالا واصارت الصاد سينا فسبحان من دقت فى كل شئ
حكمته روى أن الامام أباحنيفة رحمه الله تعالى ناظر معتزليا فقال له قل يا فقال قل حاف فقال له بين
مخرجهما فيبينهما فقال ان كنت خالق فعلى فخرج الباء من مخرج الحاء فهبت المعتزلى وصفات الحروف منها
ماله ضد ومنها ما ليس لها ضد كما سأتى ببيانها وانما ذكر الشيخ رحمه الله ههنا صفاتها المشهورة الثلاثة مقدمة
المختصرة والافقد ذكر بعضهم أن لها أربعة وأربعين صفة وزاد بعضهم عليها كفى السكت المبسوطة فذكر
المصنف من صفاتها سبعة عشر نوعا منها الجهر والرخوة والاستفال والانفتاح والاصمات بحسب ما اتفق له من
الوزن تارة بلقا المصدر وأخرى بصيغة الوصف وسأتى معانيها مع أضدادها فى محالها اللانطق بها وقوله والضد
قل أى واذا كرأضداد هذه الصفات الخمسة بالمقابلة المرتبة كما قال (مهموسها فخته شخص سكت) فان الاشياء
تتبين بأضدادها وتعدد حروف بعض الأضداد تعرف سائر الأضداد من جهة الأعداد ولما كانت
الحروف المهموسة وأمثالها قليلة قابلة لسرعة ضبطها وحفظها بينهم ما وترك بيان ضدها ما يعرف من
مفهوم ما عليها * والحاصل ان الحروف المهموسة مجمعة فى كلمات مركبة منها عسر عنها بقوله فخته شخص
سكت وهى عشرة الفاء والحاء المهملة والياء المثلثة والهاء والشين والحاء المجتمعتين والصاد والسين والكاف
والتاء المثلثة من فوق فالحث يعنى الحض والشخص معروف وسكت فعل ماض من السكتوت ثم الهمس
فى اللغة الخفاء ومنه قوله تعالى فلا تسمع الا همسا والمراد به حس مشى الاقدام الى المشمر أو حس كلام أهله
من هول ذلك المنظر ومما يناسب المعنى الأول قول الشاعر

وهن عيشين بنا هميسا * ان يصدق الطير نك لميسا

وسميت مهموسة لجرى ان النفس معها الضعفها ولضعف الاعتماد عليها عند خروجها وضدها الجهورية
والجهر فى الالة الصوت القوى الشديد وسميت بجهورية لمنع النفس وحصره أن يجرى معها القوتها وقوة
الاعتماد عليها عند خروجها والتحقيق أن الهواء الخارج من داخل الانسان ان خرج ذلك بدفع الطبع
يسمى نفسا بفتح الفاء وان خرج بالارادة وعرض له تنوج بتصادم جسمين يسمى صوتا واذا عرض للصوت
كيفيات مخصوصة بأسباب معلومة يسمى حروفا واذا عرض للصوت كيفيات أخر عارضة بسبب الآلات تسمى
تلك الكيفيات صفات ثم ان النفس الخارج الذى هو صفة حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل
صوت قوى كان الحرف مجهورا وان بقى بعضه بلا صوت يجرى مع الحرف كان ذلك الحرف مهموسا وأيضا

ما ذكر (تحت اجعلوا) أى
 واجعلوها أى القراء
 تحت اللام قليلا وقبل من
 فوقها قليلا (والرا) بالقصر
 للوزن مخرجها (يدانية)
 أى يقارب مخرج النون
 (انفهر أدخل) أى وهو
 أدخل إلى ظهر اللسان
 قليلا لا يخرجها إلى اللام
 وقضية هذا تقديم الراء على
 النون وحرق عليه بعضهم
 وما ذكره الناطم من تغيير
 مخرج الثلاثة مذهب
 سيبويه والحقاق وذهب
 يحيى والفرعاء وقارب
 والجري إلى أن يخرجها
 واحد وهو طرف اللسان
 مع ما ذكر وتسمى الثلاثة
 ذلقية وذواقية لأنهم من
 ذلق اللسان وهو طرفه
 (والطاء والدال) المهمتان
 (ونا) بالقصر للوزن مشاة
 فوق تخرج (منه) أى من
 طرف اللسان (ومن)
 أصول (علميا الثنايا) أى
 مما بينهما ماصدا إلى الحنك
 وتسمى الثلاثة نطعية لأنها
 من نطق غار الحنك الأعلى
 وهو سقفه والثنايا الاسنان
 المتقدمة اثنتان فسوق
 واثنتان تحت (والصغير
 مستكن) أى وحروف
 الصغير الآتية وهى الصاد
 والزاي والسسين مستقر
 خروجها (منه) أى من

إذا انحصرت الحروف في مخرج واحد انحصار تاما فلا يجزى جريا ناسهلا يسمى شديدا فانك لو وقفت على قولك
 الحج وجدت صوتا كذا انحصورا حتى لو رمت مد صوتك لم يمكنك وأما إذا جرى الصوت جريا تاما ولا ينحصر
 أصلا يسمى رخوة كفى الطش فانك إذا وقفت عليها وجدت صوت الشين جاريا بعدة ان شئت وأما إذا لم يتم
 الانحصار ولا يجزى يكون متوسطا بين الشدة والرخوة كفى الظل فانك إذا وقفت عليه وجدت الصوت
 لا يجزى مثل ذلك يعنى مثل جرى الطش ولا ينحصر مثل انحصار الحج بل يخرج على حد اعتدال بينهما فاذا
 عرفت ذلك تبين لك أيضا معنى قوله * (شديدا لفظ أحد قط بكت) * فاجد أمر من الاجادة وقط متون
 مجرور مخفف بمعنى حسب وبكت مجرور التبيكت يقال بكته إذا غلب به بالحجة والمراد بها هنا أن الحروف
 المتصفة بالشدة مجموعة في السكيمات الثلاث مركبة منها وهى الهمزة والجيم والدال المهملة والقاف والطاء
 المهملة والباء الموحدة والكاف والتاء المتناهية من فوق فاعداها وما عدا البيئية التى ذكرها فى قوله
 (وبين رخو والشديد) أى وما بينهما حروف خمسة يجمعها تركيب (لن عمر) كلها حروف رخوة
 والشدة فى اللغة القوة وسميت شديدة لأنها الصوت أن يجزى معها الانهماقوت فى مواضعها فلزمته الشدة
 والرخوة مثلثة الراء والكسر أشهر والرخوة فى اللغة اللين وسميت بذلك لجرى النفس والصوت معها حتى
 لانت عند النطق بها وضعف الاعتماد عليهما ثم الحروف التى بين الرخوة والشدة خمسة يجمعها قولك لن عمر
 بكسر اللام أمر من لان يلىن وعمر منادى بحذف حرف النداء وهذا التركيب أولى من جمع بعضهم فى لم
 نزع ومما وقع فى الشاطبية من قوله عمر نل مع ما فيه من خلوص المبني وخلاصة المعنى كى لا يخفى وهى اللام
 والنون والعين المهملة والميم والراء وانما وصفت بذلك لان الرخوة إذا نطق بها فى نحو اجلس واقرب جري
 معها الصوت والنفس عند سكوتها والشدة إذا نطق بها فى نحو اضرب واقعد انحبس الصوت والنفس
 معها ولم يجزى أو التى بين الرخوة والشدة إذا نطق بها فى نحو انعم واعمل لم يجزى الصوت والنفس معها جريا تاما
 مع الرخوة ولم يفتبس انحبسهما مع الشدة هذا وقد قال ابن الحاجب فى الشافية المجهورة ما ينحصر أى ينقطع
 جرى النفس مع تحركه والمهموسة بخلافها وانما بعضهم جعل الضاد والطاء والذال أى المجهجات والزاي
 والعين والغين والباء أى الموحدة من المهموسة والكاف والتاء أى المنقوطة بنقطتين من فوق من المجهورة
 ورأى أن الشدة تؤكدها الجهر والشدة ما ينحصر جري صوته عند اسكانه فى مخرج واحد فلا يجزى قال شارحها
 النظامى والجهر انحصار النفس مع تحركه فقد يجزى النفس ولا يجزى الصوت كالـ كاف والتاء المنقوطة
 بنقطتين من فوق وقد يجزى الصوت ولا يجزى النفس كالضاد والعين المجهتين فنأهر الفرق بينهما والله أعلم
 (وسبع علو) يضم العين وتسكسر (خص ضغطا قط حصر) أى حصر سبع علو حروف خص ضغطا قفا
 فقط أمر من قاط بالمكان إذا قام به فى الصيف والخص يضم الخاء المعجمة البيت من القصب والضغط الضيق
 والمعنى أقم فى وقت حرارة الصيف فى خص ذى ضغط أى اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه واسأل طريق
 السلف الصالح وما وافقه فقد جاء عن أبى وائل شقيق بن سلمة وهو من أكابر التابعين من أصحاب عبد الله
 ابن مسعود رضى الله عنه نحوه من ذلك قال عبد الملك بن عمير كان لابي وائل خص من قصب يكون فيه هو ودابته
 فاذا غزا نفضه واذا رجع بناء كذا ذكره أبو شامة رحمه الله نقول الشارح خص فعل ماض مبنى للمفعول
 بمعنى اختص صحف عليه والمراد هنا أن حروف الاستعلاء سبعة انحصرت فى مركبات هذه السكيمات وهى
 الخاء المعجمة والصاد المهملة والضاد والغين المجهتين والطاء والقاف والظاء وسميت مستعلاء لاستعلاء اللسان
 عند النطق بها إلى الحنك الأعلى وما عداها مستغلة لانخفاض اللسان عن الحنك عند لفظها
 * (وصاد ضاد طاء مطابقة) * بفتح الباء ويجوز كسرها ويترن البيت بتوئين الثانى والرابع وانما لم يركب
 هذه الحروف الاربعة المطابقة على قياس سائرهما لعدم حصول معنى فى تركيبها وانما على اللسان بخلاف
 غيرها والحاصل ان حروف الاطباق اربعة الصاد والضاد والطاء والظاء وهى من جلة الجروف المستعلاء

وأخص منها وسميت به الاطباق ما يحاذي اللسان من الحنك على اللسان عند خروجها وهو أبلاغ من الاستعلاء وهو لغة الاصاق وضدها المنفحة وسميت به الانفتاح ما بين اللسان والحنك وخروج الحروف من بينهما ما عند النطق بها وهو لغة الافتراق ومن الغرائب أن قوله تعالى حسب جهنم قرئ بجميع حروف المطبقة ولم يجتمع في كلمة غيرها (وفر من لب الحروف المذلة) أى والحروف المذلة بمجموع حروف فر من لب وهو يضم اللام وحذف التنوين للوزن على أن من حرف جر واللب الذى هو العقل بمعنى الفاعل والمعنى هرب الجاهل من العاقل ويمكن أن يكون المعنى فر من فر من الخلق من عقل به عرف الحق ففهم انباء الى قوله تعالى ففر الى الله وقوله سبحانه وتبذل اليه تبتيلا والحاصل أن الفاء والراء والميم والنون واللام والباء الموحدة يقال لها المذلة لخروجها من ذاق اللسان والشفة أى طرفها والمراد أن خروج بعضها من ذاق اللسان وهى الراء واللام والنون وبعضها من ذاق الشفة وهى الباء والفاء والميم وما عداها مصمتة لانها من الصمت وهو المنع قال الانخفش لان من صمت منع نفسه من الكلام والمراد به انها ممنوعة من انفرادها أصولا فى بنات الاربعة والخمسة بمعنى أن كل كلمة على أربعة أحرف وخمسة أصولا لا بد أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من حروف المذلة وانما فعلوا ذلك لحفظها فلذلك عادوا لوجوب الثقيلة ولا أجل ما ذكر حكموا بان عسجد اسم للذهب أعجمى لكونه من بنات الاربعة وليس فيه حرف من حروف المذلة وقال مكى فى الرعاية أن الألف ليست من المذلة ولا من المصمتة لانها وائية لا مستقر لها فى المخرج وبهذا تمت أضداد الصفات الخمسة المذكورة فشرع فى ذكر صفات اخدت ببعض الحروف دون بعضها من غير تحقق وجود أضدادها فقال (صغيرها صاد ورزى سين) أى حروف الصغير ثلاثة صاد همزة ورزى وسين همزة ولم يركب كل سابق فى العابق وجعل الروى ضمير صغيرها الى الصفات فيحتاج الى تكافى فى صحة الجمل بان يقال حروف صغيرها والمعنى ان هذا الحروف موصوفة بصلة الصغير وهو صوت زائد يخرج من بين النفس يحب هذه الحروف عند خروجها وهو لغة صوت بصوت به للبهائم ثم اعلم أن السين حرف مهموس من حروف الصغير ويمتاز عن الصاد بالاطباق وعن الزاى بالهمس كفى القاموس (قلقة قطب جد واللين) أى حروف القلقة ويقال لها القلقة خمسة يجتمعها قولك قطب جد وهى القاف والطاء المهملة والباء الموحدة والجيم والدال المهملة وانما وصفت بذلك لانها حين سكونها لا سيما اذا وقفت عليها تنقل المخرج حتى يسمع له نبرة قوية لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضغط دون غيرها وهى فى اللغة التحرك والاضطراب والقطب بتشديد القاف والضم أشهر وهو ما يدور عليه الامر ومنه قطب الرحى والجذ الخت والعظمة وخفف للوزن ثم قوله واللين أى حروفه اثنان * (داو ياء سكا وانفخا) * بأنف الاطلاق أى وقع الانفخ * (قبلهما والانحراف صححا) * بصيغة الجهور والالف للاطلاق أى سكن الواو والياء وانفخ ما قبلهما يسمى ليناً لقلته المذلة فيها بالنسبة الى حروف المد التى حركة ما قبلها من جنسها وذلك لان فى حرف المد ما أصليا وفى حرف اللين مذباض بطا بالمشافهة كل منهما كما ذكره الجعبرى ولذا أجرى حرفا اللين مجرى حروف المد حتى اذا وقع بعدهما ساكن يوقف أو ادغام جاز المد والتوسط والقصر لان هذا الترتيب أولى فى المدّة وعكسه فى اللين وقد رجع قصر ورش فى نحو شئ وسوء على التوسط والتوسط على الطول بهذا المعنى ووصف الانحراف صحح ثبوته * (فى اللام والراء) * مقصورا * (وبتكرير جعل) * وانما قيل اللام والراء منحرفان لان اللام فيه انحراف ويميل الى طرف اللسان والراء فيه انحراف الى طرف اللسان ويميل قليل الى جهة اللام ولذلك يجعلها الاثني لا ما والضمير فى جعل راجع الى الراء والمعنى أن الراء يوصف بالتكرار أيضا كما يوصف بالانحراف والتكرار إعادة الشئ وأقله مرة على الصحيح ومعنى قولهم ان الراء مكرره وان الراء له قبول التكرار لارادته اد طرف اللسان به عند التلفظ كما قولهم لغير الضاحك انسان ضاحك يعنى انه قابل للضحك وفى الجمل اشارة الى ذلك ولهذا قال ابن الحاجب لما تحسب من شبه ترديد اللسان فى مخرجه

طرف اللسان (ومن فوق الثنايا السفلى) وعبارة الشاطبي ومن بين الثنايا يعنى العليا ولا منافاة فهى من طرف اللسان ومن بين الثنايا العليا والسفلى وتسمى الثلاثة أسلية لانهم من أسلة اللسان وهى مستدقة (والفاء والذال) المعجمتان (وتأ) بالقصر للوزن مثلثة (للعليا من طرفيها) يعنى تخرج من طرفي اللسان والثنايا العليا وتسمى الثلاثة لنوعية نسبة الى اللثة وهى اللحم النابت حول الاسنان فمخرج اللسان عشرة وحروفه ثمانية عشر ثم أخذ فى بيان مخرج الشفتين وحرفيهما فقال (ومن بطن الشفة فلفا) بالقصر للوزن وبادة الفاء (مع اطراف) باسكان العين ونقل حركة الهمزة اليها أى والفاء تخرج من باطن الشفة السفلى مع أطراف (الثنايا المشرفة) أى العليا وأطلق الشفة ومراده السفلى كما تقدم اعدم تأتى النطق بالفاء مع العليا (للسفلى الواو باهميم) أى الواو والباء الموحدة والميم تخرج من بين الشفتين لكن يافتحهما فى الأول وانطبقهما فى الآخر

وأما قوله ولذلك جرى مجرى حرفين في أحكام متعددة فليس كذلك بل تكرير له لحن فيجب معرفة الحفظ عنه
 للحفظ به وهذا كعرفة السحر ليجنب عن ضرره وإيعرف وجه دفعه قال الجعبري وطريقة السلامة أنه
 يلقى اللاد فظاهر لسانه بأعلى حنكه اهـ فاحكم مرة واحدة ومتى ارتعد حدث من كل مرءاه وقال مكي
 لا بد في القراءة من إخفاء التكرير وقال واجب على القارئ أن يخفي تكريره ومتى أظهر فقد جعل من
 الحرف المشدد حرفاً ومن الخلف حرفين اهـ ثم قول ابن الحاجب في أحكام متعددة بينه أبو شامة حيث
 قال فحسن اسكان ينصركم ويشعركم ولم يحسن اسكان يقتلكم ويسمعكم وحسن ادغام مثل وان تصبروا
 وتنفقوا لا ينصركم أحسن منه في ان يسمعكم ولم يعمل طالب وغانم وأميل طارد وغارم وامتنعوا من امالة راشد
 ولم يمتنعوا من امالة ناشد وكل هذه الاحكام راجعة في المنع والتسوية الى التكرير الذي في الراء
 * (والنفشى الشين ضا الاستطال) * النفشى الانبثاث والانبثا من باب القلب أى صفة النفشى
 ثابتة للشين والمعنى أن الشين موصوف بانشار الصوت عند خروجه حتى يتصل بحروف طرف اللسان
 منها يخرج الظاء المشالة والحال أن مخرجها حافة اللسان من محاذاة وسطه وقوله استطل أمر من الاستطالة
 وهى لغة أبعد المسافتين والمراد منها هنا الامتداد من أول حافة اللسان الى آخرها كما قاله الجعبري والمعنى
 صفة بالاستطالة والحاصل ان الضاد حرف مستطيل وانما وصف بالاستطالة لانه يستطيل حتى يتصل بمخرج
 اللام وللتخفيف بين المخرجين باعتبار واحد صعب اللفظ بها وقد ألحق المتقدمون الناء المثلثة بالشين في النفشى
 وقالوا انها انطشت حتى اقصت بمخرج الفاء ولذا تبدل منها فيقال جذف وجذث قال ابن المصنف
 وسبيل تسهيل النطق بمقاطع النفا عن الحيز المقابل وتمكينها في مخرجها وتحصيل صفاتها المميزة لها عن
 الفاء قال الجعبري والفرق بين المستطيل والمدود أن المستطيل جرى في مخرجه والمدود جرى في نفسه * ثم
 اعلم أن خصائص الصفات العشرة المتقابلة قوية وخصائصها ضعيفة والقوية الجهر والشددة والاستعلاء
 والاطباق والاصمات والضعيفة الخس المقابلة وهى الهمس والرخاوة والاستفالة والانفتاح والذائق وأما
 السبع المفردة فكأها قوية الا لالين ثم كل حرف من التسعة والعشرين لا بد أن يتصف بخمس من
 الصفات العشرة فجميع الصفات القوية كالطاء المهمة فهو أقوى الحروف وما جمع جميع الصفات
 الضعيفة فهو أضعفها كالهاء والفاء وما اجتمع فيه الامران فهو متوسط فيها وضعفه وقوته بحسب ما تضمنه
 منها (والاخذ بالتجويد حتم لازم) جمع بينهما تائداً كيد اللوجوب وجعل الشيخ ذكر بالثاني تفسير الاول
 بناء على أنه عطف بيان وقدر بعدهما القارى لان الحكم ليس على اطلاقه والاظهر أن يقال تقديره وأخذ
 القارى بتجويد القرآن وهو تحسين ألفاظه بانخراج الحروف من مخرجها واعطاء حقوقها من صفاتها وما
 يترتب على مفرداتها ومركباتها فرض لازم وحتم دائم ثم هذا العلم لا خلاف في أنه فرض كفاية والعمل به
 فرض عين في الجلة على صاحب كل قراءة ورواية ولو كانت القراءة سنة وأما دقائق التجويد على ماسياتى
 بيانه فانما هو ومن مستحسناته فالأظهر أن المراد هنا بالحتم أيضاً الوجوب الاصطلاحى المشتمل على بعض
 أفراد من الوجوب الشرعى لا الجمع بين الحقيقة والمجاز واستعمال المعنيين بالاشتراك كإذهب اليه الشراح
 من الشافعية فان اللحن على نوعين جلى وخفى فالجلى خطأ يعرض للفظا يتخلل بالمعنى والاعراب كرفع
 الجرور ونصبه ونحوه ماسواه تغير المعنى به أم لا والخطى خطأ يتخلل بالحرف كترك الإخفاء والقلب
 والاطهار والادغام والغنة وكترقيق المخفم وعكسه ومد المقصور وقصر المدود وأمثال ذلك ولا شك أن هذا
 النوع مما ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد وانما فيه خوف العقاب والتهديد وأما تخصيص
 الوجوب بقراءة القرآن كما ذكره بعض الشراح فليس مما يناسب المرام في هذا المقام (من لم تجود القرآن آثم)
 أى من لم يصحح كفى نسخة صحيحة بأن يقرأ أقرأه يتخلل بالمعنى والاعراب كما صرح به الشيخ ذكر باختلافها
 أخذ به بعض الشراح منهم ابن المصنف على وجه العموم الشامل للحن الخطى فانه لا يصح كمالا يخفى وأغرب

من هذا أن الشارح المصري ضاعف قول الشيخ زكريا مع أنه شيخ الاسلام في مذهبه ثم لفظ القرآن منقول في البيت على قراءة ابن كثير كما قال الشاطبي رحمه الله * ونقل قرآن والقرآن دواعنا * فلا يحمل على ضرورة الوزن هذا ومن موصولة وان جعلت شرطية فحذف الفاعل من قبيل * من يعمل الحسنات لله يشكرها * (لا تبه الا له أنزل) بألف الاطلاق والضمير في لانه للشان أول القرآن وفي به للتجويد أي لان الله أنزل في القرآن الامر بالتجويد بحيث قال ورتل القرآن ترتيلا مؤكدا بالمصدر وبالغة في الامر ومن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مجودا كما أنزل لكنه خطاب له والمراد أمته ونقل عن علي كرم الله وجهه أنه قال الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف لكن فيه أن معرفة الوقوف ليست من الواجبات لقول الناطم

* وليس في القرآن من وقف وجب * اللهم إلا أن يقال المراد بمعرفة الوقوف هو أن يعلم كل كلمة اذا وقف عليها كيف يقف عليها فانه ربما يقف عليها من ليس له وقوف بها على وجه يخل بمعناه وعن مجاهد أي ترسل فيه ترسلا والمعنى عهل في المبني ليتبين لك المعنى كما قال تعالى ولا تجعل بالقرآن ولا تعجل به لسانك لتعجل به وعن الضحاك أنبذه حرفا حرفا وعن ابن عباس بيته تبينا وقال بعض العلماء أي تلبث وتثبت في قراءته وافصل الحرف من الحرف الذي بعده ولا تستجمل فيتداخل بعض الحروف في بعض اه ولا يخفى أن الآية تبين هذه المعاني لادلالة فيها على المدعى وكذا ما ذكره ابن المصنف من قوله سبحانه وقرأ نافرقت له في الأعراس على الناس على مكث وغير المكث بالترتيل وهو غير مستقيم بحسب التفسير والتأويل وكذا في قوله تعالى ورتلناه ترتيلا أي أنزلناه بالترتيل أي بالتجويد فانه أنزله بأفصح اللغات بل بمعناه بينا وتبيننا وفصلناه تفصيلا كذلك عليه صدر الآية وأما ما روى عنه صلى الله عليه وسلم رب قارئ للقرآن والقرآن يلعنه فانه متناول لمن يخل بمبانيه أو معانيه أو بالعمل بمفاهيمه (وهكذا منه المتناوئل) بألف الاطلاق أي ووصل القرآن من الاله اليه على لسان جبريل عليه السلام ببيان متواتر من اللوح المحفوظ وبيان النبي صلى الله عليه وسلم وتعلم التابعين ثم أتباعهم منهم وهلم جرا الى مشايخنا رجعهم الله متواترا هكذا بوصف الترتيل المشتل على التجويد والتحسين وتبيين مخارج الحروف وصفاتها ووسائلها وعلقاتها التي هي معتبرة في لغة العرب الذي نزل القرآن العظيم باسمهم لقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك الا باللسان قومه فينبغي أن يراعى جميع قواعدهم وجوبا فيما يتغير به المبني ويفسد المعنى واستجابا فيما يحسن به اللفظ ويستحسن به النطق حال الاداء وانما قلنا بالاستحباب في هذا النوع لان اللحن الخفي الذي لا يعرفه الامهارة القراء من تكرير الراءات وتطويع النونات وتعليل اللامات في غير محالها وترقيق الراءات في غير موضعها كجسائي بيانها ولا يتصور أن يكون من فرض عين يترتب العقاب على فاعلها لما فيه من حرج عظيم وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولا يكلف الله نفسه الا الوسع وهو الحق الذي بعض عليه بالنواجذ ولا يعدل عنه الى غيره الا المأثم

(وهو ايضا حامية التلاوة * وزينة الاداء والقراءة) *

بالاشباع فيها وجاز الوقف عليها وهو بضم الهاء ولا يجوز اسكانه للوزن وقوله ايضا أي مع كونه حتما وأبعد الشارح الرومي في قوله أي كخارج الحروف والصفات لانهم ما دخلوا في تعريف التجويد ثم الحامية بمعنى الزينة ههنا وان كان أحص منها عرفا حيث يختص بالصيغة فالمعنى انه صفة مستحسنة للقراءة كالخلى للنساء والفرق بين التلاوة والاداء أن التلاوة قراءة القرآن متتابعة كالدراسة والاداء والوظيفة والاداء الاخذ عن الشيوخ والقراءة أعم ذكره ابن المصنف والاخذ عن الشيوخ على نوعين أحدهما أن يسمع من لسان المشايخ وهو طريقة المتقدمين وثانيهما أن يقرأ في حضرتهم وهم يسمعون او هذا مسلك المتأخرين واختلف أي ما أولى والاظهر أن الطريقة الثانية بالنسبة الى أهل زماننا أقرب الى الحفظ وبهذا تبين بطلان قول الشارح المصري والحق أن الاداء القراءة بحضرة الشيوخ عقيب الاخذ من أفواههم لا الاخذ نفسه ثم التجويد على ثلاث مراتب ترتيل وتدوير وحذر فالترتيل هو تودعة وتأن وهو مختار ورش وعاصم وحجرة

الهمس والشدة والاستعلاء والانطباع والاندلاق وقد أخذ في بيانهم مع بيان عدة حروفها المعلومة منه عدة حروف الخمسة الاولى فقال (مهموسها) عشرة أحرف يجمعها اللفظ (فئة شخص سكت) حروف الجهر تسعة عشر وهي ما عدا هذه العشرة وانما ذكر عدة المهموسة وأخواتها دون الجهورية وأخواتها القلنتها والهمس لغة الخلفاء سميت حروفهم مهموسة لضمة طها وجرى ان النفس معها لضعف الاعتماد عليها في مخارجها والجهر لغة الاعلان سميت حروفه بجهورية للجهر في اول وقتها ومنع النفس أي الكثير أن يجسرى معها القوة الاعتماد عليها في مخارجها (شديدها) ثمانية أحرف يجمعها (اللفظ أجود قط بكت) حروف غيره أحد وعشرون وهي ما عدا هذه الثمانية لكن حروف الرخو منها ستة عشر وحروف المتوسط بينه وبين الشد يد خمسة كما ذكره بقوله (وبين) أي وما بين (رخو والشديد) خمسة أحرف يجمعها اللفظ (ان عر) والشدة لغة هي القوة وسميت حروفها

والحد وهو الاسراع وهو مختار فالون وابن كثير وأبي عمرو والتدوير هو التوسط بينهما وهو مختار ابن عامر والكسائي وهذا كله انما يتصور في مراتب المدود وأما ما ذكره ابن المصنف من أن اسكان المثل وتحريره وتشديده ومده أتم وكذلك التوسط بالنسبة الى الحادر فهو غير الظاهر وخلاف المتبادر

(وهو اعطاء الحروف حقها * من كل صفة ومستحقها)

بفتح الحاء عطفا على حقها ومن بيانية لما قبلها وهذا تعريف التجويد وما سبق نعمت له أى التجويد هو اعطاء الحروف بعد احسان مخارجها وتمكينها في مخارجها حقها من كل صفة من صفات المتقدمة واعطائها مستحقها من تفخيم وترقيق وسائر أوصافها الاتية والفرق بين حق الحروف ومستحقها أن حق الحرف صفة لازمة له من همس وجهر وشدة ورخاوة وغير ذلك من الصفات الماضية ومستحقها ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستقل وتفخيم المستعلي ونحو ذلك من ترفيق الرات وتفخيم بعضها وكذا حكم اللامات ويدخل في الثاني ما ينشأ من اجتماع بعض الحروف الى بعض مما حكموا عليه بالاظهار والادغام والاختفاء والقلب والغنة والمد والقصر وأمثال ذلك فالحق صفة للزوم والمستحق صفة للعروض هذا ولا يخفى أن اخراج الحرف من مخرجه أيضا داخل في تعريف التجويد كما صرح به الناظم في كتابه التمهيد فكان ينبغي أن يذكر فيه وقد أثرنا الى جواب لطيف في ضمن تعريفه وهو أن الحروف لا تتحقق الا باعتبار اخراجها من حيزها لكن يبقى فيه اشكال من جهة أن بعض الصفات أيضا مميزة لها لا يقال ان الخارج قد تقدم حكمها فانا نقول الصفات أيضا قد تبين علمها والاظهار أن المراد بقوله ***(ورد كل واحد لأصله)*** بيان تخرج كل واحد من الحروف فان معناه أن التجويد هو رد كل واحد من الحروف لأصله أى صرفه الى أصل من حيزه ومخرجه لكن يرد عليه أنه كان ينبغي أن يقدم بيان الخرج على الصفة لان الأول بيان الحقيقة والمالكية والثاني بيان الصفة والكيفية وغاية ما يتكسف في الجواب عنه أن يقال الواو اطلاق الجمعية لا لفائدة الترتيب بين المتعاطفة ***(واللفظ في نظيره كئله)*** المراد بالنظير والمثل هنا واحد وكان الأولى أن يقول واللفظ في شبهه كئله والكاف زائدة والمعنى أن من التجويد أن يتلفظ في اللفظ الثاني مثل ما يتلفظ بكئله أو لا يعني انه اذا أراد أن ينطق بالحرف مرققا ومفخما أو مشددا أو مقصورا أو ممدودا أو منظرا أو مدغنا أو أمثال ذلك جاء شبهه مما يقتضي تلك الصفات السابقة في تلفظ به بلا تفاوت لتكون القراءة على المناسبة والمساواة ولا يبعد أن يكون النظير على باب و يراد ان مدته بألف الرحمن يكون على مقدار مدية بياء الرحيم وأمثال ذلك ***(مكمل من غير ما تكاف)*** بكسر الميم أى حال كون اللام مكمل الصفات حقا واستحقاقا أو بفتح الميم أى حال كون الملفوظ مكمل الادعاء فخرجوا صفة من غير تكاف وارتكاب مشقة في قراءته بالزيادة على أداء مخرجه والمبالغة في بيان صفة وما زائدة لتأكيد النفي ***(باللطف في النطق بلا تعسف)*** أى وأن يتلفظ في نطقه بالقراءة بلا خروج عن استقامة جادة الادعاء الى طرفي الإفراط والتفريط والمعنى أنه ينبغي أن يتحفظ في الترتيل عن التخطيط وفي الحذر عن الادماج والتخطيط فان القراءة بمنزلة البياض ان قل صار سمرة وان كثر صار برصا و زاد الامام حجة وما فوق الجهورية فهو القاطع وما كان فوق القراءة فايس بقراءة وأما ما ذكره الشيخ زكريا من قوله وفي نسخة باللفظ في النطق فلا وجه لصحتها كما ينبغي له ذكرها الاممقرؤا بالتنبية على ضمه ***(ثم اعلم أن كتاب الله تعالى يقرأ بالترتيل والتحقيق وبالحدر والتخفيف والاول أولى لظهور المعنى والثاني أفضل لتكثير المبني وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه قراءة ابن أم عبد يعني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والمراد بالغض الطوى فإنه رضى الله عنه كان قد أعطى حظا عظيما في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيبه كما أنزله الله تعالى وقد أمره صلى الله عليه وسلم أن يسمعه القرآن فقال أقرأ عابك وعليك أنزل فقال نعم أحب أن أسمع من غيري فقرأ عليه سورة النساء الى أن وصل الى قوله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا فقال حسبك الآن وكانت عيناه تذرفان وفي**

شديدة لمعها النفس أن يعبرى معها القوتها في مخارجها والرخاوة لغة اللين سميت حروفها رخوة لجريان النفس معها حتى كانت عند النطق بها سميت الخمسة المذكورة متوسطة بينهما لان النفس لم يحبس معها انحباس الشديدة ولم يجرم معها كجرانه مع الرخوة (وسبع علو) بضم العين وكسر هاء أى والمستعجلة سبعة أحرف يحكمها لفظ (خص ضغطا قضا) ونبه على جمعها في هذه بقوله (حصر) أى جمعها بعضهم في هذه فحروف الاستفحال اثنان وعشرون وهى ما عدا هذه السبعة والاستعلاء من العلو وهو لغة الارتفاع سميت حروفه مستعجلة لاستعلاء اللسان عند النطق بها الى الخنك الاعلى والاستفحال لغة الانخفاض سميت حروفه مستعجلة لتسفلها وانخفاض اللسان عند النطق بها عن الخنك (وصاد) و(ضاد) و(طاء) بترك تنوين الاوّل والثالث للوزن و(ظاء) أربعها (مطبقة) بفتح الباء وكسرها فالمنفحة خمسة وعشرون حرفا وهى ما عدا هذه الاربعة والانطباق لغة

الاتصاف سميت حروفه مطبقة لانطباق طائفة من اللسان بها على الحنك الاعلى عند النطق بها والافتتاح لغة الافتراق سميت حروفه منفصلة لانفتاح بابين اللسان والحنك عند النطق بها واعلم أن حروف الاستعلاء أقوى الحروف وأقواها حروف الاطباق ومن ثم منعت الامالة لاستحقتها التفخيم المنافي لالامالة (وفر من لب) بحذف التنوين للوزن واللب العقل أى و (الحروف المذاقة) بالمجة ستجمعها لفظا فمن لب أى هرب الجاهل من العاقل فالصمته ثلاثة وعشرون حرفا وهى ماعدا هذه الستة والذائق لغة الطرف سميت حروفه مذاقة لخروج بعضها من ذائق اللسان وبعضها من ذائق الشففة أى طرفها والاصمات من الصمته وهولغة المنع سميت حروفه مصمته لانها ممنوعة من انفرادها أصولا فى نبات الاربعة والخمسة أى ان كل كلمة على أربعة أحرف أو خمسة أصول لابد أن يكون فيها مع الحروف المصممة حرف من الحروف المذاقة وانما فعلوا ذلك لحفظها

الحديث الوارد فى الصحيحين إجماعا الى بيان الطريقين فى أخذ القراء عن الشيوخ ولما كان عبد الله من أجله علماء القراء من الصحابة نخصه صلى الله عليه وسلم بهذه المنقبة وتجوز القراءة سرا وعلانية وبأنهم ما اقرن نية صالحة كان أعلى وأولى * وفى الموطأ وسنن النسائى عن حذيفة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم اقرؤ القرآن بلحون العرب وايا كملحون أهل الفسق والكتابين وفى رواية أهل العشق والكتابين فانه سيجى عقوم بعدى يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهانية والنوح لا يتجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يحبهم شأنهم والمراد بالحنان العرب القراءة بالطبائع والاصوات السليقة وبألحان أهل الفسق الانعام المستفادة من القواعد الموسيقية والامر بمحول على الذنب والنهى بمحول على الكراهة ان حصل له معه المحافظة على صحة ألفاظ الحروف والألفاظ فمحول على التحريم والقوم الذين لا يتجاوز حناجرهم قراءتهم الذين لا يتدبرونه ولا يعملون به ومن جملة العمل به الترتيل والتلاوة حق تلاوته ونقل الزياحى من الائمة الحنفية أنه لا يحل التطريب فيه ولا الاستماع اليه لان فيها تشبيها بفعل الفسقة فى حال فسقهم وهو التغنى ولا يعكر عليه قوله صلى الله عليه وسلم ليس منامن لم يتغن بالقرآن لان المراد بالتغنى به الاستغناء على ما اختاره سفيان بن عيينة ونقله عنه شارح المصابيح أو المراد به تحسين الصوت وترتيبه على وفق التجويد وتبيينه لقوله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن بأصواتكم ومن القراءة المنهية ما أحدثه الجماعة الاخرى به حيث يجتمعون فيقرؤن بصوت واحد ويقطعون القرآن فيأتى بعضهم ببعض السكامة والآخر ببعضها ويحذفون حرفا ويريدون آخر ويحذفون الساكن ويسكنون المتحرك وأمثالها ويدون تارة ويقصرون أخرى فى غير محالها مراعاة للاصوات خاصة دون أحوالها مع أن الغرض الاهم من القراءة انما هو تصحيح مبانيها والظهور معانيها بما فيها كما قال الله تعالى كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدتبروا آياته وليتذكر أولو الالباب نعم اذا اجتمعت المباني على اسماع السامع والتالى فى أعلى معارضها وأجلى جهات النطق بها كان تلقى القلوب واقبال النفوس عليها زائد فى الخلاوة على ما لم يبلغ منها فتح كتب أو امره واجتناب زواجره والرغبة فى وعده والرهبة من وعيده وتلك الفائدة جسيمة وعائدة عظيمة وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن بأصواتكم أى اظهروا زينتكم بأصواتكم وهذا لا ينافى ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم زينوا أصواتكم بالقرآن وبما تحروروا تقرر من البيان تبين حكمته شرع الانصات لقراءة القرآن وجوبه فى الصلاة وتدابى غيرها وحسن دأب الائمة فى السكوت على التمام من الكلام لما فى ذلك من سرعة وصول المعانى الى الافهام هذا ويؤيد الاخير ما رواه الترمذى وصححه عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر أمثالها ولان عثمان رضى الله عنه وغيره قرؤا القرآن فى ركعة ويقوى الاول ما ورد فى حديث من قرأ القرآن أقل من ثلاث لم يفهمه وما الى هذا القول ابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم هذا وقال المصنف رحمه الله رويناه بسند صحيح عن أبي عثمان النهدي قال صلى بنا ابن مسعود رضى الله عنه بقل هو الله أحد والله لوددت أنه قرأ سورة البقرة من حسن صوته وترتيله وهذه سنة الله تبارك وتعالى فمن يقرأ القرآن بحمدها كما أنزل تلتذ الاسماع بتلاوته وتخضع القلوب عند قراءته حتى يكاد ان يسلب العقول عن حالته قال ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالالحن الا أنه كان جيد الاداء قويا باللفظ والبناء فكان اذا أفرط أطرب المسامع وأخذ القلوب بالجامع وكان الخلق يزدجون عليه ويحتمعون للاستماع اليه قال وأخبرنى جماعة من شيوخى وغيرهم أخبارا بالغت التواتر عن شيخهم الامام تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ المصرى رحمه الله تعالى عليه وبركانه وكان أسندا فى التجويد أنه قرأ يوما فى صلاة الصبح وتفقدا الطير فقال ما لى لأرى الهدى وكثر هذه الآية فنزل طائر على رأس الشيخ ليستمع قراءته حتى أكملها فنظروا اليه فاذا هو هدهد قال وبلغنا من الاستناد الى الامام أبي على البغدادى المعروف بسبط الخياط صاحب الميهج وغيره فى

القراءة أنه كان قد أعطى حفاظا عظيمًا وأنه أسلم على يده جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته وحسن صوته اه وفي الحديث الشريف عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله يحب أن يقرأ القرآن كما نزل خرجه ابن خزيمة في صحيحه وبؤيده قوله تعالى الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته وفي صحيح البخارى عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كانت مذكرًا أو مذكرًا بسم الله الرحمن الرحيم بمد الله ومد الرحمن ومد الرحيم أما الأولان فدهما طبيعى قدر ألف وأما الأخير فدهما عارض بالسكون فيجوز فيه ثلاثة أوجه الطول وهو مقدار ثلاث ألفات والتوسط وهو قدر ألفين والعصر قدر ألف وقال قاضيخان في فتاواه لو قرأ القرآن في صلته بالألحان ان غير الكلمة تفسد صلته لماعرف فان كان ذلك في حرف المد واللين لا يغير المعنى الا اذا فحش اه وفيه بحث اذ فحش امتداد حروف المد لا يغير المعنى أبدا قال وعند الشافعى الخطأ في غير الفاتحة لا يفسد الصلاة لان الكلام عنده لا يقطع الصلاة اذا لم يكن منعه ما هو هذا ليس بمتعمدا لانه يريد قراءة القرآن وانما تفسد الصلاة بالخطأ في الفاتحة لانه عنده لا تجوز الصلاة بدون الفاتحة وأن قراءة القرآن بالألحان في غير الصلاة اختلافا وفي جوازها وعامة المشايخ على منعه وكرهها الاستماع أيضا لانه تشبه بالفسقة بما يفعله لونه في فسقةهم وكذا الترجيع في الأذان اه ولعل محل اختلاف الجواز ما لم يغير المبنى والمعنى والله سبحانه أعلم ثم رأيت في شرح منية المصلى رجل يقرأ أو يلحن يجب على السامع أن يرد الى الصواب ان علم أنه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن والا فهو في سعة من تركه ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لانه شبيه بفعل الفسقة وهذا اذا كان لا يغير الحروف أما اللحن المغير فرام بالاختلاف وهو الغاية في المدعى

* (وليس بينه وبين تركه * الرياضة امرئ بفكره) *

فعادوا بها الثقبلة ولذلك قالوا ان عسجد اسم للذهب أجمعى لكونه من بنات الاربعية وليس فيه حرف من المذلة (صغيرها) أى حروف الصغير (صاد) مهملة (وزاى) و (سين) مهملة سميت بذلك لصوت يخرج معها بصغير يشبه صغير الطائر وفيها الاجل صغير هاقوة وأقواها في ذلك الصاد لا لطباق والاستعلاء وتلها الزاى للجهر ثم السين (قلقلة) أى وحروف القلقله ويقال لها اللقلقة خمسة تحمها اللفظ (قطبجد) بتخفيف الدال والقلقله والقلقله لغة الحركه سميت حروفها بذلك لانها حين سكونها تنقلقل وتتلقلق عند خروجها حتى يسمع لها نبرة قوية لمسافها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضغط دون غيرها من الحروف (واللين) أى وحروف اللين بالمد (واو) وباء سكتوا وفتحها) بألف الاطلاق أى وانفتح ما قبلها (نحو خوف وبيت) وسمي بذلك لانها ما يخرج من اللسان كما مروا جرى بعضهم حرف اللين مجرى حروف المد والسين حتى اذا وقع بعدهما سا كن لوقف

اسم ليس قوله بينه فانه طرف لمقدر هو اسم حقيقة وهو فرق والابغى غير ورياضة خبر ليس وبفكره متعلق برياضة والمعنى ليس بين التجويد وتركه فرق بمعنى فارق الامداومة امرئ على التكرار وسماعه من ألفاظ المشايخ الحذاق الابرار لا مجرد اقتصار على النقل من الكتب المدونة أو اكتفاء بالعقل المختلف الافكار والفكر كان ملتبس الشدقين من الجانبين على ما قاله ابن المصنف وغيره وهو بالكسر ويفتح وداله مهملة بجانب الفهم وجمعه الاشداق كما في الصحاح وقال بعض الشراح ان الفلح اللحن وهو موافق لما في الصحاح والقاموس والمراد به مثبت اللحنه قال خالدير يديه فكيفه يعنى الاضافة للحنس وقال ابن المصنف أى يلمسه وهذا من اطلاق الجزء والمراد به الشكل اه وتبعه غيره ويرده تفسير القاموس للفلح بمنبت اللحن فانه ليس من أجزاء الفهم أصلا ولا يظهر أن المراد به ذكر المحل واردة الحال وهو اللسان المعتبر للبيان هذا وتدر الناطم حيث قال ولا أعلم سبيل البلوغ نهاية الاتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتشديد مثل رياضة الاسن والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن اه واذا عرفت أن التجويد ما ذكره أرباب التوفيق والتأييد (فرقن) بالنون المؤكدة الخفيفة (مستفلا من أحرف) بالنقل والحذف ويجوز من غير نقل أيضا ومن بيانية للذات الموصوفة بنعت الاستفالة وهى ما عدا الحروف السبعة المستعملة المجتمعة في خص ضغطا فلا يجوز تفخيم شئ من الحروف المستفالة الا اللام من اسم الله الواقعة بعد الفتحة أو الضمة والراء على تفصيل سيأتى بيانه في أثناء هذه المقدمة وأما الحروف المستعملة فمفخمة كلها من غير استثناء شئ منها (وحاذرن) بالنون الخفيفة المؤكدة وفي بعض النسخ المصححة وهو الملائم للمطابقة بين المنعاطفين على أنه لا يحتاج الى تقدير عامل مع افادة المبالغة من صيغة الامر على بناء المقابلة التى هى موضوعة للمغالبة فالعنى احذرا حذرا البتة (تفخيم لفظ الألف) وفي نسخة بالتونين في حاذرا فالقدير كركن حاذرا من تفخيمها خصوصا الألف من بين الحروف المستفالة الا أنهم مقيدة بما اذا كانت بعد حرف مستعمل لانها اذا كانت بعد حرف مستعمل فانها تكون تابعة له في التفخيم بناء على القاعدة المقررة من أن الألف لازمة للحرف الذى قبلها بدليل وجودها وجوده وعدمها

أو ادغام جاز المسد والقصر
والتوسط (والانحراف
صح) بألف الاطلاق أى
صحح جهوز القراء ثبوته
(فى اللام والراء) بترك
الهمزة للوزن والانحراف
لغة الميل سمي حرفه منحرفين
لانحرافهما الى طرف
اللسان الآن الراء فيها
انحراف قليل (وبتكرير)
له (جعل) أى وصف
لانها تتكرر فى نحو فروخ
لا فى نحو نار وهو مراد قول
ابن الناطم ومعنى قولهم
الراء ~~مكرر~~ رأن له قبول
التكرار لارتعاد طرف
اللسان عند التلقا به
كقولهم لانسان غير ضاحك
ضاحك وما قيل انه مراد
من قال انه جرى مجرى
حرفين فى أمور متعددة
ليس كذلك بل هو لحن
يجب التحفظ منه (والنفشى
الشين) من باب القلب أى
والنفشى ثابت للشين
المجسمة والنفشى الغنة
الاتساع واصطلاحاً انتشار
الريح فى الفم حتى يتصل
بمخرج النفاة المشالة وبذلك
عرف وجه تسمية حروفه
متشعبة وعد بعضهم مع
الشين فى ذلك الفاء وبعضهم
الثاء المثلثة وبعضهم الضاد
(ضادا) معجمة (استطل)
أنت أى اجعلها حرفا

بعدهم ولذلك لا يكون قبل الالف الامفتوح بحيث كانت الالف مع حرف مستعمل أو شبههما مما يستحق
التفخيم استعملت الالف للزومها له فتحتم وحيث كانت مع حرف مستعمل استعملت الالف للزومها له فرقت
والمراد بشبه الحرف المستعمل الراء المفتوحة لانها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى والحنك
الاعلى محل حروف الاستعلاء وبهذا المبني تحقق الشبه بين الراء وحروف الاستعلاء فى المعنى كذا قرره ابن
المصنف وغيره ثم قال ولا اعتبار بقول من قال ينبغي المحافظة على ترفيق الالف خصوصا اذا جاءت بعد حروف
الاستعلاء فان الذى ذكرناه هو الحق وقول الناظم رحمه الله يجوز على ما ذكرناه وبه نأخذ يعنى ولو كان لفظه
مطلقا لكانه ينبغى أن يعتبر مقيدا بجمعين قوله وقول غيره من المحققين وقد قال المصنف فى نشره ان الالف اذا
وقعت بعد حرف التفخيم تفخم اتباعا لما قبلها نحو طال وقال والعصا لان الالف لا حيز لها حتى توصف بالترقيق
والتفخيم فتكون تابعة لما اتصلت اه وبه يعلم ضعف ما مشى عليه المصنف فى التمهيد وحزم به شيخه ابن
الجندى حيث قال ان تفخيمها بعد حروف الاستعلاء خطأ اه فلا ينبغى حمل كلامه هذا على اطلاقه كما
جوزه بعض الشراح فان المصنف صنف التمهيد أولا فى سن البلوغ والعمدة على تصنيفه النشر فانه وقع
أخرا وهو الحق كما حزم به القسطلانى وقال الشارح الروى لما اشترع عند بعض الاعجام لاسيما الاروام تفخيم
الالف حيث يصبرونها كالواو أمر بالتحرز عن مثل هذا التفخيم لاعتفائه مطلقا لما سبق من أن الالف
بعد الحرف المستعمل تفخم اتفاقا ثم قال وانما حملنا كلامه على ذلك بناء على أن تقدير كلامه أن يقال يجب
ترقيق الالف اذا كان بعد حرف مستعمل كفعله ولد المصنف فى شرحه مما لا تساعده العبارة فحمل كلامه على
هذا التقييد لا يتخلو عن التقييد قلت وكذا حل التفخيم الذى ضد الترفيق المعروفين عند أهل التحقيق على
التفخيم العرفى اللغوى عند العامة بعيد عن اصطلاح الخاصة وأما الاطلاق والتقييد فقد وقع فى كلام
الفصحاء والبلغاء مما لا ينكره أحد من العلماء ثم قال وأما السكون عن التحرز عن تفخيمه اذا كان بعد
حرف مستعمل فذلك أمر ظاهر لا يحتاج الى التصريح بذكره اذ يعرف كل من له أدنى دراية أن الحروف اذا
نخمت تفخم حركتها واذا رقت رقت فكذلك ما يكون تابعا لحركتها أعنى الالف وهذا من الظهور بحيث
لا يساعد اللسان خلافه فلا حاجة الى التعرض لامثاله قلت أما قوله أنه أمر ظاهر فليس يقول به الا كابرو على
تقدير ظهوره عند الخاصة لا بد من تقريره وتقريره فى مقام تعليم العامة فالقول قول ابن المصنف عند
المصنف دون المنصف وقد أبعد الشارح حيث قال الظاهر أن مراده بالالف الهمزة مطلقا صدره كانت
أرمتوسطا أو متأخرة اذا الالف القاعدة لازمة لجهة ما قبلها فتلزم صفته أيضا من ترفيق وتفخيم لهما اه
وجه البعد لا يتحقق اذا الهمزة حينها متحققة وهى حلقية والالف جويفية هوائية فلا يصح اطلاق أحدهما على
الأخر الا على طريقة مجازية دون ارادة حقيقة مع أنه لا فائدة حينئذ لذكرهما مع دخولهما فى عموم ما قبلها
وانما حذر من تفخيم الالف لانفتاح الفم عند التلقا به او ذلك يؤدى الى قسمين الحرف وتفخيمه وقال
الشارح المصرى وما على يد شيخ الاسلام يعنى زكريا تبعا لابن المصنف بقوله وذلك لانها لازمة الح فيه بحث
فاننا لانسلم أن الالف لازمة بفحة ما قبلها بل هى لازمة للالف لانها توجد لوجود الالف وتعدم الالف لعدمها
ولا عكس بدليل قولهم ضرب ضربا فظهر أن فحة ما قبل الالف فى ضربا وهى الباء لا تعدم بعدم الالف
ولا توجد الالف بوجودها واللم يقولوا ضرب من غير ألف اه ولا ينبغي أن قوله هذا مبني على تحريف
المبنى وتحييف المعنى اذ المراد بقولهم ان الالف لازمة للحرف الذى قبلها بدليل وجودها بوجوده وعدمها
بعدمه لان الالف بذاتها لا يمكن تحقق وجودها الا بوجود حرف قبلها لا يتصور أن ألف من غير تقديم حرف
عليها وغايته أن حركة ذلك الحرف الذى قبلها لا يكون الا فحة دون أختها فاقسما على علته التى ذكرها من
أصلها أو أمّا قول الجعبرى اياك وتفخيم الالف المصاحبة للام كالصلاة والطلاق وطال فانه لحن فمعمول
على قراءة غير ورش اذا اللام مرقة فى هذه الامثلة عند الجمهور ولا وجه لتفخيم الالف حينئذ بعد ترفيق اللام

التي هي من حروف الاستفالة فصحت القاعدة السابقة اذا لالف تتبع ما قبلها في تفخيمها وترقيتها وأما ادخال طال فوهم منه لانه ليس من الائمة التي فيها الالف مصاحبة لللام بل هي مصاحبة للطاء وهي من حروف الاستعلاء فتفخيم تبع الطاء البتة وانما الكلام في لامة على قاعدة ورش من أن الطاء اذا تقدمت على اللام واتصلت بها سواء فتحت أو سكنت تفخيم وأما اذا فصل بينهما بالالف كطال وتصالها فهـل تفخيم اللام أو ترقى فوجهان والمفخيم مفضل عند الاعيان وأما قول المصري وكذلك لا يجوز تفخيم الالف الواقعة بعد الراء وان كانت الراء عند الناطم شبه المستعمل لتصريحه في تهديد بالتحذير من ذلك فرفوع بما سبق من أن المعتبر ما اختاره في النشر قد بر وأما قوله وفيه تصريح أيضا بأنه لا بد من ترقيتها اذا كانت بعد اللام المفخمة نحو ان الله والصلاة والطلاق في مذهب ورش قال وبعض الناس يتبعون الالف اللام يعني فيفخيمونها وليس بجيد فهو الصواب المطابق لما قدمناه في هذا الباب وأما قوله ماذا كره الشيخ ذكر ياتبعه لابن المصنف من قوله لانهم اتخرج من طرف اللسان الخ لا يصلح تعليل لما فهم من نون الراء شبه الائمة المستعمل لانه يستلزم أن تكون النون واللام شبهين له لوجود العلة المذكورة ولم يقل به أحد لاهو ولا غيره فردود لان العلة لا تستلزم أن تكون مطردة مع أن القوم اعترفوا بتفخيم الراء في حالة واحدة وهي الواقعة قبل الالف مع اجماعهم على أن النون واللام اذا وقعتا قبل الالف لا تفخمان * والحاصل أن الصحيح بل الصواب هو الذي مشى عليه الناطم في النشر حيث قال وأما الالف فالصحيح أن لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما تقدمها فانما تتبعه ترقيتها وتفخيمها ما وقع في كلام بعض أئمتنا من اطلاق ترقيتها فانما يريدون التحذير مما يفعلها بعض العجم من المبالغة في لفها الى أن يصيروها كالواو وأما نص بعض المتأخرين على ترقيتها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه اليه أحد وقد رد عليه الائمة المحققون من معاصريه وأما قول المصري النون في قوله فرقة أو حاذر انون التأكيـد الخليفة في رسم بالالف وفاقا لرسم قوله تعالى وليكونا يوسف وانفعها باقر أفسد فوع اذ خططان لا يقياسان رسم المخفف والعروض وأما قوله يحتمل أن يكون حاذرا اسم فاعل من حاذرت الشيء بمعنى تحذرت فخطأ لان اسم الفاعل من حاذر انما يكون محاذرا لا حاذرا وانما يصح كونه اسم فاعل من حذر الثلاثي المجرد (وهو من الحذر أعوذ اهدنا) بحذف العاطف فهما على قبيل التعداد في بيان الائمة وقطع همزة وصل الحمد ضرورة ورفع الحمد كفاية ويجوز اعرابه لوثبت رواية ونصب همزة على تقدير فرقة همز الحمد ويجوز جوهه على تقدير وحاذر اتفخيم همز الحمد وأما ما جعله الشارح اليماني من قوله كهـمـز الحمد أصلا ثم قال وفي بعض النسخ وهمز بالواو فغير مقبول لانه مخالف للأصول المصححة والنسخ المعتمدة المشروحة وان كان بكاف التشبيه وجهه في العربية اذ يصح أن يقال التقدير فرقة من مستغلا كهـمـز الحمد وحاذر اتفخيم لفظ الالف كتفخيم همز الحمد وعلى كل تقدير فالكلام تميم وتحصيص بعد تميم وانما حاذر من تفخيم الهمزة بخصوصها وأمر بترقيتها بعد دخولها في الحروف المستغلة ومعرفة حكمها في الجملة لثلاث نقاب عينا بانه انقلاب صفتها كهمز مسموع عن بعض الجهلة عند قراءتها فلما راد ايجاب ترقيتها مطلقا سواء جاورها مرقق كالجد أو أعوذ أو اهدنا أم مفخم كالسم الله أو جاورها رخو كالهـمـن اهدنا أم متوسطا بين الشدة والرخوة كاللام من الحمد والعين من أعوذ أم جاورها متحد معها في أصل نخرجها كالعين من أعوذ أيضا أولا لأنه لما كانت هذه الائمة مظان التقصير في ترقيتها خص ذكرها حاذرا من تفخيمها قال في النشر فان كان أي الملاقى للهمزة حرفا بجانبها أو مقار بها كان التحفظ بسهولة وأشد بترقيتها آكد نحو أعوذ اهدنا وأعطي احطنا أحق فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهووع اهـ يقال تهووع التي عاذت كلفه (الله ثم الله ثم لنا) الله بالجزم أي همز الله في الابتداء ووصلا حالة النداء لجوارتها اللام المفخمة في الاداء ثم لام فيها الوجهان السابقان في الهمز وأمر بترقيق اللام الاولى من الله بكسرتها الموحية لترقيق لام الجلالة ولان الجوارتها النون كما قاله ابن المصنف وغيره (واينطاف على الله ولا الض) أمر بترقيق لامي وليتلطيف لجواره الاولى

مستغلا والاستغالة لغة الائمة اذ وسمى حرفها بذلك لانه يستغيل حتى يتصل بخارج اللام والفرق بين المستغيل والممدود أن المستغيل حري في مخرجه والممدود في نفسه وقد علم مما تقرر أن الصفات ثلاثة أقسام قوية وضعيفة ومتوسطة بينهما ولما فرغ من تخرج الحروف وصفاتها أخذ فيما يترتب عليها فقال (والاخذ بالتجويد حتم) أي (لازم) للقارئ فحينئذ (من لم يجود) وفي نسخة يصح (القران) بأن يقرأه قراءة تفضل بالمعنى أو بالاعراب فهو (آثم لانه) أي القرآن (به) أي بالتجويد (الاله أنزله هكذا منه البناوصلا) قال تعالى ورتل القرآن ترتيلا أي اثبت به على تؤدة بتبيين الحروف والحركات وأ كد الامر بالترتيل بالمصدر تعظيما لشأنه وترغيبا في ثوابه والقارئ بتركه ذلك من الداخلين في خبر رب قارئ للقرآن والقرآن يلعبه وعلم بذلك طاب التحرز عن اللحن وهو هنا الخطأ والميل عن الصواب وهو جـلى وخفى فالجلى خطأ يعرض للفن ويخفى بالمعنى والاعراب

كرفع الجور ونصبه والخطي
خطأ يعرض للفظا ولا يخل
بالمعنى ولا بالاعراب كترك
الاخفاء والاقلاب والغنة
(وهو) بضم الهاء أى
التجويد (أيضا حاسبة
التلاوة) أى زينتها (وزينة
الاداء والقراءة) والفرق
بين الثلاثة أن التلاوة قراءة
القرآن متتابعة كالوراد
والاسباع والدراسة
والاداء الاندخ من المشايخ
والقراءة تطلق عليها
فهي أعم منهما ومراتب
التجويد ثلاثة ترتيب وتدوير
وحدر والاول أتم ثم الثاني
فالترتيب التؤدة وهو
مذهب ورش وعاصم وحزرة
والحدر الاسراع وهو
مذهب ابن كثير وأبي عمرو
وقلون والتدوير التوسط
بينهما وهو مذهب أبي
عمر والسكاني وهذا هو
الغالب على قراءتهم والا
فكل منهم يميز الثلاثة
(وهو) بضم الهاء أى
التجويد (اعطاء الحروف
حقها من صفة) لازمة (لها)
من همس وجهر وشدة
ورخاوة ونحوها مما
(و) اعطاها (مستحقها)
مما ينشأ عن الصفات
المذكورة كترقيق
المستغل وتفتيح المستعلي
ونحوه ما عطف على

الباء الرخوة والجورة الثانية اعطاء المستعليه وأما ما قاله بعضهم من جواز تفتيح اللام الثانية لوقوعها بين تاء
وطاء فردود كما قطع به الجعبري وفاقا لغيره من المحققين و يرقق اللام الاولى من على الله لجاورتها اللام الجسالة
وكذا اللام الاولى من قوله ولا الضالين لجاورتها الضاد المستعليه وانما قطع المصنف الكامة للضرورة والا
فلا يجوز مثل هذا الا في حالة الاضطرار وفي حالة الاختيار ولا في الاختيار لا قراءة ولا كتابة وأما قول المصري
وانما وقف على الضاد الساكنة من ولا الضالين لانهم ابدل عن لام التعريف أى بقلبه ضادا عند ارادة ادغامه
فغير مفيد لوجه الاعتذار عن المصنف لانه بعد الادغام يصير ضادا مشددا لا يجوز فكذلك مع أن القلب لا يصح
الا عند اجتماعه مع الضاد دون انفكاكه عنه على أن الوقف على لام التعريف وقطعه عن مدخوله لا يصح
لا كتابة ولا قراءة بخلاف بين أرباب الدزاية والرواية فيتمين أن يكون فعل هذا للضرورة فلا يصح مقابلة
قوله هذا بقوله وقيل لضرورة النظم ثم قاعدة ورش في تفتيح اللام بحلة الشاطبية وغيرهما من كتب القراءات
الموضوعة لا وجوه الخلافية والشيخ انما التزم في مقدمته الامور الضرورية الوفاقية * (والميم من تحضة
ومن مرض) * لجاورة الميمين واليمين للحرفين المفتحين وكذا الميم الاخيرة هذا وقول خالد امر بترقيق الهمزة
عند مجاورة الهاء في الحدر ثم تعاليه بأن اللام لما كانت ساكنة صارت كأنها مدومة بعيد جدا ثم قوله تبعه لابن
المصنف أمر بالمحافظة على سكون اللام الاولى من قوله وليتلف أبعاد مما قال أولا لان الكلام هنا في
الترقيق والتفتيح لا في التسكين والتخريك كما لا يخفى على ذوي التحقيق والله ولي التوفيق وقال الهماني أى
رقق اللام الثانية لان اللام مرقة لا لمخالفة قلت وكذا اللام الثانية مرقة لا لمخالفة نعم كون الثانية لجاورتها
الحروف المفتحة يصعب ترفيعها فينبأ كد الاهتمام بحالها * (وباء برق باطل بـ م بذي) * أى ورقق
بباء برق لجاورتها الراء المفتحة لاسيما وبعدها القاف المستعليه وكذا باء باطل لاجل العطاء المستعليه من غير
اعتبار كون الالف فاصلة فانها لا يؤمن معها السراية وأما قول الشيخ زكريا وباء باطل لجاورتها الالف
المدية ففيه بحث حيث يشعر بأنهم اترقق لجاورتها ما هو مرقق فيلزمه أن يكون ما قبل الالف تابع الهاء في التريق
مع أنه سبق عن الجمهور في بيان التحقيق أنهم اهي التابعة له حيث ترقق بعد المستفلة وتفتح بعد المستعلي نعم في
التهميد ما يقتضى أنهم متبوعة لا تابعة حيث قال اذا وقع بعد الباء ألف وجب على القارى أن يرقق اللفظ
بها لاسيما ان وقع بعدها حرف استعلاء أو طباق نحو قوله تعالى باع وباسط والاسباط والباطل
وبالغ وأما عبارته الصحيحة في النشر فصرحة بترقيق الباء حيث وقع بعدها حرف مفتوح نحو باطل والبنى
وبصلها ثم قال فيه فان حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ نحو باطل وبالغ وباع والاسباط
فكيف اذا ولبها حرفان مفتوحان نحو البرق والبقرة وكذا رقق بـ م وبذي وان كان بعدها الحروف
المستعليه لعموم الحكم في المسئلة وأما قول ابن المصنف أى بين بـ م وبذي لجاورتها حرفا خفيا وهو
الهاء والذال فمحتمل بحث اذ ليس الكلام في التبيين بل سوق العبارة في التريق وهو لا ينافي ما ذكره من
التعليل في التحقيق حتى يقال جعله من باب علمتها تبنوا ماء باردا مع أن أمر البيان لا يختص بحرف ولا حركة
كما لا يخفى على الاعيان مع أن الذال ليست من الحروف الخفية المستعملة للاربع في تركيبها وهى فالا حسن
ما علة الشيخ زكريا بقوله لجاورتها الرخوة الآن فيه بحثا للمصرى حيث قال بمجاورة الرخوة لا تقتضى
الترقيق والا لاقتضت مجاورة الشدة ضده قلت قد تكون العلة مطردة لا منعكسة نعم الاولى أن يعال ترقيق
الباء في بـ م لجاورتها حرفا خفيا وهو الهاء وفي بذي لجاورتها حرفا ضيفا كما قال المصنف في النشر ويجوز
بترقيقها من ذهب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة لاسيما ان كان مجاورا حرفا خفيا وهو الهاء نحو بهم وبه
وبها وبالع وباسط أو ضعيفا نحو بذي وبثلاثة وبساحتهم وان سكنت كان التحفظ بما فيها من الشدة
والجهر أشد والى ذلك أشار الناظم بقوله (واحرص) وفي نسخة فاحرص على (الشدة والجهر الذى) وانما
لم يقل الذين لوزن المبنى أو لاتحادهما في المعنى أو لتقدم مثله في المعطوف والاضطرار أن يقال التقدير

واحرص على كل واحد من الشدة والجهر الذي (فيها وفي الجيم كسب الصبر) بالاضافة الى الوزن أو لادنى الملازمة وهي كونها من الين للباء الواحدة والظاهر أن كلمة كسب محكية على ما ورد في الآية أما بكائها أو بارادة كاف التشبيه فيها لقوله تعالى يحبونهم كسب الله وأما الصبر فمعطوف عليه من غير عاطف وإنما أمر بالحرص على اتیان صفة الشدة والجهر السكائنين في الباء والجيم لثلاث تشبيه الباء بالفاء والجيم بالشين كقوله تعالى يحبونهم كسب الله وتواصوا بالصبر (ربوة اجتشت ورج الفجر) بالاضافة أيضا لما سبق ولا يصح فيه الحكاية كما توهم المصري اذ لم يعرف لفظ حج منكر المجزور في القرآن والمعنى وكما ربوة وجيم البقية أو ربوة بفتح الراء لابن عامر وعاصم وهي في الموضوعين كمثل جنة ربوة والى ربوة ويجوز ضم تنوين ربوة وكسرتها كما قرئ في قوله كشجرة خبيثة اجتثت والجمع جاء معترفا باللام ومجردا عنها قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت والحج أشهر معلومات والمراد هذه الامثلة وأمثلة الهامن الآيات وخص الجيم بالذكر من بين حروف الجهر والشدة أيضا لخراج أهل مصر والشام اياها من دون شجرها فينشر على اللسان فيمزجونها بالشين وكذا بعض أهل اليمن يمزجونها بالكاف لارتفاع اللسان في شجرها سيما إذا أتى بعدها بعض الحروف المهمة فان التخفيف على جهرها وشدة ما يكون أتم وألزم والله أعلم وأحكم (وبين) بالنون الخفيفة (مقللا) بفتح القاف وكسرها (ان سكا) بألف الاطلاق أي بين بياناتها ما سكون حرف مقلل من حروف القلة المتقدمة المجموعة في قطب جدان سكن الحرف المقلل بسكون أصلي لازمي لا يختلف حاله أصلا ولا وقفا ولا وصلا نحو يقطعون وقطرة ووربوة والفجر ويدخلون (وان يكن) أي السكون (في الوقف كان) أي المقلل أو المقلل * (أبيننا) * أبينا بألف الاطلاق أي أكثر بياننا وأظهر بياننا من القلة عند سكونها غير الوقف نحو برق ومحيط وكسب ورح والمهاد والظاهر أن المراد بسكونه في الوقف أعم من أن يكون عارضا في الوقف أم أصليا يستقيم بثقل ابن المصنف في الباء بقوله فارغب وأما قول المصري أو عارضا لوقف نحو من لم يتب وان يسرق فغلة عن قواعد العربية لانه عارض لجازم لوقف فهو في حكم سكون اللازم فلازم العالم وأما قوله وقيد شيخ الاسلام يعني زكريا المصراع الأول بغير الوقف بناء على أن تبين القلة في الوقف معلوم من المصراع الثاني وما ذكرناه أولى لان الأصل الاطلاق فليس في قوله اذ كلام شيخ الاسلام في مقام النظام لمن يتأمل في المرام لان الكلام انما هو في السكون الأصلي مطلقا والعارض وقفا ولا يختلف الحكم حينئذ في الأول ان يقف على تلك الكلمة التي فيها سكون أصلي أو يدرجها فتأمل يظهر لك وجه التحلل ثم لا شك أنه اذا تكرر حرف القلة مدغما يكون المبالغة في القلة متعينا نحو الحق وتب والحج وصدم اعلم أن الظاهر كون مقللا بالفتح على أنه نعت لحرف. قدر وأما قدس ابن المصنف الكسرة على انه حال من فاعل بين فيحتاج الى مفعول مقدرا أي بين الحرف حال كونك مقللا ولا يخفى أن الأولى هي الأولى ولا غنى عن عطف المصنف رحمه الله على مقللا قوله * (وحاء حصص أحطت الحق) * بأشباع ضمة القاف رعاية للقافية ورفع بناء على الحكاية ولوفي آية مع أنه مجزور بحسب القاعدة العربية من حيث انه وما قبله معطوفان على حصص المضاف اليه بحذف العاطف والمعنى وبين تريق حاء نحو حصص الشاملة للأولى والثانية وحاء أحطت وحاء الحق لجوارتهما حروف الاستعلاء المفخمة حذرا من تفخيم الحاء حال المقاربة قال في النشروا الحاء تحجب العناية بظاهرها اذا وقع بعدها مجازاتها أو مقاربتها الاسمي اذا سكنت نحو فاصف عنهم وسجده فكثيرا ما يعلونها في الأول عينا ويدغمونها وكذلك يعلونها الهاء في سجدها ضعف الهاء وقوة الحاء فيجدها فينطقون بحاء مشددة وكل ذلك لا يجوز اجساها وكذلك يجب الاعتناء بتريقها اذا جاورها حرف الاستعلاء نحو أحطت والحق فان اكتنفها حرفان وجب نحو حصص اه كلامه (وسين مستقيم) بكسر الميم بلاتنوين ضرورة (يسطو يسقوا) بحذف العاطف فيها أي بين انفتاح السين المهملة واستفالتها الاسمي حال ضعفها بسكونها مع مجيء القاف ولو بواسطة

اعطاء قوله (وردة كل واحد من الحروف (لاصله) أي حيزه من شجره وقوله (واللفظ في نظيره) أي نظير ذلك الحرف (كثله) بزيادة الكاف أي وان تالمظ بنظيره بعد لفظك به مثل لفظك به أولان كان الأول مرققا فنظيره كذلك أو مفخما فنظيره كذلك أو غيره فغيره لتكون القراءة على نسبة واحدة (مكملا) ذلك (من غير ما تكلف) في القراءة وما زائدة لتأكد ولتسكن القراءة (باللطف) وفي نسخة باللفظ (في النطق بلا تعسف) فيحترز في الترتيل عن التخطي في الحذر عن الادماج اذ القراءة كالبياض ان قل صار حمرة وان زاد صار برصا وفي الموطأ والنسائي عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقرأ القرآن بلحون العرب واياكم ولحون أهل الفسق والسكائر فانه سجيء أقوام من بعدى يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة فلوهم وقلوبهم يعجبهم شأنهم والمراد بلحون العرب القراءة بالطبع والسليقة كالجبلوا عليه من غير زيادة ولا نقص

وبطون أهل الفسق
والكجائر الانعام المستفادة
من علم الموسيقى والامر في
الحب برمحول على السند
والنهي على الكراهة ان
حصلت المحافظة على صحة
ألفاظ الحروف والافعال
الغريبة والمراد بالذين
لا يجاوز حناجرهم الذين
لا يتدبرونه ولا يعملون به
واعلم أن قسرا زماننا
ابتدعوا في القراءة شيئا
يسمى بالترقيص وهو أن
يروم السكت على الساكن
ثم ينقر مع الحركة في عدو
وهـ رولة وآخر يسمى
بالترديد وهو أن يردد
صوته كالذي يردد من برد
أو ألم وآخر يسمى بالتأريب
وهو أن يترنم بالقراءة فيمد
في غـ ير محل المدوز يدي
المدالم تجزئة العربية وآخر
يسمى بالتخزين وهو أن
يترك طباعه وعادته في
التلاوة يأتي بها على وجه
آخر كانه خزين يكاد يبيك من
خشوع وخضوع وانما
نهي عنه لما فيه من الرياء
وأخر أحدثه هؤلاء الذين
يجتمعون فيقرؤن كلهم
بصوت واحد فيقطعون
القراءة ويأتي بعضهم
ببعض الكلمة والآخر
ببعضها وهو حرام
ويحافظون على مراعاة

بعدها الثلاث تنقلب صاد حال نطقها ثم أراد مستقيم نكرة لتشمل المعرفة وجوه يصح اعرابا وحكاية لو روده في
القرآن الى صراط مستقيم وأغرب المصري في قوله مستقيم بفتح الميم من غير تنوين على الحكاية لانه كذلك
في سورة الفاتحة اهـ ولا يخفى وجه الغرابة لانه ليس كذلك في الفاتحة فان الموجود فيها معرفة باللام كما
لا يخفى على من له المسامحة بمراتب الكلام وكذلك سين بساؤون يسقون من قوله تعالى يكادون يسطون ووجد
عليه أمة من الناس يسقون فجاوزتهم ما الطاء والقاف وهما من حروف المستعارة والشديدة مع كون السين
مستفلة رخوة وكذا مثال هذه الكلمات في الآيات البينات ثم حذف النون من المثالين الأخيرين من باب
الضرورة الشعرية والافلاحيوز قطع الكلمة عند القراءة لاحتياالا الاضطراب وكذا لا يستحسن
قطع الكلمة في الحكاية بأن يكتب النون في المثالين المذكورين في أول سطر وما قبلها في آخر سطر فاحفظ
هذه القاعدة فانها كثيرة الفائدة * (ورقق الراء) * أي الذي أصلها التفتيح * (اذا ما كسرت) * نحو ورزق
فائدة ما بعد اذا زائدة ومفهومة أنها تفتيح اذا ضمت أو فتحت نحو رب رؤيا * (كذلك) * أي مثل الراء
المكسورة ترقق اذا وقعت * (بعد الكسر حيث سكنت) * أي الراء ومفهومة أنها تفتيح اذا كانت ساكنة
بعد ضمة أو فتحة والامثلة قرآن وقرن وقرية * (ان لم تكن) * أي الراء الساكنة الموجودة بعد الكسر
وافعة * (من قبل حرف استعلاء) * بالقصر كوقف جزء لا للضرورة وجزاء الشرط محذوف دل عليه ما قبله
ومفهومة أن حرف الاستعلاء اذا كانت قبله فانها تفتيح كمرصاد وارضاد وقرطاس وفرقة وليس غيرها في
القرآن * (أو كانت الكسرة) * أي كسرة ما قبلها * (ليست أصلا) * أي أصلية لا عارضية ولا منفصلة لان
الأصل هو الاتصال فانما تفتيحان كارجي والذي ارتضى وأمرنا بالواو ليس المراد أن الكسرة لا تكون
موجودة أصلا على ما يتوهم قال الروي أو كانت عطف على الجملة الشرطية السابقة اهـ وهو موافق للقواعد
العربية ولكنه غير مطابق للقواعد القرآنية فان الكسرة اذا لم تكن أصلية توجب تفتيح الراء بعدها لا ترفيقها
المفهوم من ظاهر نظام عبارة الجزرية فالوجه أن تكون عطفة على مدخول لم الجازمة ولما لم تكن تدخل على
الصيغة الماضية يقدرونها في معناها اليؤدى مؤذاهما من افادة النفي فيقال التقدير أو ما كانت على ما أشار اليه
الشيخ زكريا وبه تمام نظام مرام الكلام فترقيق الراء التي بعد كسرة مشروط بعدم كون حرف الاستعلاء
بعدها وعدم كون الكسرة عارضية فانها اذا وجدت حرف الاستعلاء بعدها تفتيح وكذا اذا كانت الكسرة
عارضية أو منفصلة فانها تفتيح فالقيدان عدميان مانعان كما أشار اليه ابن المصنف الآن ما ل كلام زكريا الى
ان الثاني قيد اثبات لان نفي النفي يفيد الاثبات فيصير التقدير أو كانت الكسرة أصلية فيؤخذ حينئذ حكم
العارضية بالمفهوم من الشرطية وأما قول المصنف أو كانت عطف على مقدر تقديره تفتيح الراء اذا كانت من
قبل حرف استعلاء أو كانت كسرة ما قبلها ليست أصلا أي عارضية فهو أقرب الى المبني فانه من باب العطف
على المعنى كما لا يخفى وأما ما اختاره المصري من أن ما المقدره عطف على لم تكن فبعد جد حيث دلالة على
هذا المقدور لشيء أبدا أقول ولوقال المصنف أو لم تكن الكسرة ليست أصلا لخلص ثم كان الاظهر أن يقول
أو كانت الكسرة أصلا أو لا أي أصلية لا عارضية ووصلية لا فصلية فيوافق الشاطبية من جهة القيد في

قوله وما بعد كسر عارض أو مفصل * ففتيح فهذا حكمه مبتدلا
وكان يفيد بالأصل أن لا يكون عارضا بالوصل أن لا يكون منفصلا فرحم الله من أنصف ولم يتعسف ثم
الاولى أن يكون الكلام بالواو والحالية دون أو الترددية للثلاث يتوهم التنوين مع الموهوم بان الكسرة الاولى
يراد بها ملاحظة تأمله فانه موضع زلل والمجب من ابن المصنف ومن تبعه من الشراح الكرام حيث لم
يتقيدوا بحل هذا المقام من جهة المبني واكتفوا بما ذكره من حاصل المعنى * والحاصل أن ترقيق
الحرف انخافه أي جعله في المخرج تخفيفا وفي الصفة ضعيفا وضد التفتيح فانه بمعنى التسمين والتجسيم فهو
والانقلاب واجدا لأن استعمال الأكثر في الراء أن يكون ضد الترقيق هو التفتيح وفي اللام التعليل كما في

قراءة ورش من طريق الأزرق وقد عرفت من الترتيق في الراء بالامالة بين اللغتين كما فعله الداني وبعض
 المغاربة الا أنه تجوز لان الامالة أن ينحو بالفتحة الى الكسرة وبالالف الى الياء والترقيق انحاف صوت
 الحرف فيمكن التلظظ بالراء مرة فمرة غير ممالة ومفتحة ممالة وان كان لا يجوز رواية مع الامالة الا الترقيق
 وأيضا لو كان الترقيق امالة لم يدخل على المضموم والساكن والا كانت الراء المكسورة ممالة وذلك
 خلاف اجماعهم على الفرق بينهما بان الترقيق في الحرف دون الحركة والامالة في الحركة دون الحرف كذا
 ذكره المصري والتحقيق ما قاله في النشر من أن تغليظ اللام تسميها لاسمين حركتها والتفخيم مرادف الا أن
 التغليظ في اللام والتفخيم في الراء والترقيق ضدتهما وقد يطلق عليه الامالة مجازا لكن الصحيح هو الفرق
 بينهما بان الترقيق في الحرف دون الحركة والامالة في الحركة دون الحرف ثم الاصل في الراء التفخيم على
 ما عليه الجمهور واختاره المسكي وقال جماعة ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق وانما يعرض ذلك بسبب
 حركتها فترقق مع الكسرة لتسفلها وتفتح مع الفتحة والضممة لتضمد معها فاذا سكنت جرت على حكم الجوارر
 لها أو أضافت وجدها تترقق مفتوحة ومضمومة اذا تفتحت كسرة أو ياء ساكنة فلو كانت في نفسها
 مسنونة للتفخيم لعمد أن يبطل ما تستحقه في نفسها بسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروفها الاستعلاء
 الا أن المعتمد هو الاثر ولهذا لم يتعرض الناظم لذكر أسباب تفخيمها وقد صرح الشاطبي رحمه الله بهذا
 المضمون في قوله وفيما عدا هذا الذي قد ذكرته * على الاصل بالتفخيم كن متعملا

فلا تترقق الا لوجب وذلك اذا كانت مكسورة كسرة لازمة مثل رجال والغارمين والفجر وليال عشر
 وبالصبر أو عارضة مثل أنذر الناس وانحرف على قراءة ورش تامة نحو رزقا واذ كر اسم أو مبعضة بالاختلاس
 نحو أرني أو مالة أو لا نحو رأى أو وسطا نحو الذكري أو طرفا نحو عذاب النار أو وصلا نحو كرى الدار
 منونة نحو كرا أو غير منونة نحو البشري سكن ما قبلها كما تقدم مثالها أو تحرك ما قبلها بآي حركة سواء
 وقع بعد الراء حرف مستقل كسابق أو مستعمل كفي الرقاب ورزقا سواء كان في الاسم أو الفعل وكذلك
 اذا كانت الراء ساكنة بعد الكسرة فان تترقق اذا كان ساكنا لازما نحو فرعون ومرية أو عارضا نحو وما
 يشعر كم على قراءة الاسكان تكون الراء متوسطة كسابق أو متعارفة وصلا أو قفلا نحو أنذر الناس ان كان
 قبلها كسرة متصلة حقيقة أو حكما لازمة كما تقدم وليس بعدها حرف استعلاء متصل احترازا عن نحو أنذر
 قوم ولا تصرخ ذلك فاصبر صبرا جلا مباشرا بان لا يكون بين الكسرة والراء حركة أخرى في الفعل نحو
 استغفر والاسم العربي نحو الاربة والاعجمي نحو فرعون وجدة الكلام وزبدة المرام أن شرط المؤثر أن
 تكون كسرة متصلة لازمة ووجه اشتراط اللزوم والاتصال في الترقيق هو تقوية السبب لئلا يمكن من
 اخراجها عن أصلها فالمتصل اللازم ما كان على حرف أصلي وهو ظاهر أو ينزل منزلة الاصل كعرب
 مرفقا بكسر الميم الزائدة على أصل السكامة لانهم من جملة فعال ومفعول قال ابن الشرح وكثير من القراءة
 يفخم الساكنة بعد الميم الزائدة نحو مرفقا وأما المتصل العارض فهو ما دخل على كلمة الراء ولم ينزل منزلة
 الجزء منها وهو الذي لا يخل اسقاطه بها كافي بآء الجر ولا موهمة الوصل نحو اركبوا وارتابوا في الابتداء
 وأما المنفصلة العارضة فهو ما كانت في كلمة منفصلة اعرابا وعروضها للساكنين وصلا نحو ان رتبتم ولن
 ارتضى أو للبناء نحو يابني اركب بكسر التحتية فان أصله يابني أو لا يتباع نحو رب ارجعون فان أصله ربي
 فكسر الباء لمناسبة الياء ومتابعتها في البناء وأما المنفصلة اللازمة قبل راء ساكنة فهو ما كانت في كلمة
 أخرى لازمة البناء على الكسر نحو الذي ارتضى عند السكك وما كان أبوك امرا سوء لورش قال النوبري
 ولانثاني له وقال ابن المصنف وتبعه غيره والمنفصلة اللازمة لم تجئ في القرآن قبل راء ساكنة لكن فيه
 نظرا ظاهرا لوجود ما سبق اللهم الا ان يراد المتفق عابها وانه جعل كسرة الذي كسرة اتباع ولذا فتح في اللذان
 لكنه يخالف ما ذكره شراح الشاطبية في قوله

وما بعد كسر عارض أو مفصل * ففخم فهذا حكمه متبذلا

ان العارض ما حقه السكون فيكسر ابتداء نحو امرأة أو لثقاء الساكنين نحو أم ارتابوا أو المتفصل بان كان الكسر في حرف مفصل من الكلمة نحو الذي ارتضى وأما المنفصلة اللازمة قبل راء متحركة فأنما جاءت على قواعد ورش نحو رسول رسول وهذا كله حكم الراء وصلأما وقفها فلا يستلها من الجزرية وقد بينتها الشاطبية وتجل أحكامها في الوقف أنها ان وقفت بالروم فهو كالوصل في جميع الاحوال الا ان في نحو قد يرتق لورش وتفخم للجهور وان وقفت بالسكون وكان قبلها حرف ممال فرقة كالنار وكذا اذا كان قبلها كسرة نحو قد قدر ومستقر ولانصر أو بامساكنة نحو غير وضير وخير ثم الساكن بين الراء وبين الكسرة ليس بمانع من الترفيق نحو الشعر وأهل الذكرو بكر سواء كانت الراء في الوصل مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة كلمة فأنما في الوقف بالسكون ولومع الاشهاد تكون مرقة وقد نظمت حكم وقف الراء وقات نظام ونظم الراء زمان الوقف * ان لم تكن بعد ممال الحرف أو بعد كسر أو سكون الباء * رقة عند سائر البناء

ولا يخفى أن قولي بعد كسر باطلا فانه يحتمل ما يكون بفصل وبدونه فيشمل نحو الشعر والذكر * ثم اعلم ان الساكن الحاضر بين الكسرة والراء اذا كان صاداً نحو ادخلوا مصر وطاعوا نحو عين القطر فقد اختلف في ذلك أهل الاداء فمن اعتد بحرف الاستعلاء فخم كأبي عبد الله بن شريح ومن تبعه وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين ومن لا يعتد بدبرق كمنص عليه أبو عمر والداني في كتاب الرأآت من جامع البيان وهو الاشبه بمذهب الجماعة ويدل عليه اطلاق الشاطبي وعدم التفاته الى الخلاف لكن المصنف اختلف في مصر التفخيم وفي عين القطر الترفيق نظرا لانهما اللوصل وعمل بالاصل (والخلف في فرق الكسر يوجد) أي والاختلاف ثابت في تفخيم راء قوله تعالى فكان كل فرق وترقيةها الكسر يوجد في فانهما فيكون وجه الترفيق ان حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته المفخمة لتحركه بالكسر المناسب للتريق أو الكسر يوجد فيها قبله وما بعده فيكون وجه الترفيق ضعف الراء بوقوعها بين كسرتين ولو سكت وقفها لعروضه وأما وجه التفخيم فضعفه الكسرة لتقابل المانع القوي وهو حرف الاستعلاء قال الداني الوجهان جيدان الترفيق وبه قطع مكي والصقلي وابن شريح وادعوا فيه الاجماع والتفخيم وبه قطع الداني في التيسير كذا ذكره ابن المصنف وقال الداني في غير التيسير والمأخوذ به فيه الترفيق نقله النووي في شرح الطيبة فهو أولى بالعمل افرادوا بالتقديم جمعا وقال المصنف في نشره والقياس اجراء الوجهين في فرقته حال الوقف لمن أمال هاء التانيث ولا أعلم فيها انصاقلت وهو قياس مع الفرق لان الامالة فيها مع ضعفها ليست تحض كسرة فيضعف تأثيرها الاسمي وهي عارضة حال وقفها (وأخف تكريرا اذا نشدد) بالاشباع فيه وفيما قبله فمافي بعض النسخ بصيغة الجمع لوجهه والمعنى اذا كان الراء مشددا فآخف تكريرا قال مكي لا بد في القراءة من اخفاء التكرير وواجب على القاري أن يخفي تكرير الراء في أظهره فقد جعله من الحرف المشدد حروفا ومن الخفف حرفين فقوله اذا تشدد ليس بقيسديل اما على سبيل الاهتمام والاعتناء أو من باب الحذف للاكتفاء والحاصل أنك اذا قلت مثلاً الرحمن الرحيم فلا تترك لسانك ان تضطرب بالراء بل احفظ لها من مخرجها الثلاث تكون لافظا في موضع الراء الواحدة ثم أنت متعددة

* (باب الامات)

(ونظم اللام من اسم الله) أي لا من غير الله الا في قاعدة ورش لبعض الامات المخصوصة (عن فتح أوضم) بالنقل أي بعد أحدهما (كعبد الله) بفتح الدال وضمة الهاء ليصح مثالا على وفق العمل القرآني ولا يبعد أن يقرأ بالجر على وفق الحل الاعرابي والمراد به أنه تفخم بعد أحدهما ثم اللام أصلها الترفيق عكس الراء عند أهل التحقيق فلا تفخم الا لموجب ومن ثمة كان المانع في الراء عن التفخيم أو الترفيق سببا لأحدهما في

تفخيم (همز) كل من (الحمد) و (أعوذ) و (اهدنا) عند الابتداء بذلك لما فيها من كمال الشدة والجوارتها العين والهاء المتحدتين معها في المخرج وليكون العين واللام من الحروف المتوسطة بين الرخوة والشدة وكون الهاء من الحروف الرخوة واللام في اسم الله من الحروف المفخمة فالهمزة مرقة سواء جاورها مفخم أو مرقق أو متوسط فلا يختص ذلك لجاورة الاحرف المذكورة (ثم) حاذرن تفخيم (لام الله) لكسرتها ولام (لنا) لجوارتها النون ولا مكي (وليتألف) لجاورة الاولى الباء الرخوة ومجاورة الثانية الطاء المفخمة ولام (وعلى الله) لجوارتها اللام المفخمة في اسم الله ولام (ولا الض) من قوله تعالى ولا الضالين لجوارتها الضاد المفخمة (و) حاذرن تفخيم (الميم) الاولى والثانية (من مضمومة) الميم (من مرض وباء مرقق) لجوارتها الجميع المفخم وباء (باطل) لجوارتها الالف المدية وباء (بم) وباء (بذي) لجوارتها الرخوة (واحرص) وفي

اللام فهي من اسم الله تعالى وان زيد عليه ميم وصار اللهم اذا تقدمتها فتحة مخضة أو ضمة كذلك فانها تكون
مفخمة نحو والله ربنا ابتداء وسبوتنا الله وصلواتنا على عباده وقال اللهم وقالوا اللهم المناسبة الفتحة والضم
التفخيم المناسب للفظ الله من التعظيم لكونه الاسم الاعظم عند الجهور والمعلم فان تقدمتها كسرة مباشرة
بان لم تكن بين الكسرة واللام حركة أخرى وهي مخضة غير مماله متصلة اتصالا صوريا رسميا نحو لله والله
فان الاتصال الحقيقي غير متصور في الحرف الذي يوجد قبل الجلالة أو منفصلة عارضة ولازمة فانها تكون
مرفقة نحو لله الامر وأقسم بالله وأنى الله شئت وبسم الله وما يفتح الله وقبل الحق ولم يذكر في المتن حكم
ترقيتها حاله على أصلها أو اكتفاء بفهوم منطوق حكمها على ما هو المعتبر عندنا في الرواية وعند الشافعي
رحم الله حتى في أدلة الدراية ثم هذه اللام ان وقعت بعد ترقيق حال من ممال الكسرة فهي على تفخيمها
نحو يمشي الله في قراءة ورش أو بعد ماله كبرى أى مخضة وذلك في قراءة السوي فوجهان نحو حتى نرى الله
جهره التفخيم وبه قرأ أبو العباس والترقيق وبه قرأ عبد الباقي واطلاق المصنف مما يؤيد الأول فتأمل ثم
اعلم أن اجتماع اللامين على أربعة أقسام مرفقتين نحو على الدين ومفخمتين نحو أضل الله في قراءة ورش
عند بعضهم ومرفقة مفخمة نحو وأحل الله ومفخمة ومرفقة نحو وظلنا علىكم الغمام في قراءة ورش فاعط
كل ذي حق حقه خصوصاً المختلفين خوف السراية هذا وقبل انما تخفمت اللام من لفظة الجلالة فربا يذنبه وبين
سائر اللامات واعلم مراده أن التفخيم انما هو مجرد التعظيم وهو لا ينافي ما ذكر من أن وجه تفخيمها فيها
ذكر هو نقل الخلف عن السلف وتوارثهم ذلك كبراعن كبر من غير تكبيرنا كبر (وحرف الاستعلاء)
يحذف همزة الوصل في الدارج ونصب حرف على أنه مفعول مقدم لقوله (نغم) ويجوز رفعه على تقدير رفعه
نحو قوله تعالى والقمر قدرناه على القراءتين * ثم المراد بحرف الاستعلاء أعم من أن يكون مطابقا
أو غير مطابق ولذا قال (وخصصا) يضم الصاد وبالالف المبدلة من النون المخففة (لاطباق) بنقل الحركة
والاكتفاء بها عن همزة الوصل ونصب على أنه مفعول لما قبله أقوى مصفقا وصف مجذوف والمعنى
خصص حروف الاطباق بتفخيم أقوى من تفخيم سائر حروف الاستعلاء (نحو قال) بالرفع وجوز نصبه
(والعصا) بالالف بالياء كفي بعض النسخ والحاصل أنه أمر بتفخيم حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة
المتجمعة في كلمات خص ضغما قفا مثل قائما والظالمين وخالدين وصادقين والضاكين والغارمين والطامة
وأمر بتخصيص حروف الاطباق الاربعة من جملتها الصاد والطاعة مملتين ومجمعتين وبينهما عموم
وخصوص مطابق اذ كل مطبقة مستعلية ولا كل مستعلية مطبقة تأتي بمثلين مثال لحرف الاستعلاء
غير المطبق وهو القاف في قال ومثال لحرف الاستعلاء المطبق وهو الصاد في العاصا قال ابن المصنف وتبعه
غيره والالف واللام للعهد أى العاصا المذكور في قوله اضرب بعصاك اه وفيه بحث لا يخفى فان الحكم
شامل له ولغيره أيضا من قوله تعالى حكاية عن موسى قال هي عصاى وقوله تعالى فألقى عصاه وأبضا
قوله تعالى وعصى آدم ربه فالتقى أن اللام للجنس الاستغراقى الشامل لما دى هذا اللفظ من الواوى والياءى
وأما صاد غير هذا البناء فيعلم حكمه من قوله نحو العاصا وهو معطوف على قال بكل حال نعم لو قال مع
عصا بالالف أو الياء لطابق اللفاظ التنزيل وهو أرفق في مقام التيسيل وأما قول زكريا لكونه أقوى
فلا دلالة على تقديره في المبني فلا تتعدى على ما قدمناه في المعنى غاية أن الباء في أقوى مخذوفة على حد
قول القائل شهر * تمرود الديار * أى تمرود بهم اثم اعلم أن في آيات المثلين المتقدمين نسكنة
بديعة وحكمة منبغة وهي أن الصاد الملهمة مع قوتها أضعف حروف الاطباق لانه مهموس والقاف أقوى
من باقى حروف الاستعلاء هذا وحروف الاستعلاء بحسب القوة والضعف الناشئين من اختلاف
أحوالها ثلاثة أضرب عند ابن الطحان الاندلسى الاول ما يمكن فيه التفخيم وهو ما كان مفتوحا والثانى
ما كان دونه وهو المضموم والثالث ما كان دونه أيضا وهو المكسور وعند المصنف على خمسة ما كان

نسخة فاحرص (على الشدة
والجهر الذى فيها) أى فى
الباء (وفى الجيم) لثلا
تشبه الباء بالفاء والجيم
بالشين (كسب) و (الصبر)
و (ربوة) و (اجتنب ورج)
و (الفخر) ثم بين بعض
صلاات الباء وغيرهامن
حروف القلقلة حال
سكونها فى الوقف فقال
(وبين) حرفا (مقلقلأ) أى
بين قلقلته (ان سكتا) فى غير
الوقف نحو وربوة (وان
يكن) سكونه (فى الوقف)
نحو قريب (كان) قلقلته
(أبينا) منها عند سكونه
لغير الوقف ومثال بقية
حروف القلقلة لغير الوقف
يقطعون وقطر واجنباء
و يدخلون وللاوقف خلأق
ومحيط ومحج ومجيد (و)
بين (حاء حصص) لجاورتها
الصاد المستعلية وحاء
(أحطت) و (الحق)
لجاورتها الطاء والقاف
الشديدتين (وسين
مستقيم) و (يسطو) من
قوله تعالى يسطلون
و (يسقو) من قوله
تعالى يسقون فى سورة
القصص لجاورتها التاء
والطاء والقاف الشديدا
وكل ذلك راجع الى اعطاء
الحروف حقه واستحقاقها
(ورنق الرأ اذا ما) زائدة
(كسرت) ولولروم أو

بعده ألف ثم ما كان مفتوحا من غير ألف بعدها وهذا النوعان من درجان تحت جنس أول الثلاثة ثم ما كان مضموما ثم ما كان ساكنا ثم ما كان مكسورا

* (و بين الاطباق من أحطت مع * بسطت والخلف بخلفكم وقع) *

أمر ببيان صفة اطباق الطاء من قوله تعالى حكاية عن الودهد أحطت بمالم تحط به ومن قوله تعالى لن بسطت الى تدك اثلاث شبه الطاء المطابقة المستعملة الجهرية بالتاء المنفتحة المستعملة المهموسة المدغمة كهاو أصل القاعدة في ادغام الحروف المتقاربة وكذا الحكم في قوله فرطت في جنب الله ثم أخبر ان الاختلاف وقع بين أهل الادغام المشايخ في ابقاء صفة استعلاء القاف مع الادغام في قوله تعالى ألم تخلقكم من ماء مهين وفي ذهابهم مع اتفاقهم على الادغام قال ابن المصنف وكلاهما اجازتان وذهاب أولى وقال الناظم في كتاب التمهيد والاول مذهب المسكي وغيره والثاني مذهب الداني ومن والاه ثم قال قلت كلاهما حسن وبالاول أخذ البصريون وبالثاني أخذ الشاميون واختيارى الثاني وفاقا للداني وقال في النشر الادغام المحض أصح رواية وأوجه قياسا أقول ولذلم يلتفت الشاطبي لهذا الخلاف أصلا ولعله أراد بالقياس اجماعهم على ادغام القاف في الكاف للسوسى ادغاما محضاه مع وجود تحريك القاف وتعدد الكامتين فع السكون واتحاد الكامة بالاولى ثم اعلم أن الادغام على قسمين تام وهو ادراج الاول في الثاني ذاتا وصفة مثل قالت طائفة وادغام ناقص وهو ادراج الاول في الثاني ذاتا لاصفة وادغام أحطت ونظائره من قبيل الناقص وايضا قوة الماء وضعف التاء يمنع الادغام الكامل ولولا التجانس لم يسغ الادغام أصلا لان القوى لا يدرج في الضعيف بخلاف العكس نحو قافمت طائفة حيث أجمع وفيه على الادغام الكامل كما أجمعوا في نحو أحطت على الادغام الناقص ثم ما وقع في عبارة بعضهم من اظهار القاف في تخلفكم فذلك خطأ محض اللهم الا أن يحتمل على اظهار صفة استعلائها على اظهار الحرف ذاته فعلم أن ما ذكره ليس بادغام محض ولا اظهار محض بل حالة بينهما فهو بالاخفاء أشبه فيكون نظيره ما قال الشاطبي رحمه الله

* (وادغام حرف قبله صح ساكن * عسير وبالاخفاء طبق مفعلا) *

وانما وقع الخلاف في القاف دون الطاء لان الاطباق أقوى من الاستعلاء فيجيب ابقاء الاول دون الثاني وأما ما ذكره الروي من أنهم فرقوا بين بسطت وتخلقكم بأن اعطاء صفة الاستعلاء في الاول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة وفي الثاني بلا زيادة القاف فلم يرفى الكتب المنسوبة اليهم ولا سمعنا من المشايخ الذين قرأنا عليهم ودققنا وجوه القراءة لديهم ثم ما ذكره من تلقاء نفسه من وجه الفرق بينهما فمما لا يلتفت اليه ولا يعول عليه ثم رأيت منشأ وهمه كلام ابن الحاجب من غير فهمه حيث استشكل الادغام بأن الاطباق صفة للمطبق ولا يتأتى الابه فلو بقي الاطباق مع الادغام للزم اجتناب طاء أخرى لتدغم في التاء غير الطاء التي قام بها اوصاف الاطباق وفي ذلك جرح بين ساكنين فاذا نحو فرطت بالا طباق ليس فيه ادغام حقيقة ولا كنه لما اشتد التقارب وأمكن النطق بالثاني بعد الاول من غير نقل اللسان أطلقنا عليه الادغام مجازا ليكون ذلك النطق كالنطق بالمثل بعد المثل على ما ذكره الجار بردي وغيره وفرق بين الاطباق والغنة بان الغنة لا تتوقف على النون لانها من شخرج غير مخرجه فان النون من الفهم والغنة من الخيشوم بخلاف الاطباق فانه مع المطبق فانخرجه لا يتأتى الابه وأما ما ذكره المصري بقوله وأجيب بان القراءة نصوا على أن في نحو فرطت تشديد ولا يمنع ابقاء الاطباق في الطاء قائما بمحض صوت الطاء لان الطاء لم يستكمل ادغامه في التاء ولا يلزم اجتناب طاء أخرى ولا جرح بين ساكنين وعلى هذا قياسه على الغنة مستقيم اه فلا يخفى ما فيه من المصادرة بل ما في معارضة من المكابرة ثم قوله اذا سكنت الطاء وأتى بعدها تاء وجب ادغامها ادغاما غير مستكمل بل يبقى معه صفة الاطباق لقوة الطاء وضعف التاء فيتمعين على الجود أن يوفيهما حقه الاسمي اذا كانت مشددة نحو اطيرنا وأن يطوف فليس ان المثالين الاخيرين ليسا مما نحن فيه بل من قبيل وقت طائفة

اختلاس أو امالة سواء سكن ما قبلها أم تحرك وسواء وقع بعدها حرف استعلاء أم لا نحو وفي الرقاب ورجلا والغاريين والفجر وبشرى بالامالة أما اذا فتحت أو ضمت أو سكنت ولم يكن قبلها حال سكونها حرف ممال أوياء ساكنة أو كسرة وان وقع بينهما ما ساكن فتتغم على أصلها فان كان شي من ذلك نحو الغار وخير وخير وقدر والذكر رفعت وبعضه معلوم من قوله (كذلك) ترقى الرأه الواقعة (بعد الكسر حيث سكنت ان لم تكن) واقعة (من قبل حرف استعلاء أو) ما (كانت الكسرة ليست أصلا) يعني وكانت الكسرة قبلها لازمة نحو فرعون ومربية فان وقعت قبل حرف استعلاء والواقع منه بعدها في القرآن ثلاثة أحرف القاف والطاء والصاد نحو فرقة وقرطاس ولبا مرصاد أو كانت الكسرة غير لازمة بل عارضة نحو اركعوا وارجعوا ونحو ارتبتم وأم ارتابوا نغمت ثم بين ما وقع فيه خلاف بسبب كسر حرف الاستعلاء فقال (والخلف) ثابت (في) راء (فسرق) كالطود العظام فتتغم

أى بين وميزة صفة الانفتاح عن الاطباق فى نحو محذور او فى نحو عسى أن يبعث لك بل مقام محمود الثلا يشبهه
الذال بالظاء فى قوله وما كان عطاء بل محظور او السين بالصاد فى قوله تعالى وعسى آدم ربه فعوى فان كالا
من الذال والظاء من مخرج واحد وكذلك السين والصاد وانما يتميز كل من الآخر بتمييز الصفة فالذال
والسين منفتحان والظاء والصاد مطبعتان فينبغى أن يخلص كل منهما مع الآخر بانفتاح الفهم وانطباقه وما
يترتب عليهما من رقيق الاولين وتقويم الآخرين وكذا حكم كل حرف مع غيره اذا كانا متعدي المخرج
مختلفى الصفة ثم الضمير فى اشتباهه راجع الى الحرف المنفتح بقراءة المقام أو تقديره مخوف اشتباه كل واحد
من محذور او عسى بمحظور او عسى أو خوف اشتباه المذكور كذا ذكره الشراح على اختلاف اختيار كل
منهم والظاهر أن ضميره راجع الى الانفتاح أى تخافة اشتباه انفتاح محذور او عسى باطباق محظور او عسى
ووجه الاظهارية أن محل الاحتياج فى صحة الجمل الى التقدير هو الثانى دون الاول فتأمل (وراع شدة أى)
كثيرة (بكاف) أى فى كاف (وبتا) بالقصر على وقف حزة فى الهمزة لا كما قال الروى انه بالضرورة (كشرككم
وتتوافقتا) بألف الاطلاق أو بابدال التنوين الفارقة على ما جاء فى لغة وراع أمر من المراعاة والمعاملة اذالم
يكن للمعاملة فهى للمبالغة وقول الروى أمر من الرعاية فيه نوع مساهلة حيث لم يراع فيه المساعدة المميزة
بين الجرد والمزيد الفارقة لطالب المزيد فأمر بعناية الشدة فى الكاف والتساء نحو نكتل ويتلو خصوصاً عند

الحرف الاستعلاء وترقق
(لنكسر يوجد) في القاف
وإنما لم يتخالفوا في غيره
كفرقة وفسر طاس لانتفاء
كسر حرف الاستعلاء فيه
(وأخف تكريرا) للراء (إذا
تشدد) قال مكى يجب على
القارئ إخفاء تكرير الراء
فحتى أطهره فقد حصل من
الحرف المشدد حروفان من
المفخم حرفين (ونغم اللام
من اسم الله) وإن زيد عليه
ميم إن وقعت (عن) أى بعد
(فتح اوضم كعبدا لله) بفتح
الدال وضمها نحو قال الله
وإذا قالوا اللهم لمناسبة الفتح
والضم التفضيم المناسب
لللفظ الله أما إذا وقعت بعد
كسرة ولو منفصلة أوعارضة
نحو الله وفي الله شك وقول
الله فترقق على أصلها وقد
ترقق إذا كان قبلها مائة
كبرى وذلك في قراءة
السوى في أحد وجهين
نحو نرى الله (وحرف
الاستعلاء نغم وإحصاء)
أنت (لا طباق) بنقل حركة
الهمزة إلى اللام والاكنتاء
بها عن همزة الوصل بمعنى
واخصص الحروف المطبقة
من بين سائر حروف
الاستعلاء بكونها (أقوى)
تفخيما من غير المطبقة
(نحو) القاف من (قالو)
الصاد من (العصا) والاول

مثال لغير المطابق من حروف الاستعلاء والثاني مثال للمطابق منها (وبين الاطباق) في الطاء (من) قوله تعالى قال (أحطت مع) قوله تعالى السين (بسات) ونحو ذلك للثلاث تشبيه بالنساء المجانسة لها بالتحاد - ما في المخرج (والخالف) في ابقاء صفة الاستعلاء في القاف مع ادغامها (بخلافكم) من قوله تعالى ألم نخلقكم (وقع) وعدم بقائها أولى كما قاله الناطم في عهده تبعاً لأبي عمرو والداني (واحرص على السكون) أي سكون اللام (في جعلنا) والنون في (أنعمت و) الغين في (المغضوب مع) لام (ضللنا) الثانية لتخترع نحر يكها كما فعله جهلة القراء فانه من فطيس العن (وخلص انفتاح) الدال من قوله تعالى ان عذاب ربك كان (محدوداً) والسين من قوله تعالى (عسى) ربه (خوف اشتباهه بحظورا عسى) أي اشتباه بخذورا بحظورا وعسى بعسى لاشتباه الدال بالطاء والسين بالصاد لا اتحاد في المخرج فلا يتميز كل واحد الا بمميز الصفة والدال والسين منفهتان والصاد والطاء

ورود تكرارها نحو قوله تعالى يكفرون بشرككم وتتوفاهم الملائكة واتقوا فتنة وذلك لان الشدة تمنع الصوت أن يجري معهما مع ثباتهما في موضعهما قوين فاحذر أن تتبعها ركاً كفة والحاصل أن كل حرف ينبغي أن تراعى فيه صفاته المتقدمة من جهر وهمس وشدة ورخوة وغير ذلك بعد تمكنه من مخرجه فاحفظ هذه القاعدة السكينة وقس عليها الامثلة الجزئية ولم ينص عالم اصحاب الجزئية هذا وقال في التمهيد اذا تكررت السكاف من كلمة أو كلمتين فلا بد من بيان كل منهما الملاقاة تقرب اللفظ من الادغام لتسكاف اللسان بصعوبة التكرير نحو قوله تعالى مناسكتكم وانك كنت على مذهب المظهر وكذا الحكم في تاء تتوفاهم الملائكة واتقوا فتنة وأشباهه فتراعى الشدة التي فيها التاثير رخوة كما ينطق بها بعض الناس وربما جعلت سيناً اذا كانت ساكنة نحو فتنة واتل عليهم ولذا ادخلها سيبويه في جملة حروف القلة ويتأكد المراعاة فيها اذا تكررت نحو تتبعها الرادفة وتتوفاهم لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان وقال مكي في الرعاية هو بمنزلة المائتي يرفع رجله مرتين أو ثلاث مرات ويردها في كل مرة الى الموضع الذي رفعها منه وقال المصري وهذا ظاهر الأثرى أن اللسان اذا تلفظ بالتاء الاولى رجع الى موضعه ليتلفظ بالثانية وذلك صعب فيه تسكاف ولكن لا يخفى أن قوله أو ثلاث مرات زائدة لأن الكلام في تكرارها ثلاث مرات كما نقل وليس فيه ما هو بمنزلة يرفع رجل ثلاث مرات بل مرتين أقول بل هو غير زائدة اذ قد يوجد التكرار ثلاث مرات لاف كلمة بل في كلمات متواليات كفي قوله تعالى تتوفاهم الملائكة وصادا قوله تعالى تتبعها الرادفة ولا يشترط في اثبات تكرار التاء أن لا يكون بينهما فاصل ولذا عُد في أمثلة التكرار قوله فتنة كما سبق في كلام المصنف الآن قوله وربما جعلت سيناً اذا كانت ساكنة نحو فتنة فيه بحث اذا الظاهر المتبادر أنه اتي بصيرد الا اذا لم يراع فيها صفة الشدة والهمس لا اتحاد شجرهما والتمييز بينهما باعتبار صفتهم ما وأما السين والدال في بينهما اقرب المخرج والله أعلم ثم مما يجب الاعتناء بالنساء خصوصاً اذا كان بعد هاء طاء ساكنة أو طاء نحو أفتطمعون وتطهروا ولا تغفلوا ولا تغفلون ولا تأملون ولا تأملون

(*) وأولى مثل وجنس ان سكن * ادغم كقل رب وبل لا وأين *

أمر من الابانة على الاظهار ومتعلقه سياتي في البيت الاتي ووافقة الحركة فيما قبل النون من قبيل التزام ما لا يلزم في شعر العرب وان التزمه العجم والضمير المستكن في سكن راجع الى الاول في قوله أولى بالثنية المضاف الى مثل وجنس وحذف نونه بالاضافة ونصبه بالياء على أنه مفعول مقدم لقوله ادغم وأما قول الرومي في بيان اعرابه من أن أولى مبتدأ مضاف الى مثل وجنس عطاف على مثل وان سكن جملة شرطية جزاؤها ادغم والجملة الشرطية مع جزائها خبر لمبتدأ أنخفاً فاحش لانه لو كان مبتدأ الرفع بالالف وقبل أول مثل وجنس وكأنه تحذف عليه كتابة الياء لقراءة الالف والمثالان تشريشوش لان بل لا مثال المثلين وقل رب مثال الجنسيتين وقول زكريا ولو سكوناً عارضاً لما يتم به في الادغام الكبير كما قرأه السوسي والظاهر أن المصنف أراد به الادغام المتفق عليه من الادغام الصغير * ثم اعلم أن الحرفين اذا التقيا بأن لا يكون حائز بينهما اما أن يكونا مثلين بان اتفقا بخروج وصفة كالياء والباء والتاء والياء والياء والياء واما أن يكونا متجانسين بأن اتفقا بخرجا واختلفا صفة كالذال والطاء والتاء وكذا الدال والطاء والتاء واما أن يكونا متقاربين بان تقاربا بخرجا وصفة كالذال والسين والتاء والتاء والصاد والسين فاذا عرفت ذلك فاعلم أنهم اختلفوا في اللام والراء والنون أنهم من مخرج واحد وهو مختار القراء ولكل واحد منها مخرج على حدة الا أن بينهما اقرب المخرج وعليه الجمهور ومن النحاة وهو خنار سيبويه واختار المصنف تبعاً للشاطبي رحمه الله لكن كلامه هنا خلاف ما سبق عنه أولاً فانه جعل اللام والراء من قبيل الجنسيتين فلو قال وقرب موضع جنس لشميل المذهبين كما عبر به الشاطبي في ادغام المتقاربين وأما ما عذر عنه المصري بقوله ولعل الناطم نظر الى أن المتقارب داخل في الجانسان بخلاف عكسه فلا يصح للافتقار على عكسه * والحاصل أنه اذا التقى المثالان أو الجنسان وسكن الاول منهما ادغم الاول

مطابقة ثقتان فينبغي أن يخلص كل واحد من الآخر بانفتاح الفهم وانطباقه وكذا كل حرف مع آخر متحدى المخرج مختلفي الصفة (وراع شدة) كائنة (بكاف وبتا) بأن تنبع الصوت أن يجري معهما مع اثباتهما في محلهما (كشرككم) مثال للكاف (وتتوفى) من قوله تعالى تتوفاهم الملائكة و (فتنتا) في قوله تعالى واتقوا فتنة مئال للتاء وقس على الشدة الجهر والهمس والرخاوة والقلقلة وغيرها مما سر في راعى في كل حرف صفة التي مر بيانها ثم بين ما يجب ادغامه وما يمنع فقال (وأولى مثل وجنس ان سكن) ولو سكونا عارضا (أدغم) أنت والادغام لغة ادخال الشيء في الشيء ومنه أدغمت اللجام في فم الفرس واصطلاحاً ايصال حرف ساكن بحرف متحرك ساكن بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً يرتفع اللسان عنه ارتفاعاً واحدة وهو بوزن حرفين واعلم أن الحرفين الملتقيين اما أن يتمازلا بأن يتفقا مخرجاً وصفة كالباين واللامين أو يتجانسا بأن يتفقا مخرجاً لاصفة كالطاء والشاء وكالظاء والشاء وكاللام

في الثاني نحو بل لا يخافون وقل لهم وهل لكم وقل رب وبل ران عند من لم يسكت على اللام بلا اختلاف وكذا سائر الحروف نحو كمن قرية واذ هب بكأبي وفارحت تجارتهم وأنقلت دعوا الله وأمثالهم * ثم اعلم أن ما ذكره المصنف في المثلين فهو على عمومته عند جميع القراء وأما ما أطلقه في المتجانسين فليس على ظاهره مما يتوهم فيه من اتفاق أهل الاداء فان منهما ما اتفقوا عليه ومنهما ما اختلفوا فيه كما يعرف مما ذكره الولي الشاطبي في باب حروف قربت مخارجهما من جانتها الراء عند اللام عكس ما ذكره المصنف رحمه الله من ادغام اللام في الراء فانهما مع كونهما من المتجانسين أو المتقاربين اختلف حكمهما حيث وقع الاختلاف في الثاني دون الاول فتأمل نعم اذا كان الاول من المتماثلين حرف مد فإنه يظهر بلا خلاف عند الياء والواو كما أشار إليه في قوله وأبن (في يوم) بترك التنوين ضرورة (مع قالوا وهم) فان الياء المدية من نحو في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ونحو الذي يوسوس والواو المدية من نحو قالوا وهم فيها يخضعون ونحو آمنوا وعملوا الصالحات لا تدغمان في مثلهما بالمعنى الاعم اذ لا يتصور اجتماع المديين حتى يقال لا يدغم فافهم ولذا قالوا في التعليل بحافظة على المد لا يذهب بالادغام بخلاف ما اذا كان الاول من المتماثلين حرف اللين فإنه يدغم كما هو داخل تحت الحكم العام ونحو آو واو نصر واو قوله أبن بحسب المعنى استثناء من القاعدة المتقدمة في المبني وأما قول الروي اللهم الآن يكون المتماثلان أو المتجانسان حرف مد فغير صحيح ثم قوله وقل نعم سجد لا تزغ قلوب فالتقم استثناء من ادغام المتجانسين فيجب اظهار اللام الساكنة عند النون نحو قل نعم مع أنهم متجانسان أو متقاربان لان النون لا يدغم فيها شيء مما أدغمت هي فيه من حروف يرملون كذا أطلقوه ومرادهم سوى النون وأما قول الروي ولم يدغم اللام الساكنة في النون مع تقاربهما وتجانسهما بناء على أن النون لم تدغم فيما لم يدغم في اللام من الحروف كالميم والواو والياء حصل بين اللام والنون وحشة ونفرة بذلك فلم يدغم اللام فيها الا ما روى عن الكسائي من ادغام هل وبل خاصة في الادغام الصغير نحو بل تتبع وهل نبتكم اه فهو ظاهر لان النون تدغم في اللام كدغم في الميم والواو والياء كما سيأتى في باب أحكام النون الساكنة قال الناطم في التمهيد فان قلت لم ادغمت اللام الساكنة نحو النار والناس وأظهرت في قوله قل نعم وكل منهما واحد قلت لان هذا فعل قد اعل بحذف عينه فلم يعمل ثانياً بحذف لامه لئلا يصير في الكلمة الخفاف وأل حرف مبني على السكون لم يحذف منه شيء ولم يعمل بشيء فلذلك أدغم ألا ترى أن الكسائي ومن وافقه أدغم اللام من هل وبل في نحو قوله هل تعلم وبل نحن ولم يدغهما في قل نعم وقل تعالوا وكذا يجب بيان الحاء الساكنة عند الهاء في قوله فسبحه لقاعدة أن الحلق لا يدغم في ادخل منه والهاء ادخل من الحاء بخلاف الهاء في الهاء نحو ما إليه هاءك وانما خص الناطم ببيان فسبحه واظهاره لان كثرة ايرام النام يقع في ادغامه بناء على قرب المخرجين ولا يعلمون أن الحاء أقوى من الهاء والقاعدة أن الأقوى لا يدغم في الأضعف وكذا يجب بيان الغين عند القاف في قوله تعالى ربنا لاترغ قلوبنا قال ابن المصنف لتغايرهما فان الغين حلقية والقاف لاهوية وفيه أن بينهما اقرب المخرج فلا ينافي تغايرهما فالاولى أن يقال لان حروف الحلق بعيدة من الادغام لصعوبتها وقد ذكر المصنف في التمهيد أن الغين اذا لقيت حرفاً حلقياً وجب بيانها نحو ربنا أفرغ علينا وبأبلغه وكذا القاف نحو ربنا لاترغ قلوبنا لان مخرج الغين قريب من مخرج العين قبله والقاف بعده فيخشى أن يتبادر اللفظ الى الاختفاء والادغام اه وكذا يجب بيان اللام عند التاء في قوله تعالى فالتقمه الحوت لبعده مخرجهما وهو ينافي الادغام وأما ادغام لام التعريف في التاء فلم تكن استثناءً لعل هذا وجه استثناءها لئلا تشبه بها ويجري عليها حكمها وهذا يفرق أيضاً بين قل نعم وبين النعيم ثم الفرق أيضاً باعتبار أن التقم كلمة واحدة فيحصل بادغامها الخفاف بالنية وكذلك في كلمتين من نحو التوبة * ثم الحروف من حيث هي قسمان قرينة وشسمية وكل منهما أربعة عشر حرفاً فالقرينة يجتمعها قولك أبغ حجك وخف بعمقه فيظهر للام

والراء عند الفراء أو يتقاربا
مخرجاً وصلة كاللاد والسين
وكالضاد والسين وكاللام
والراء عند سيبويه
فالتمهاتلان والمجناسان
الحاليان عما يأتي إذا سكن
الأول منهما أدغم في الثاني
(كقل رب) مثال
للمجناسين على رأى الفراء
(وبل لا) يخافون مثال
للمتمهاتلين (وأبن) أى أظهر
المثليين (في يوم مع قالوا هم)
ونحوهما مما اجتمع فيه
يا آن أو واوان وأولهما
حرف مدوان اجتمع فيهما
مثلان لئلا يذهب المد
بالادغام (و) أبى اللام في
(قل نعم) وان اجتمع فيها
متقاربان أو متجناسان لان
النون لا يدغم فيها شئ مما
أدغمت فيه نحو الميم والواو
والياء فاستوحش ادغام
اللام فيها وانما أدغم فيها
لام التعريف كالنار والناس
لكنهما وأما ادغام
الكسائي اللام فيها في نحو
هل نبتكم وبل نبتكم فن
تفرداته وأبن الحاء في
(سجده) اذا لا يدغم حرف
حاق في أدخل منه والهاء
أدخل من الحاء ولان
حروف الحلق بعيدة عن
الادغام لصوتها ولهذا لم
تدغم الغسين في القاف في
نحو (لا ترغ قلوب) وأبن

التعريف عندها والشمسية معاها ويدغم لام التعريف فيها وقد نظم الحروف القمرية بعضهم في أوائل
قوله الأبل وهل يروى خبر حديث من * جلاعن فؤادى غمه قد كستهما

والامثلة الاحد البرالولى اليقين الحبير الحليم المؤمن الجليل الحليم الفتح الغفار القهار الكبير الهادى
وتسميته شمسية من باب تسمية الكل باسم الجزء وهو لام الشمس والقمر وسبب الاظهار فى الأول تباعد
المخرجين وسبب الادغام فى الثانى تقارب المخرجين وان تفاوتانى غير اللام للتمائل فيها ثم ان الادغام عبارة عن
خاط الحرفين وادخال أحدهما فى الآخر مأخوذ من ادغام اللجام فى فم الفرس فبصيران حرفاً واحداً
مشدداً يرتفع اللسان عنه ارتفاعاً واحدة وهو يؤذن حرفين فصار الشدة الامتزاج فى السمع كالخرف
الواحد والافهم احرفان فى الحقيقة وعوض عنه التشديد وهو حبس الصوت فى الحيز بصنف وليس التشديد
عوضاً عن الحرف المدغم بل عماقته من الاستيلاء فى التلفظ فانك اذا أصغيت الى لفظك سمعت ساكماً مشدداً
ينتهى الى مخفف فقول بعضهم هو أن يرتفع لسانك بالحرفين دفعة واحدة انما يصح على سبيل التقريب لان
الناطق بالحرف المدغم ناطق بحرفين أو لهما ما ساكن ثانيهما متحرك وفائدته تخفيف اللفظ لتقل عود
اللسان الى المخرج الأول أو مقاربه فاختر العرب الادغام طلباً للغمضة لان النطق بذلك أسهل من الاظهار كما
يشهده الحس والملاحظة ولذلك شبه النحاة الاظهار بمشى المتيدلان الانسان اذا نطق بحرف وعاد الى مثله
أولى مقاربه يكون كالراجح الى حيث فارق أو الى قريب من حيث فارق وشبه بعضهم باعادة الحديث
مرتين وكيفية ذلك أن يصير الحرف الذى يراد ادغامه من جنس الحرف الذى يدغم فيه اذ لم يكونا مثليين فى
أصلهما فاذا صار مثله حصل حينئذ مثلان واذا حصل مثلان وجب الادغام حكماً اجاباً بان جاء نص بابقاء
صفة من صفات الحرف المدغم فليس ذلك الادغام بادغام صحيح بل هو اخفاء صريح كلسبق تحقيقه وأما
الاظهار فهو عبارة عن ضد الادغام وهو أن يوقى بالحرفين المميزين جنساً واحداً منطوقاً بكل واحد منهما على
صورته مستوفياً بكل صفة مخلصاً الى كمال نيتهم وليخترع ادغام نحو أنوح قومك بعد مخرج الجيم عن
القاف * ثم اعلم أن ذال اذودال قد واء التأنيث الساكنة ولا م هـ ل و بل لاش فى ادغامها عند اجتماعها
لامثالها وأما عند مجانسها ومقاربه ا ففى أكثرها خلاف بين القراء كيبينه الولى الشاطبى وفى بعضها وقع
اتفاق لهم ولا بد من معرفتها فقامت نظاماً على منوال كلام الناطم يمكن أن ينظم فى سلك قطعه

وأدغم ذال اذنى الظاء * ودال قد بعينه فى التاء

وئا تأنيث بدال وطاء * ولام هل و بل كذا عند الفراء

والامثلة اذ ظلموا أنفسهم وقد تبين لكم وأنقلت دعوا الله وقال طائفة و بل ران وهل رأيتم وهذا التمثيل
غير موجود فى التنزيل (والضاد باسطة ماله ومخرج) بالاشباع والضاد منصوب ويجوز رفعه والعامل فيه
قوله (ميز) أى ميزها بصفة استطالها واخراجها من مخرجها (من الظاء) فان الضاد من حافة اللسان والظاء
من رأس اللسان (وكلاهما نجى) بحذف الهمزة على قاعدة حرة لا كما قال الرومى انه للضرورة وضعه وراجع الى
الكل والتأنيث باعتبار المعنى وهو الجماعة والى الظاء آت ثم الاستطالة هى الامتداد من أول حافة اللسان الى
آخرها كما قال الجعبرى وقد انفرد الضاد بالاستطالة حتى اتصل بمخرج اللام لما فيه من قوة الجهر والاطباق
والاستعلاء وليس فى الحروف ما يعسر على اللسان مثله وألسنة الناس فيه مختلفة فبهم من يخرجهم ظاء
وبهم من يخرجهم دال امهولة أو مجمة وبهم من يخرجهم طاء مهملة كالصريين وبهم من يشبه ذالا وبهم
من يشبههم بالظاء المجمة لكن لما كان تمييزه عن الطاء مشكلاً بالنسبة الى غيره أمر الناطم بتمييزه عنه
نطقاً ثم بين ما جاء فى القرآن بالظاء لفظاً والمعنى أن جميع مواضع الظاء آت المشالة وهى تسعة وعشرون طاء
من الكلمات الواردة فى القرآن مجموعة باعتبار أصولها فى الايات الستة الآتية وأما قول زكريا فى
سبعة آيات فغير ظاهر وانما ضبط الظاء لكونها أقل من الضاد فهو أقرب الى ضبط المراد يتعلق بتجيه

اللام في قوله تعالى (فالتقم)
لتباعد الخرجين اذا ادغام
يستدعي خا ط الحرفين
ويصيرهما حرفا واحدا فان
كانا مثليين والاوّل ساكن
ففيه عمل واحد وهو الادغام
أو متحرك فعملان اسكان
وادغام وان كانا غير مثليين
والاوّل ساكن فعملان
قلب وادغام أو متحرك
فثلاثة اعمال اسكان وقلب
وادغام فالساكن أفضل
علامن المتحرك ومن ثم سمي
ادغما صغيرا والمتحرك
ادغما كبيرا والحروف
من حيث هي قسمان قريّة
وشمسية وكل منهما أربعة
عشر حرفا فالقمرية يتجمعا
قوله أبغ حكا وخف
عقيمه وتظهر لام التعريف
عندها والشمسية ما عداها
وتدغم فيها لام التعريف
(والضاد) باستطالة وتخرج
مميز (أي ميزها بهما
(من النطاء وكلها) أي
النطآت التي في القرآن
(تجى) في سبعة أبيات
وقد أخذ في بيانها فقال (في
الظهن) ولم يأت منه في
القرآن الا قوله تعالى في
سورة النحل يوم طعنكم
(ظل) وقع منه في القرآن
اثنان وعشرون موضعا وأوله
قوله تعالى في البقرة وظلنا
عليكم ومنه الظالة ووقع

قوله (في الظهن ظل ظهر) بفتح الاول وكسر الثاني وضم الثالث (عظم الحفظ) بضم العين (أي عظم
وأناظر) بفتح الهمزة وكسر الثالث منهما (عظم ظهر اللفظ) بفتح العين والنطاء الاول وحذف العاطفة
غالب بالضرورة فالظهن مختصر في قوله تعالى يوم طعنكم وهو بفتح العين للنافع وان كثير وأبي عمرو ومعناه
الرحلة من مكان الى آخر ضد الاقامة وباب الظل جميعه كيف ما تصرف منه وأول ما جاء منه في سورة النساء
وندخلهم ظلالا ظليلا ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعا والظاهر أنه أربعة وعشرون منها اثنان
في البقرة وهي قوله تعالى وظلنا عليكم الغمام وقوله في طال من الغمام وكان ابن المصنف ومن تبعه في
عدائهم وعشرين غفل عن موضعين في البقرة بدليل قولهم وأولها في سورة النساء وندخلهم ظلالا ظليلا
ومنه الظالة كأنه ظلة في الاعراف ويوم الظالة في الشعراء ومنه قوله تعالى في طال على الارائك بضم النطاء
وفتح اللام كثر أابه حزة والكسائي ومنه قوله وظلنا عليهم الغمام وباب الظهر وهو وقت ان تصاف النهار
في سورة النور حين تضعون ثيابكم من الظهيرة وفي سورة الروم حين تظهرون أي تدخلون في الظهيرة وباب
العظم بمعنى العظيمة كيف ما تصرف فيه وأول ما جاء منه في القرآن ولهم عذاب عظيم ووقع منه في القرآن
مائة موضع وثلاثة مواضع وباب الحفظا وما تصرف منه وأول ما جاء منه في البقرة حافظوا على الصلوات ووقع
في اثنين وأربعين موضعا وقال المصنف في أربع وأربعين وأيقظ من اليقظة ضد النوم ليس في القرآن منه
الا في الكهف وتحسبهم أيقاظا وهم رقود وباب أنظر وهو من الانتظار بمعنى التأخير والامهال ووقع منه في
القرآن اثنان وعشرون موضعا وأولها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون كذا ذكره ابن المصنف وتبعه
غيره لكنه يستعمل أن يكون صيغة المجهول من الانتظار وأن يكون من النظر كما فسره ما قاله المال المتفق عليه
قال أنظرني الى يوم يبعثون ومن المختلف قوله تعالى انظر وناقبتس من نوركم فقرأ جزء من الانتظار والباقيون
من النظر ثم اعلم ان مادة النظر والانتظار والانتظار متحدة في أصل اللغة والاختلاف انما هو بحسب الابواب
الواردة وانما غاير المصنف بينهما للايضاح لاسيما وهو قد خفي على بعض الشراح وباب العظم وقع في أربعة
عشر موضعا جاعا وفردا وقال المصنف خمسة عشر وأوله وانظر الى العظام في البقرة وباب الظهر من الآدمي
كقوله تعالى وراء ظهورهم أول ما جاء في البقرة ومن غيرها كقوله تعالى استمروا على ظهوره ووقع منه في
القرآن أربعة عشر موضعا وقال المصنف ستة عشر وأما قول خالد ووقع في القرآن موضع واحد خطأ فاحش
واللفظ لم يجز منه الا حرف بقاف ما يلفظ من قول (ظاهر) بكسر الهاء وسكون الراء ضرورة أو تنزيلا
للول من زلة الوقف وقد يكسر على ارتكاب زحاف (الظى شواط) بالجر غير ممنون (كظام) بالتثنية مجرورا
(ظلم) فعل ماض من الظلم وألفه لا لاطلاق وفي نسخة ظلمنا بضم وسكون فالفه بمبدل من التثنية وقلنا
ونصبه على الحكاية (أعظم) بضم الهمزة واللام (ظلام) بفتح الظاء وكسر الميم (ظفر) بالتثنية مجرورا
(انتظار ظما) بالالف كوقف جزء لا قصر للوزن كما قيل والمعنى أن كل ما جاء من لفظ ظاهر وهو ضد الباطن
وهو ستة ويأتي بمعنى العلو وهو ثلاثة ونحوه لظهوره على الدين كله وبمعنى النصر والعون ونحوه تظاهرون عليهم
بالاثم والعدوان فجميعه بالطاء ونحوه ذروا ظاهرا لاثم في الانعام وهو أول ما جاء ونحو قوله تعالى وان
تظاهروا عليه وبمعنى الاطلاع أيضا ونحو أظهره الله عليه فلا يظهر على غيبه أحدا كذا ذكره شارح والظاهر
أنهما متعديان ظهر فتدبر وأغرب ذكر ياد بمعنى الظفر ووقع منه في القرآن ثلاثة مواضع قوله تعالى في براءة
كيف وان يظهر عليكم وقوله في الكهف انهم ان يظهر عليكم وقوله في التحريم وأظهره الله اه
ومن غرابته ادخال ما في التحريم في سلك ما تقدم والفرق أن أظهره هنا بمعنى أطلعه لا بمعنى أظفروه ولا
بمعنى ظهر كما يدل عليه تعدية الاولين بعلى وتعدية الاخير بنفسه في المفعول الاول فتأمل قال ابن المصنف
وظاهر مشترك بين هذا المعنى وبين الذي بمعنى الظاهر الذي هو الحلف اه وتبعه الشراح وأقول
الظاهر أن الظاهر من مادة الظهر لا من مادة الظاهر لان الظاهر هو أن يقول الرجل لامرأته أنت على

منه في القرآن موضعان قوله تعالى في الاعراف كأنه ظلة وقوله في الشعراء يوم الظلة (ظهور) بضم الظاء وهو انصاف النهار وقع منه في القرآن موضعان قوله في النور وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة وقوله في الروم حين تظهرون (عظم) من العظيمة وقع منه في القرآن مائة وثلاثة مواضع أولها قوله تعالى في البقرة ولهم عذاب عظيم (الحفظ) وقع منه في القرآن اثنان وأربعون موضعاً أولها قوله تعالى في البقرة ولا يؤدهم عذابهما (أيضا) من البقرة ولم يأت منه في القرآن الا قوله تعالى في السجدة وتسحبهم أيقاظا (وأنظر عظام) من الانتظار وهو التأخير وقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعاً أوله قوله تعالى في البقرة ولا هم ينظرون (ظهور) وقع منه في القرآن أربعة عشر موضعاً أولها قوله تعالى في البقرة كتاب الله وراء ظهورهم (الحفظ) لم يأت منه في القرآن الا قوله تعالى في ق ما يلفظ من قول (ظاهر) ضد الباطن وقع منه في القرآن ستة مواضع أولها قوله تعالى في الانعام وذروا ما

كانهم أعمى وقد جاء في موضع من الاحزاب وموضعين من المجادلة وحصل بيان اختلاف قراءتها الكتب المبسوطة فيها ثم اعلم أن الظاهر والباطن مادتهما متحدتان مع الظاهر والباطن في الحقيقة بحسب أصل اللغة على احتمال أن أهمها هو السابق منها ما لأنه لما عاير الناطق بينهما وجب على الشراح أن يتبعوه فيما بينهما و باب انفي في سورة العنكبوت وهو اسم من أسماء جهنم أو طبقة من طبقاتها وفي الليل فأنذرتكم نارا تلقى أي تلهب وتتوقد فهذا يدل على أن أصل هذه المسألة بمعنى الاشتغال الذي هو من الصفة اللازمة للنار وأما قول ابن المصنف ومن تبعه من الشراح أنه اللزوم واللاحاح يقال ألفا بكذا إذا لزمه وألح به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ألفوا يا أيها الجلال والاكرام أي ألزموا أنفسهم وألحوا بكثرة الدعاء بها وسميت جهنم باللزوم والعذاب على من يدخلها قال تعالى وما هم بخارجين منها أجرنا الله وأبدنا عنها اه نفعا ظاهرا لان مادة تلقى وألفا مختلفان اذا الأول معتل اللام والثاني مضاعف بلا كلام وأما قول المصري الآن يكون من باب ما أبدل منه أحد حروف التضعيف ياء نحو يتملى في قول من جعل أصله يتملط فغير مستقيم اذا الصحيح في القاموس من أن اللقى كالفى النار أولها أو انليت كرضى والتلت وتلت لهبت هذا في المعتل وذكري في الاجوف أن اللفظ اللزوم واللاحاح وألفا لازم وداوم اه فافترقا في المبني والمعنى فلا يصح وضع أحدهما مكان الآخر وأما مطبوعه معنى مده وتقطعت كذا أمطى بالقوم مدهم في السير وتطلى النهار وغيره امتد وطال كذا في القاموس أيضا فتقدم معنى وان اختلافهما مبنى فيصح ابدال احدي الطائفتين ياء كافي تقضى بمعنى تقضض بخلاف الاول فتأمل وأما شواط في سورة الرحمن يرسل عليه كاشواط من نار وهو لهب لا دخان معه وقيل معه دخان وقال المسكوك بكسر شينه وأما باب السكط وهو اجتراح العظيمة وابتلاع الغضب وعدم اظهار ما احتماله وترك المؤاخذة به فوقع منه ستة ألفاظ أولها ما في آل عمران السكاظ من العظيمة وأما باب الظلم وهو وضع الشيء في غير موضعه والتعدي في ملك غيره أو على نفسه فوقع منه مائتان واثنان وثمانون موضعاً أوله في البقرة فتكونا من الظالمين وأما الغلظة ضد الرقة وما تصرف منها ثلاث عشرة موضعاً أولها ما في آل عمران غليظ القاب وأما الظلمة وهي ضد النور ف وقعت في مائة موضع كذا ذكره ابن المصنف وتبعه زكريا وفي شرح الروي والمصري في ستة وعشرين موضعاً وهو الصواب أولها في البقرة وتركهم في ظلمات لا يبصرون وأما الظفر بضم تين ويجوز اسكان الفاء لغة وقرئ بها فليس الا في سورة الانعام كل ذي ظفر والا فقد قرئ شاذاً بالسكون وهو لغة كافي القاموس قال ابن المصنف وأتباعه وسكن الناطم الفاء في ظفر ضرورة يعني لانه وقع في القرآن بضم الفاء وقال الروي أولم يقصد ذكرها في القرآن بعينه بل قصد الإشارة الى ذلك اه وبعده لا يخفى وأما باب الانتظار وهو الارتقاء للشيء فأربع عشرة موضعاً أولها في الانعام قبل انتظار والنامتظرون وأما الظم أو هو العطش فتسلاثة أحرف في آخر براعة لا يصيهم ظمأ وفي طه وأنت لا تعلم أفيها وفي النور يحسبه الظما آت ماء (أظفر ظنا) بالنصب حكاية (كيفجا) بالقصر ضرورة وهو قيد لثاني أول قوله (وعظا) وهو بفتح فسكون وفي أصل خالد وعظا بالواو العاطفة وكسر العين على أنه أمر حاضر وضبطه الروي بفتح تين على أنه فعل ماض سكن آخره ضرورة من العظلة والوعظ بمعنى التذكير والنصيحة (سوى) بكسر السين ويجوز فتحه مقصوراً أيضاً فتحه محمداً وهو استثناء منقطع أي السكن (عضين) بالضاد لاسيما في بيان المراد (ظل النحل) السكك فيها (زخرف) بخذف العاطف أي وفي زخرف وفي نسخة بالنصب على الحكاية أو على نزع الحافض (سوا) بالقصر على لغة وقراءة أي حالة كونهم في السورتين مسويتين وهو قوله تعالى ظل وجهه مسوداً في السورتين وجعل الروي زخرفاً نصباً على أنه مفعول سوى بناء على أنه فعل بمعنى ساوى أي لفظاً ظل الواقع في سورة النحل سوى ظل الواقع في الزخرف بمعنى ساواه في التلفظ بالظاء ولا يخفى ما فيه من التسكيف في المبني والتعسف في المعنى والغريب أنه أتى بهذا المعنى العجيب وهو أن سواء في المصراع الثاني بمعنى العدل ثم اعترض على ابن المصنف بقوله

ولا حاجة الى جل الثاني على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله حذو وهشام في حالة الوقف أما أظفر فن الظفر
بفتحين بمعنى الفوز والنصر فليس الا في سورة الفتح من بعد أن أظفركم وأما باب الظن بمعنى ترجيح أحد
الامرئين أو الشك ومنه قوله وظنتم ظن سوء وقد يطلق على اليقين ومنه قوله تعالى فظنوا أنهم مواقعوها
وقد بأتى بمعنى التهمة كفي بظنن فكيف ورد ماضيا أو مضارعا أو وصفا أو مصدرا فهو بالظاء وأول ما جاء منه
في البقرة الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وعبارة ابن المصنف موهمة أنه بمعنى التهمة وليس كذلك فإنه ههنا
بمعنى العلم واليقين لا بمعنى الحسبان والتخمين فإنه لا ينفع في أمر الدين ثم اعلم ان اصطلاح الفقهاء ان الظن هو
التردد بين امرين سواء استويا أو ترجح أحدهما على الآخر وأما عند المتكلم فالشك تجوز امرين لا مزية
لا أحدهما على الآخر والظن تجوز امرين أحدهما أرجح من الآخر والمرجوح هو الوهم ووقع منه في
القرآن سبعة وستون موضعا وأما باب الوعظ بمعنى التخويف من العذاب والترغيب في الثواب فكيف باعتبار
جميع ما يتصرف منه بالظاء تسعة مواضع كذا قيل والصواب خمسة وعشرون وأول ما جاء منه في البقرة وموعظة
للمتقين لكن قوله تعالى في سورة الحجر الذين جعلوا القرآن عضين ليس منه فإنه بالضاد بلا خلاف وهو جمع
عضة على أن أصلها المعضة ثم حذفت الهاء الأصلية كما في شفاء بدليل أنها تجمع على عضاء مثل شفاء وأما
عضوة ثم حذفت الواو فعلى الأول معناها الكذب والبهتان وعلى الثاني معناها التفرق أى فرقوا بينه القول
وقالوا هو شعروكهانة وسحر أى متفرقين فيه فأمنوا به بعضه وكفروا بباقيها وقال شارح عضين جمع عضه بمعنى
الجزء من الشيء ومنه أعضاء الانسان وقال زكريا بمعنى فرقة وأما باب ظل اذا كان بمعنى دام أو صار بقاء في تسعة
مواضع استوعبها المصنف في النحل ظل وجهه مسودا ومثله في الزخرف قال ابن المصنف والى المثالية أشار
بقوله سواء أصله سواء بالمد فعل فيه كما فعل حذو وهشام في حالة الوقف بمعنى من حذف الهمزة وتجويز المد
والقصر قال البني أى سواء في كونها بالظاء أو غيرهما بالضاد كقوله تعالى وقالوا أنذا للناجمين غبنا ومنه
قالوا ضلوا عنا ولا يضل ربى ولا ينسى وكذا الضلالة ضد الهداية بالضاد وكذا الضلال بمعنى الهلاك كقوله
تعالى ان الجرمين في ضلال وسعر أو بمعنى البطلان كقوله تعالى الذين ضل سعيهم وأضل أعمالهم أو بمعنى
التخبر ووجدك ضالا وقال خالدو لكونهم ما به معنى أشار الى ذلك بقوله سواء أقول الصواب أنه لما كان
التركيب في الجملتين مستويا بحسب المبنى والمعنى فقال سواء والحاصل أن سوى الأول مقصور ومن أصله
وسواء اثنتان ممدود لكن قصر لوزنه وقال الروي وسواء اذا كان بمعنى غير كفى آخر المصراع الأول
أو بمعنى العدل كفى آخر المصراع الثاني يكون فيه ثلاث لغات ان ضمنت السين أو كسرت قصرت فيها جميعا
وان فحمت مددت ولا بد أن يحمل هنا على الضم أو على الكسر فيهما ليعادل الحكامات قالت الصواب أن
الأول مكسور أو مضموم والثاني مفتوح سواء أر يديه المصدر بمعنى التسوية أو يقصد به الوصف أى مستو
كقوله تعالى سواء عليهم أو أر يديه الفعل الماضي كما اختاره الروي على ما سبق بل يترتب على تخطئه أن
يكتب سوى بالياء كما لا يخفى على أرباب الرسوم بالمبنى ولا يبعد أن يقال المراد به سواء أر يده بظل في الموضعين
معنى دام أو صار فإنه بالظاء المشالة لا بحالة وأما قول ابن المصنف والنحل في البيت مخفوض وزخرفا منصوب
وكلاهما على الحكاية فاعله محمول على ما عده من الرواية ولا فيجوز جرح النحل على الاضافة مع أن وجهه
الحكاية يحتاج الى تكافؤ في مقام الدراية رزقنا الله الهداية في البداية والنهاية

*(وظلت ظلمت وبروم ظلموا * كالجرح ظلت شعرا نفل)*

بشباع اللام وقصر همزة رابعة بمعنى الثالث من ظل بمعنى دام في سورة طه الى الهك الذي ظلت عليه كفا
والرابع في سورة الواقعة فظلمت تفكهن وأصلها ما ظلمت وظلمت باللامين لحذف الثاني منهما ما تخفيفا
والخامس في الروم لظلموا من بعده يكفرون والسادس في الحجر فظلموا فيه يعرجون واليه أشار بقوله كالجر
والسابع في الشعراء فظلمت أعناقهم والثامن فيها فظلمت لها كما كفى والناسع في الشورى فيظلمن روا كد على

ظهره واليه أشار بقوله (بظلال محفلورامع المحتظر) بكسر الظاء (وكنيت فظاوجيع النظر) يجوز في اللفظ
جميع أنواع الاعراب والجرا أظهر فتدبروا بابا الحظر بمعنى المنع والجرف منه في القرآن حرفان أولهما في
سبحان وما كان عطاء ربك محظورا والثاني في القمر كهشيم المحتظر أي كالنبات اليابس المنكسر والمحتظر
صاحب الحظيرة أي كانوا كهشيم يجمعهم صاحب الحظيرة وهي التي تعمل للغنم من أغصان شجر وشوك
يمنع البرد والريح ويمنعها من الخروج ودخول غيره عليها وقبل المتخذ حظيرة على زرعه يمنع الدخول وما عداها
من الضاد لانه من الحضور ضد الغيبة وأما الغظاظه وهي الجفاء والغلاظة في القرآن موضع واحد في
آل عمران ولو كنيت فظا ولم يذكروا ابن المصنف وليس منه قوله لانفصوا من حولك وقوله انفصوا اليها أي
تفرقوا وأما باب النظر بجمع أنواع تصرفه فستة وثمانون موضعا أولها قوله تعالى في البقرة وأنتم
تنظرون لكن استثنى منه ثلاثة مواضع فلايتوهم أنهم سامنة في بادي النظر بقوله (الابويل هل وأولى ناصر)
الاقوله تعالى نضرة النعيم في سورة قويل للمطففين وقوله سبحانه وتعالى ولقاهم نضرة وسورتي في سورة هل
أتى على الانسان وقوله وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة في سورة القيامة فان هذه الثلاثة بالضاد من النضارة
وهي الحسن والبهيمة ونضركم وفرح ونضرب بمعنى نعم والتشديد للتعبية أوله تقوية وروى به ما حديث
نضرت له امرأ سمع مقالتي فوعاها وأذاها كما سمعها واحترز بالاولى عن الثانية وهو قوله إلى ربها ناظرة فانها
بالظاء ثم النظر بالظاء سواء كان بمعنى الرؤية نحو وأنت تنظرون ونظروا في ملكوت السموات فقول زر كر ياوجيع النظر
أو بمعنى الفكر لكنه متعد بنحو قوله تعالى أولم ينظروا في ملكوت السموات فقول زر كر ياوجيع النظر
بمعنى الرؤية ففيه نظر (والغيط لا الرعد وهو دقاصره) أي وجيع مواد الغيط وهو غضب كامن للجزر وأصله
فوران حرارة القلب فوق وقع منه في القرآن أحد عشر موضعا وأولها في آل عمران عضوا عليكم الانامل من
الغيط ويشبه هذا اللفظ في المبني لكنه مغاير له في المعنى حرفان أحدهما في سورة هود وغيض الماء وثانيهما
في سورة الرعد وما تفيض الارحام وما تزداد فكلها ما بالاضاد لان معناها النقصان وهو لازم ومتعد لان
الغيط فأشار باستثناها ما منة فاعلم بقوله لا الرعد وهو دق أي ليس الواقع فيها من هذا الباب فان ضادهما
قاصرة أو حال كون ضادهما قاصرة لا طاء مشالة فالعني قصر ألف ظاهما فصار ضادا في تلفظهما وذلك لان
الضاد بخط البكو في لابلها من ألف قصيرة دون ألف الطاء فانها طويلة في الكتابة تفرقة بينهما في السكيمات
المركبة وأما بخط غيرهم على حسب العرف فالفرق بينهما بزيادة المركز في الضاد وتركها في الطاء كما لا يخفى
على من يعرف تحقيق حروف الهجاء وأما ما ذكره الروي من أن الناطم عبر عن معنى النقصان بالقصور
عن درج المبني ودرك المعنى وأما قول زر كريا قاصرة عليهم ما فإشارة إلى أن القصر بمعنى الحصر أي النقي
منحصر فيهما ومقتصر عليهم (والحظ لا الحظ) بالجرف فيهما ويجوز الرفع خصوصاً في ثانيهما (على الطعام)
أي وباب الحظ بمعنى النصيب فستبعة ألفاظ أولها في آل عمران يريد الله أن لا يجعل لهم حظاً في الآخرة
ويشبهه في المبني ويخالفه في المعنى ثلاثة أحرف لارابع لها الأول قوله تعالى ولا يحض على طعام المسكين في
الحاقة والثاني قوله تعالى ولا تحاضون على طعام المسكين على وجوه قراءته الثلاثة في سورة الفجر والثالث
ولا يحض على طعام المسكين في سورة المساعون فانها من الحظ بمعنى التحريض على فعل الشيء واللام في
الطعام للجنس إذا أشير إلى ما في القرآن تلوحاً أو للعوض عن المضاف اليه أي على طعام المسكين إذا أريد
به ذكر ما في القرآن تضرعاً والاول أظهر فتأمل وتدبر (وفي ضنين الخلاف ساهي) بآيات الباء كقراءة ابن
كثير في نحو باق وواق ولا يبعد أن يكون باشباع كسرة الميم بعد حذف تنوينها أي وفي قوله تعالى وما هو
على الغيب بضنين في سورة التكموير المكتوب في مصحف الامام بالضاد بخلاف القراءة باعتبار القراءة مشهور
شهرة حال مرتفع ظاهر في القرآن السبع المتواترة فقراً ابن كثير وأبو عمرو والسكاسي بالطاء على أنه
فعل بمعنى مفعول من ظننت فلانا أنهم مته وعلمهم رسم ابن مسعود رضي الله عنه وقراءته أي وما محمد صلى الله

آل عمران والساكطين
الغيط (طاماً) وقع منه في
القرآن مائتان واثنان
وثمانون موضعا أولها قوله
تعالى في البقرة فتسكنون من
الظالمين (اغناط) من
الغلاظة وقع منه في القرآن
ثلاثة عشر موضعا أولها
قوله تعالى في آل عمران
غليظ القلب (طلام) وقع
منه في القرآن مائة موضع
أولها قوله تعالى في البقرة
وتركهم في ظلمات
لا يبصرون (ظفر) باسكان
الظاء مخففاً أنصح من ضمها
لم يأت منه في القرآن الا
قوله تعالى في الانعام حرمتنا
كل ذي ظفر (انتظر) من
الانتظار بمعنى الار تقاب
وقع منه في القرآن أربعة
عشر موضعا أولها قوله
تعالى في الانعام قل انتظروا
انا منتظرون (ظما) وقع
منه في القرآن ثلاثة مواضع
أولها قوله تعالى في براءة
لا يصيبهم ظمأ وقوله في طه
وأنت لا تألمها فيها وقوله في
النور يحسبها الظلمات ماء
(أظفر) من الظفر بفتح
الظاء والظاء بمعنى النصير
يأت منه في القرآن الا قوله
تعالى في الفتح من بعد أن
أظفركم عليهم (ظنا كيف
جا) أي تصرف ولو بمعنى
العلم وقع منه في القرآن

عليه وسلم عنهم فيما يوحيه الله سبحانه اليه من تحريف أو تصحيف أو تغيير زيادة أو نقصان وهـ ذاتاً كيد لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى والباقون قرؤا بالاضاد على انه فعل بمعنى فاعل من ضنّ بضن بكمرضاده وفحجه بخل وهو رسم الامام وسائر المصاحف العثمانية وعليه رسم مافي النظم على مافي الاصول المعتمدة وأما قول المصري وفي ايثار النساطم ذكر ظنين بالطاء ايما الى اختياريه الطاء على الضاد في القراءة وهو اختيار المحقق الجعبري على أن نفي المحقق أولى من نفي المقدّر فمعل بحث ونظر ظاهر اذا ترجيح في المعنى لا يغير رسم المبني أي وما محمد صلى الله عليه وسلم بخيل على الناس في بيان الوحي من الله سبحانه وتعالى اليه وهو تحقيق لقوله يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك الآية

(باب التحذرات)

(وان تلاقيا) أي الضاد والطاء (البيان) أي في بيان كل منهما ما لا أحدهما من الآخر كما قال زكريا لان المراد بيان مخرج كل منهما وصفتهما لا انفصال أحدهما من الآخر عند نطقهما كما هوهم كلامه حيث علل أيضا بقوله لئلا يختلط أحدهما بالآخر فبطل صلاته (لازم) أي على القارئ ولا يحتاج الى تقدير فقل البيان كما قاله زكريا بل الفاعل مقدرة بناء على حذفها ضرورة كافي قوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها أي فأنه يجازيها والمعنى الزم بيان مخرجهما وصفتهما لئلا يترك كل منهما ولا يجوز الادغام لبعده عن مخرجهما قال خالد سواء بينهما فاصل أو لا وله أنه أراد الفرق بين المثالين في قوله (أنقض ظهرك بعض الظالم) فان المثال الثاني بحسب الاصل بينهما فاصل وهو لام التعريف لأنه لما أذعنهم وصاروا طاعة مشددة فيصدق عليه التلاقي بينهما حقيقة في اللفظ حال الوصل وحكم في الاصل نظر الى الفصل ومثل المثال الثاني ببعض الظالم قال المبني فلو قرأ بالادغام تفسد الصلاة يعني في أنقض ظهرك وقال ابن المصنف وتبعه الروي وليحترز من عدم بيان ما فانه لو أبدل ضادا بظاء أو بالعكس بطلت صلاته لفساد المعنى وقال بحرق فلو أبدل ضادا بظاء عام رابطت صلاته على الاصح لفساد المعنى وقال المصري فلو أبدل ضادا بظاء في الفاتحة لم تصح قراءته بتلك السكامة أقول وفيه خلاف طويل الدليل في هذا المبني ونحو الاصل المرام ما ذكره ابن الهمام من أن الفصل ان كان بلا مشقة كالطامع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد وان كان بمشقة كالطامع مع الضاد والصاد مع السين والطامع مع التاء قبل تفسدوا أكثرهم لا تفسد اهـ وذكري صاحب المنية أنه اذا قرأ الطامع مكان الضاد المعجمتين أو على القلب تفسد صلاته وعليه أكثر الأئمة وروى عنه محمد بن سلمة لا تفسد لان العجم لا يميزون بين هذه الاحرف وكان القاضي الامام الشهيد يقول الاحسن فيه أن يقال ان جرى على لسانه ولم يكن مميزا وكان في زعمه أنه أدى السكامة على وجهها لا تفسد صلاته وكذا روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد قال شارح وهذا معنى ما ذكر في فتاوى الحجة أنه يفتى في حق الفقهاء باعادة الصلاة وفي حق العوام بالجواز أقول وهذا تفصيل حسن في هذا الباب والله أعلم بالصواب وفي فتاوى فاضيل ان قرأ غير المعضوب بالطاء أو بالذال تفسد صلاته ولا الضالين بالطاء المعجمة والذال المهملة لا تفسد ولو بالذال المعجمة تفسد (واضطر مع عطف مع أفضم) بالاشباع ونحوه خضم أي وبيان الضاد والطاء لازم اذا وقع قبل طاء أو تاء خوفا من ادغامهما حيث لا يجوز لا اختلاف مخرجهما وأما قول زكريا يلزم بيان الضاد من الطاء في قوله واضطر مع بيان الطاء من التاء الخ فليس في محله اذا لا شبهة بين الضاد والطاء المهملة ولا بين الطاء المشالة والتاء الفوقية حتى يسلك في مسائل ما سبق من التمييز والبيان بين الضاد والطاء المعجمتين وقد أصاب الشيخ خالد حيث قال هنار جع الناطم الى ما كان يصدره من الاحكام المتعلقة بالتجويد (وصف) أمر من التصفية أي خلاص (ها) بالقصر ضرورة (جباهم) بالضم حكاية (عاهم) بالاشباع ونحوه اليهم والمعنى بين الهاء من أختها ومن الياء بيانهم ما تمييز شأنهم لان الهاء حرف خفي فينبغي الحرص على بيانه وكذلك الحكم في نحو اهدنا والهكم

(وأظهر الغنة من نون ومن * ميم اذا ما شدوا وأنظهن)

سبعة وستون، وضعا أو لاها قوله تعالى في البقرة الذين يظنون أنهم ملاقون ربهم (وعظ) بمعنى التخويف من عذاب الله والترغيب في نوابه وقع منه في القرآن تسعة مواضع أولها قوله تعالى في البقرة وموعظة

للمتقين (سوى عشرين) من قوله تعالى في الحجر الذين جعلوا القرآن عضين فأنه بالاضاد وهو جمع عضة أي فرقة أي متفرقين فيه فقال بعضهم يحرق وقال بعضهم شعر وقال بعضهم كهانة وآمن بعضهم ببعضه وكفر بعضهم ببعضه والاستثناء في كلام الناطم منقطع لان عظة ليست من الوعظ (طل) بمعنى الدوام وقع منه في القرآن تسعة مواضع اثنتان منها في (النحل) و(زخرف) حالة كونهما في السورتين (سوا) أي مستويين وهما قوله تعالى نط وجهم مسودا وفي نسخة زخرفا بالنصب على الحكاية والبقية قوله تعالى في طه (وطلت) عليه ما كفا وقوله في الواقعة (ظلمت) من قوله فظلمت تفكّهون (و) قوله (بروم طلوا) من قوله لطلوا من بعده يكفرون (كالجر) أي كقوله في الحجر فطلوا فيه يعرجون وقوله (طلت)

من قوله (في الشعرا) فقلت
أعنا قهم لها خاضعين وقوله
فيها (نقال) من قوله فقال
لها عا كفين وقوله في
شورى (يقالان) من قوله
فيقالن روا كده على ظهره
(مخاورا) من المخار وهو
المنع وقع منه في القرآن
موضعان قوله تعالى في
سبحان وما كان عطاء
ربك مخاورا (مع) قوله في
القمر فكانوا كهشيم
(المختار) أى كهشيم
يجمعه صاحب الخطيرة
لغته والمهشيم النبات
البابس المنكسر (وكن
فطا) لم يأت منه في القرآن
الأقوله تعالى في آل عمران
ولو كنت فطا غلظا القاب
(وجميع النظر) بمعنى
الرؤية وقع منه في القرآن
سنة وثمانون موضعا أولها
قوله تعالى في البقرة وأنتم
تتظرون (الا) قوله (بول)
أى في ويل للمطغنين نضرة
النعيم وفي (هل) أتى على
الانسان نضرة وسرورا
(وأولى) أى وفي الأولى
من القيامة وجوه يومئذ
(ناضرة) فان الثلاثة بالاضاد
لأبائفاء وهى من النضارة
أى الحسن ومنه خبر نضر
الله امرأ سمع مقالتي فوعاها
فأداها كما سمعها والاستثناء
في كلامه منقطع (والغيظ)

بنون الخفلة لتأ كيد الامر بالاخفاء وما بعد اذا زائدة والمعنى بالغ في اظهار الغنسة الصادرة من لون وميم
مشددتين نحو ان ونم وانما قدرنا المبالغة لان الغنسة صفة لازمة للنون والميم تحركا أو سكنتا طاهرتين أو خففتين
أو مدغمتين لأنهم في الساكن أكل من المتحرك وفي الخفي أزيد من المظهر وفي المدغم أوفى من الخفي وقد
عرفت أن الغنسة تخرجها الخيشوم ثم كل من النون والميم المشددتين يشمل المدغمتين الواقعتين في كلمة أو كلمتين
وغير المدغمتين الحاصلتين في كلمة والنون المدغمة في كلمة كالجنة والناس وانما المدغمة في كلمتين نحو من
ناصرين انه لقول وانما جعل انا كلمة وان كانت في الاصل ان نافعها السكالك امتزاجها وعدم قابلية انفصالهما
لاوصلا ولا وقفاعدنا كلمة واحدة وكذا الكلام في الناس والنار وأما الهماء وأما النون المشددة بغير المدغم
نحو ان الله ثم الميم المدغمة في كلمة نحو تم ميقات وهم قوم والمدغمة في كلمتين نحو كمن فنته وما لهم من الله وأما
الميم المشددة بغير الادغام نحو لما وتم وكذا أما بالفتح وأما بالكسر ففي بعض المواضع مدغمة نحو فاما
يأتينكم اذا صله ان الشرطية أدغمت في ما المزيده لتأ كيد وفي بعض هاء مشددة بغير ادغام نحو قوله تعالى
فاما من بعد واما فدا عا عرف التفصيل وان وقع اجالا في كلام ابن المصنف ولعل هذا مرادنا حديث قال
وفيه بحث يعرف بالتأمل ولا يبعد أن مراده ما فهمه المصري حيث قال وفيه بحث اذا التشديد مستلزم الادغام
لكنه غير صحيح اذا الامر بالعكس فان الادغام مستلزم للتشديد بخلاف عكسه وانما يتبين لك الفرق بينهما
بحسب بنية أصولها * (الميم ان تسكن بغنة لدى * باعلى المختار من أهل الاداء) *
بالقصر وقفوا الميم منصوب على أنه مفعول لقوله السابق اخفين ويتعلق به قوله بغنة وعلى المختار وأما قوله
لدى باء فظرف لقوله ان تسكن فامر باخفاء الميم اذا سكنت وأنت الباء بعدد الباء على القول المختار من
أقوال أهل الاداء فالضاف محذوف لان المراد معروف وهذا القول هو المعول وعند الجمهور عليه العمل
وهو مذهب ابن مجاهد وغيره وبه قال الداني واختاره الناسطم كما صرح به في كتاب التمهيد حيث قال
وبالافتاء أخذ ثم قال شيخنا ابن الجندى واختلف في الميم الساكنة اذا القيت باء والصحيح اخفاءها مطلقا
والى اظهارها ذهب المسكى وابن المنارى وتبعه اياز محمد السمرقندى واشهر عند العامة ان حروف يوف
تظهر عندها الميم أى الاصلية ثم اعلم أن سكوت الميم أعم من أن تكون أصلية نحو أم بظاهر أو عارضة
السكون كقوله ومن يعتصم بالله ومنه قوله سبحانه وما هم بمؤمنين فاحكم بينهم ونقل ذكرى بأنه قبل بادغامها
والله أعلم (وأظهرنها) أى أظهر الميم البتة (عند باقى الاحرف) بالاشباع والمراد منها غير الميم فان حكمها علم
من ادغام المثلين نحو ومنهم من (واحد زلدى واوفا) بالقصر للوزن (ان تختفى) بالمصدورية والضمير للميم
ومحله النصب على أنه مفعول احذر فتدبر أى أظهر الميم الساكنة عند سائر الاحرف مما عدى الميم والباء
الموحدة سواء وقعت فى كلمة نحو أو نعت أوفى كلمتين نحو مثلهم كمثل ثم مر بالاحذر عن اخفاء الميم قبل الواو
والفاء مع أن حكمهما علم مما قبلهما فى ضمن باقى الاحرف نصير محال دفع من توهم انها تختفى عندهما كما تختفى
عند الباء كما يفعله جهلة القراء وانما نشأ ذلك من اتحاد تخرجها بالواو وقر بها من الفاء فيسبق اللسان لذلك
الى الاخفاء وأما قول بحرق لاتحاد المخرج ولذا أظهرها بعضهم عند الباء أيضا فتعليله غير صحيح لان ترتيب
الاطهار على اتحاد المخرج غير صحيح ثم اذا أظهرت فلتستحفظ من اسكانها ولتحتز عن تحريكها كما يفعله
العامة فى نحو عليهم ولا هم فيها واجتمعنا فى قوله الله يستهزئ بهم ويعدهم فى طغيانهم * ثم اعلم أن الاخفاء
حال بين الاظهار والادغام وهو عار عن التشديد بل تسكن الحرف كفى المدغم الا أنه يفرق بينهما ما بان الخفى
والمدغم مشدد وانما يكون اذا لم يكن هنالك قرب مخرج حتى يدغم ولا بعد حتى يظهر ثم ان الاخفاء أيضا
مراتب فكما هو أقرب يكون الاخفاء أزيد وما قرب الى البعد يكون الاخفاء دون ذلك وتظهر فائدته
فى تفاوت التشديد وتفاوت الغنة نعم الاخفاء لا يكون بدون غنة فقوله بغنة لا يوضح بأمرها والاهتمام
باطهارها ولدفع وهم تركها الوقوعا فى مقابل نقيضها وأما قول الرومى وبغنة متعلقة بتسكن فوهم وهوهم

أن يكون قبل السكون فالصحيح ما قدمناه وكما أن الاختفاء له مراتب كذلك الظهار يكون قوياً أو غير قوياً
ولذا قال * واحذر لدَى وأورفاً أن تختفي * فالعنى أنك إذا لم تظهرها عندهما كمال ظهارها يخشى اخفاؤها
في أدنى مراتبها ثم قال بعضهم أن النون أصل في الغنة من الميم لقربه من الخيشوم وأما قول المصمرى وانما
يذكر التنوين لأنه نون خفيفة في المخرج والصفة وانما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين في الوقف وفي صورة
الخطا وأن لا يكون زائداً على هجاء الكلمة فليس في محله إذا الكلام في النون المشددة والمدغم ولا يتصور أنه
في نون التنوين مع أن سيبويه وأتباعه لم يذكروا في حروف الغنة إلا النون والميم وسبأني بعد ذلك حكم
التنوين عند الحروف الهجائية على حسب أقسامها فقد قال سيبويه في ذكر الحروف التي بين الشديدة
والرخوة ومنها حرف يجرى معه الصوت وان ذلك الصوت غنة من الالف فانما تخرجه من أنفك واللسان
لازم لموضع الحرف لأنك لو أمسكت بأنفسك لم يجرمعه صوت وهو النون وكذلك الميم وقال نصر بن علي
الشبرايزي ومنها حرف الغنة وهي النون والميم سميت بذلك لأن فيه ما غنة تخرج من الخياشيم وهي الصوت
المحصور فيها كصوات الجام والقمارى اهـ وأما تقييد الشاطبي للتنوين والميم مع الغنة حيث سكن ولا
اظهار في بيان للعالة التي تصعب الغنة فيها هذه الحروف لأن هذه الحروف ليست لازمة للغنة إذ لا تنفك عنها
فلذلك قال شرطها أن يكن سوا كن وأن يكن مخفيات أو مدغمات إلا في موضع نصوا على الإقدام فيه بغير
غنة واختلاف في ذلك على ما سبأني بيانه في أحكام النون الساكنة والتنوين فإن كن مظهرات أو متخففات
فلا غنة أى ظاهرة لما سبق من أنها لا تخلو عن الغنة في كل حالة فيجزيه فالعمل في النون للسان وفي الميم
للشفة في على ما تقدم وكان يجزيه أن يشترط عدم الظهار إذ يلزم ذلك أن يكن سوا كن هذا وقال الشيخ
أبو عمرو في شرح هذه الغنة المسماة بالنون الخفاة هذه النون ليست التي قدمر ذكرها فان تلك من الغم
وهذه من الخيشوم ثم قال وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الغم ليصح اخفاؤها فان كان بعدها
حرف من حروف الخلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى فاذا قلت منك وعنك فخرج هذه
النون من الخيشوم وليست تلك النون في التحقيق فاذا قلت من خلق ومن آمن فهذه هي النون التي
تخرجها من الغم وكذلك اذا قلت أمكن وزين مما يكون آخر الكلام وجب أن تكون هي النون الأولى
أيضا فافهم والله أعلم

* (باب حكم النون الساكنة والتنوين) *

(وحكم تنوين وفون) أى ساكن (يلقى) بصيغة المجهول من الالف أى يوجد أحدهما في الكلام مقرونا
بأحد حروف الهجاء (اظهار ادغام وقلب اخطا) أخبارنا معدودة لقوله حكم أتى في بعضها بالاعاطف وفي بعضها
بغيره ايماء الى الجواز واشعار الى الاختيار فليكن صيغة للنونين ومفعوله الثاني مقدر كما قررنا وأما اعراب
الرومي بقوله يلقي خبر المبتدأ وأما نائب فعله مفعوله الأول ضمير راجع الى الحكم ومفعوله الثاني محذوف أى
يوجد حكم التنوين والنون على أربعة أقسام وقوله اظهار خبر مبتدأ محذوف تقديره أى الحكم
المسذ كور اظهار الخ فلا يخفى على أولى النهى أنه تطويل خارج عن تحقيق المبسوط وتدقيق المعنى وان كان
مأخذه ظاهراً عبارة ابن المصنف لكن مراده ببيان حله ومما يرا د اعرابه أن حكم تنوين مبتدأ أو نكرة لأنه
مضاف الى النكرة وكل مضاف الى النكرة نكرة وانما سوغ كونه مبتدأ أو موصف بالجملة ثم قوله اظهار ادغام
انما يستقيم الوزن بنقل حركة الهمزة الى التنوين كفى قاعدة وورش ثم الفرق بين النونين أن التنوين نون
ساكنة زائدة لغير تو كيد تلحق آخر الاسم لفظاً في الوصل لا دقة ولا خطا وأن النون الساكنة تثبت لفظاً
وخطاً وروماً ووقفاً وتسكون في الاسم والفعل والحرف متوسطة ومتطرفة ثم أنواع التنوين ثمانية أو عشرة
منها أربعة جاءت في التثنية مختصة بالاسماء وهي تنوين التمسك وهو ما يدل على إمكانية الاسم لكونه منصرفاً
من كمال حركات الاعراب فيه لفظاً أو تقدير انحراس اسم الله وهدى للمتقين وتنوين المقابلة نحو مسلمات ومومنات

أو تقدير بأعاطف مقدر
أومذكور وبعضها
بالاضافة وان جاز نصب
بعضها حكاية أو بعامل قبله
(وان تلافيا) أى الضاد
والظاء فقل (البيان)
لأحدهما من الآخر (لزم)
للقارى لئلا يختلط أحدهما
بالآخر فنبطل به صلاته
وذلك نحو قوله تعالى فى ألم
نشرح (أنقض ظهورك)
وقوله فى الفرقان (بعض
الظالم) على يديه والعرض
ان كان بجراحة كسبب
وانسان فبالضاد والا
فبالظاء نحو وعظ الزمان
وعظت الحرب (و) يلزم
بيان الضاد من الظاء فى
قوله تعالى فن (اضطرمع)
بيان الظاء من التاء فى
قوله تعالى فى الشعراء
(أوعظت) من قوله تعالى
سواء علينا أوعظت
و (مع) بيان الضاد من
التاء فى قوله تعالى فى البقرة
فاذا (أفضت) من عرفات
(وصف) بفتح الصاد
وتشديد الظاء أى خالص
(هاجباهم عليهم)
ونحو وهما نحو والهكم
واهذنان الهاء حرف
يختفى وينبغى الحصر
على بيانه وهما مضافا لما
بعدها وقصرها للوزن
(وأظهر الغنة من نون ومن
ميم اذا ما) زائدة (شدد)

فان التنوين فيه ما قبل النون فى مسلمين ومؤمنين وتنوين العوض نحو من فوقهم غواش فان التنوين فيه
عوض عن الياء المحذوفة ومنه وأنتم حينئذ فان تنوينه عوض عن الجمله المحذوفة أى وأنتم حينئذ بلغت
الحاقوم وانما حركت الذال لالتقاء الساكنين ومنه تنوين كل فانه عوض عن المضاف اليه أى وكلهم وتنوين
التناسب نحو سلاسل أو غلال فانه صرف سلاسل عند بعض القراء لمناسبة أغلالا قال خالد فان قلت قد أدخل
الناظم بقيد السكون فى قوله ونون قلت هو معلوم من قرينة قوله وحكم تنوين لان الاشتراك فى الحكم
يقضى التسوية فى الوصف غالبه ومن المعلوم أن التنوين واجب السكون اهـ وبقيد قوله غالباً يخرج ما يرد
على جوابه بدونه وعدم التسوية منهم فى كثير من الأوصاف على ما بيناه واذا عرفت مجمل لأن أحكامها
أربعة فاعلمها مفصلة (فعند حرف الحاق) بالاضافة الجنسية أى عند الحروف الحلقية (أظهر) أى النونين
والمعنى فاعلمها عندها (وادغم) بتشديد الدال وهو من باب الافعال لغنة فى تخفيفه من باب الافعال وأما
ما ضبط فى بعض النسخ بضم همز أظهر وضم الدال فغير ظاهر وان ذهب اليه ابن المصنف وتبعه الروى وذكره
المصرى وجهه بان نائب الفاعل (فى اللام والراء) بخلاف الشجى ذكر يافانه اقتصر على ما اخترناه وبؤيده
عطف قوله وادغم بغنة عليه والمعنى وادغم فى اللام والراء بالقصر للوزن (لا بغنة لزم) قال خالد أى ادغما
لازما بغنة وفى بعض النسخ أتم مكان لزم يعنى ادغما تاما مستكما للالتشديد وبهذا التقرير يندفع
ما توهمه ابن الناظم حيث جعل لزم صفة لغنة اهـ والمعنى أنه نعت لمصدر محذوف والظاهر أن التقدير لاندغم
ادغما مقرونا بغنة وأن قوله لزم جهلة مستأنفة مبينة أن الحكم السابق من الادغام فيه ما لزم جميع
أفرادهما من غير استثناء عنهما بخلاف قوله

* (وادغم بغنة فى يومين * الابهامة كدنيا عنونوا) *

وفى نسخة صنونوا وهو أولى لورود أصله فى التزليل من قوله صنون وغير صنون بخلاف مجيىء العنوان على
ما سياتى له من البيان ثم قوله وادغم بالنون الخفيفة المؤكدة ومفعوله مقدر أى النونين ويقرأ يومين
باشباع النون ولا يكتب بالواو فى آخره كفى بعض النسخ ولا يميز يومين بل يقرأ بالأبدال لتخصيل الواو فى
أصل الكلمة وسبق حكم الهمزة ولذا قال الشاطبى ينبغى الاستثناء من حروف يومين أى الالواقعة
منها بكلمة كدنيا وصنون ولم يبح غيرهما منهن فى كلمة واحدة من الميم والنون والافكان القياس كذلك
فيهما الوجود الاشتراك لعل بينهما وأما قول الروى من أن الاستثناء من ادغم فلا يصح بظاهره الا
بتكفيل بتعسف وأما قول زكريا أن يكون الحرفان بكلمة فصحح بحسب المعنى الا أنه غير صحيح فى حل
المبنى * والحاصل أن الناظم رحمه الله أمر بإظهار النونين عند حروف الحاق الستة المتقدمة فى الخارج
وهى الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء بحسب ترتيبها فى مخارجها الثلاثة من الاقصى والوسط
والادنى ويجمعها أوائل قولك * أنى هالك علما حازه غير خاسر * وهو لجيشها مرتباً فى المبني مع قطع
النظر عن المعنى أحسن موقعاً من قول الشاطبى رحمه الله * ألا هاج حكم عم خاليه غفلا * قال المصرى
وجعت فى بيت أيضاً وهو قوله

همزوها ثم حاء وعينها * وخاء وعين يا أنى تأملا

قلت تأملا فوجدنا أن حق الترتيب أن يقول

فهمزوها ثم عين وحاءها * وعين وحاء ثم كن متأملا

والامثلة ينبون من آمن عاذا وانما يتأتى المثالان لغير من ينقل وينهون من هاجران امرؤ هلك وأنعمت من
علم حقيق على وانحمر من حادنا رامية ذبيبة غصون من غل ماء غير آسن والمختنقة ان خفتم يومئذ ناشعة ووجه
الاطهار رعاية غاية بعد المخرج مع تنوع الحلق من أدناه وأوسطه وأقصاه قال فى التهيد وقد ذكر بعض
القراء فى كتبهم أن الغنة باقية فيها وذكريا شيخ الدانى فارس بن أحمد فى مصنفه أن الغنة ساقطة منها اذا

وأظهر أنه هو مذهب النخبة وبه صرحوا في كتبهم و به قرأت على كل شيوخ ما عدا قراءة يزيد والمسيب اه
 وأقول يمكن أن يكون النزاع لفظيا لان من قال ببقائهم أراد في الجملة لعدم انفكاك أصل الغنة عن النون ومن
 قال بسقوطها أراد عدم ظهورها * ثم اعلم أن القراء السبعة أجمعوا على اظهار النونين عند حروف الحلق
 جميعها وانما روي أبو جعفر اخفاءهما عند الحاء والغين من طريق الطيبة الا في ثلاث كلمات وهي المنخفة
 بالمائدة استثنائها بهض أهل الادعاء وان يكن غنيانا النساء أو فسيفسائون بالاسراء ثم لا يخفى وجه تقديم الاظهار
 فانه الاصل ونفى بالادغام لانه ضد الاظهار المتقدم والشئ يعمل على ضده كيجعل على نقيضه اذا ضد اقرب
 لخطور بالبال واساؤه له أيضا في عدة الحروف ثم ذكر القاب لانه نوع من الادغام وحرفه واحد قريب
 الى الضبط ثم ذكر الاخفاء حقيقة اللاحصاء ولانه حالة بين الاظهار والادغام فيتوقف على تحقهما والله أعلم
 ثم أمر بادغام كل من النونين في اللام والراء من غير اظهار غنة نحو من ربههم وبشرار سولا وان لو وهدي
 للمتقين ووجه ادغامهما فيهما تلاصق بخرجهما عند الجهور واتحادهما عند جيع ثم نفى الغنة عنهما بما بالغة
 في تحفيم فقهمالان في بقائها تالفا قال الروي أولا تباع الصفة الموصوف ولتنزلها بمسدة المناسبة منزلة
 المثلين النائب أحدهما نائب الآخر وفيه أن الغنة باقية في حقيقة المثلين من الميئين والنونين فلا وجه
 لنفيهما في ما ينزل منزلتهما قال ابن المصنف والى عدم الغنة أشار بقوله لا بغنة لزم أي لا بغنة لازمة بل منفكة
 عنها فمما سبق لخالد من اسناد الوهم الى ابن الناطم مبني على عدم الفهم نعم ذكر زكريا أن في نسخة أتم
 فيفيد جوار ادغامهما في ذلك بغنة وبه قرأ جماعة لكن المشهور الاول وعليه العمل اه والاظهار أن
 لا يعمل أتم صفة لغنة لئلا يتوهم جوارها في قراءة أو رواية لما صرح الشاطبي رحمه الله من الاتفاق بقوله
 وكلام التنوين والنون أدغوا * بلا غنة في اللام والراء ليجملا
 بل يجعل صفة الادغام مقدرا كسابق في لزم أو خبر لمبتدأ مخذوف هو هو وهو أفعول التفضيل أي وذلك الادغام
 أتم والحكم أعم وهو الملائم لان الادغام اذا لم يكن مقرونا بالغنة فلا شك أنه أكمل وأتم مما توجد فيه الغنة
 اذ هي كنوع فصل بين الحرفين ثم أمر الناطم بادغامهما مقرونا بغنة في حروف يومن وهي أربعة أحرف
 الباء والواو والميم والنون نحو وان يروا من فئة ينصرونه ومن واليمانوا على وعن من سنبلة مائة حبة وان
 نحن ملكا نقاتل * ثم اعلم أن خلفا روي جزء من القراء السبعة يدغمهما في الواو والياء بلا غنة فاطلاق المصنف
 رحمه الله بناء على قراءة العامة ثم اتفقوا على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم ومع النون غنة المدغم فيه
 واختلافهم مع الميم فذهب ابن كيسان النحوي وابن مجاهد المقرئ ونحوهما الى أنها غنة النون تغايب بالامالة
 وذهب الجمهور الى أنها غنة الميم كالنون في أنه غنة المدغم فيه وهو اختيار الداني والمحققين وهو الصحيح لان
 الاولى قد ذهبت بالقاب فلا فرق بين من ومن وبين أم من أقول ولا يبعد أن يقال بغنتهما الا في الواو والياء
 فانه لا غنة فيهما بالامالة وانما توجد فيهما عند المقارنة فيفيد أن الغنة في النون والميم أقوى من الغنة في الواو
 والياء ولذا وقع خلف خلف فيهما وجاء التا كيد باظهار غنة النون والميم المدغمتين على ما سبق ببيانها ولا بد
 أن تكون الغنة في النونين أظهر من غيرهما ثم وجه الادغام في النون هو التماثل وفي الميم التجانس في الغنة
 والجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشدة وفي الواو والياء هو التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر
 ومشابة الغنة المد ومن ثم أعرب بالنون في الافعال الخمسة كما أعرب بحروف المد في الاسماء الستة أما
 اذا اجتمعت النون الساكنة مع الواو والياء في كلمة نحو الدنيا وبيان وقنوان وصنوان ولا خامس لهذه
 الاربعة أظهرت لئلا يلتبس بالمضاعف اذا أدغمت وهو ما تكرر أحد أصوله نحو صوان وكذا ذكره
 المصنف وفيه أن المراد بالمضاعف هنا هو المضاعف الثلاثي وهو ما يتحد عين الفعل ولا ميم من حروف أصوله
 كد وعد فيصير وزن فعلا ن ووزن ديانا ليكو نامضاعف الافتعال فانه يصير باقية على كونه أجوف
 وزن فعلا ومع هذا قد يقال انه الخفيف لكن في الجملة لا يخلو عن الشبهة ولذا قال الشاطبي رحمه الله تعالى

والغنة صفة لازمة لهما
 مخسرتين أو ساكتين
 ظاهرتين أو مدغمتين أو
 مخففتين وهي في الساكن
 أكمل منها في المتحرك وفي
 الخفي أكمل منها في المظهر
 وفي المدغم أكمل منها في
 الخفي ونحو ذلك من الجنة
 والناس ومن نذروهم وما
 ومالهم من الله (واخفين)
 أنت (الميم ان تسكن بغنة
 لدا) أي عند (باء على الخمار
 من) قول (أهل الاداء)
 بالقصر للوقف نحو ومن
 يعتصم بالله فقد هدي وقيل
 باظهارها وقيل بادغامها
 (وأظهر نهما عند باقي
 الاحرف) أي نحو أنعمت
 وتسون وذلكم خير لكم
 عند بارئكم كتاب عليكم
 (واحد) اذا سكنت الميم
 (لدا) أي عند (واو وفا)
 نحو عليهم ولا هم فيها (أن
 تختفي) بفتح أن أي
 اختفاءها باختفائها
 لاتحادها بالواو ونحو
 وقرها من الفاء فيظن أنها
 تختفي عندهما كالتخفي
 عند الباء ثم أخفى في بيان
 أحكام النون الساكنة
 والتنوين وهو نون ساكنة
 تلحق الآخر لفظا لا خطا
 غير تو كيد فقال (وحكم
 تنوين ونون) ساكنة
 (يلقي) أي يوجد عند
 حروف الهجاء محصور في

أربعة أقسام وهي (أظهار
ادغام وقلب اخفاء) وأقسام
التنوين مستوفاة في كتب
النحو والنون الساكنة
ثبت لفظا وخطا ووصلا
ووقفا (فمن حذف الحلق)
نحو ومن آمن ومن هاجر
ومن حاد الله ومن جاهد
ومن علم وان خفتم ومن
غل ونحو **الكبيرة** الا
وفر يقاهدي وعزير حكيم
وسميع عليم ونداء خفيا
وعزير غفور (أظهر) هما
أي التنوين والنون
الساكنة لصعوبة ادغامها
فيه كما مر (وادغم) هما
بتشديد الدال (في اللام
والراء) نحو فان لم وهدي
للمتقين ومن ربكم وغفور
رحيم لتقارب المخرجين
واتحادهما (لأبغنة) بمبالغة
في التخفيف اذ في بقاها
ثقل ما وادغامها في ذلك
بلاغنة (لزم) أي لازم وفي
نسخة أتم فبعد جواز
ادغامها في ذلك ببغنة وبه
قرأ جماعة لكن المشهور
الاول وعليه العمل
(وآدغم) هما (بغنة في)
حروف (يوزن) نحو من
يقوم ولقوم يؤمنون ومن
درأهم وجنات وعيون ومن
مال وصراط مستقيم ومن
نذير وحطه تغفروا وجه
الادغام في النون النماثل

* تخافة أشباه المضاعف انقلبا * وأما قول الروي ونحو عنون فانه اذا ادغم يصير عنون فاصير عوا انقلبا فظاهر
اذ عوا الاشك أنه مضاعف وعونوا على حاله أجوف غايته أنه انتقل من باب فعل الى باب الفعل فتأمل في
حروف الاصيل ثم اعلم أن حكم اللام والراء اذا كانتا مع النونين في كلمة كذلك اذا كان يحب اظهارهما معهما
للاشتباه بمضاعفهما الا أنه لم يقع شيء منه في القرآن في كلمة لم يحجج الى استثنائه وأما في كلتين وهو قوله
من راق فالجهور على ادغامه وانما ساكت حفص حال الوصل على فونه وكذا على لام بل ران خوف اشتباهه
بالمضاعف حيث يصير مراقو بران فيتوهم أن يكون الاول مبالغة مارق والثاني تثنية البر والمراد بالمضاعف
هنا معناه اللغوي دون الاصطلاحي فتدبر وسيجي وجه سكتة على غيرهما في باب الوقف ان شاء الله تعالى
* ثم اعلم أنه لم يثبت للناسط أن يأتي بمثال الواو من القرآن فأتى بافظا عنونوا من عنوان الكتاب بضم العين
وبكسرها وهو ظاهر ختمه الدال على ما في طيه ولذا قيل الظاهر عنوان الباطن وما أحسن ملائمة هذا المعنى
بخصوص هذا المبنى من الانتقال منه الى المدعى قال ابن المصنف وهو من تعين الكتاب لخمته وقال الروي
من عنوان الكتاب لخمته والظاهر ما قال صاحب القاموس عن الكتاب وعنه وعنونه وعناه كتب عنونه
هـ ولا يخفى أن أصل السكامة مضاعفة ففيه من الفائدة أن في تصويرها إشارة الى أن الواو أعم من أن
تكون أصلية أو زائدة * ثم اعلم أن القراء اختلفوا في نون يس والقرآن ون والقلم حال الوصل كما بينه
الشاطبي بقوله ويس أظهر عن قتي حقه بدا * ونون وفيه الخلف عن ورشهم خلا
وكذا في نون طسم عند الميم فأظهرها حرة دون غيره (والقلب عند الباء) بقصرها للوزن (بغنة كذا)
أي وقلب النونين ميمًا عند ملاقاتهما الباء كما قال الشاطبي * وقلها ميمًا لدى الباء * حال كونها
مقرونة ببغنة كما هو شأن الميم الساكنة عند الباء من اخفائها بالميم مع الغنة كما سبق عن أجسلا أرباب
القراءة في نحو قوله وهم برهم وأبئهم وأن بورك وعليهم بذات الصدور وجه القلب عسر الاتيان بالبغنة في
النون والتنوين مع اظهارهما ثم اطبق الشفتين لاجل الباء ولم يدغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب
فتعين الاخفاء ويتوصل اليه بالقلب ميمًا لتشاركه الباء مخرجا والنون غنة وقال سيديويه في تعليل ذلك أي في
وجه تخصيص قلبها ميمًا من بين سائر الحروف لانهم يقابون النون ميمًا في قولهم الغنبر ومن بذلك فلما
وقع مع الباء الحرف الذي يقرون اليه من النون لم يغيروه وجعلوه بمنزلة النون اذا كانا حرفي غنة ولم يجعلوهما
النون بلاء بعد في المخرج من الباء ولانها ليست فيها غنة أي في الباء ولكنهم أبدلوا مكانها من أشباه الحروف
بالنون وهي الميم ثم قوله كذا متعلقات المصراع الآتي أي وكذلك ببغنة (لاخفاء لدى باقي الحروف أخذوا)
بصيغة المجهول وألفه لاطلاق والتقدير أخذ به أي بالاخفاء ولا يبعد أن يقال أخذوا أي بالقلب والاخفاء
أو بما ذكر من مجموع ما تقدم أي عملهم والله أعلم ولا يبعد أن يكون الالف للتثنية والضمير راجع الى
الحكمين من القلب والاخفاء في هذا البيت وقد أبدع الروي حيث قال وأخذوا ميمًا للمفعول تثنية اخذ
ونائب فاعله ضمير راجع الى النونين ثم قال ويجوز أن يكون مفردا ويكون الالف لاطلاق ونائب فاعله
راجع الى النون فتشكون اللام في القلب ومضاعف النون الساكنة فقط وعدم التعرض بحال التنوين
لمشاوكتها النون في الحكم المذكور اهـ وهو في غاية من التكافؤ ونهاية في التعسف مع أن الاسناد غير
صحيح الا أن يقدر مضاف ويقال اخفأوهما فتأمل فانه وقع ذلك ثم قول الناسط لاخفاء بقصر الهمزة ضمرة
وبنقل حركة الهمزة الى اللام والاكتفاء ماعن همز الوصل لغة وقراءة كما سبق بتحقيقه في الاضراس
والتقدير اخفأوهما لا اخفأوهما كما ذكره زكريا * والحاصل أن الناسط أخبر أن النون الساكنة
والتنوين كقلبها ميمًا عند الباء واخفأها ببغنة كذلك أخذوا اخفأوهما ببغنة عند باقي الحروف الخمسة عشر وهي
ماعد الحروف السابقة للاحكام الثلاثة وقد جمعها بعض الفضلاء في أوائل هذه الكلمات شعر
ضحكت زينب فأبدت ثيابا * تركتني سكران دون شرابي

طوقني ظلمًا فلا تدل * حرصتني جفونها كاش صابي
واعلم أن الجيم من جفونها مكررة لاقامة الوزن ولذا لم تميز كغيرها بالاحرف فهو كقال الشاطبي
وربما كان كرر الحرف قبلها * لما عارض والامر ليس مهولاً

والامثلة مضمود من ضعف عذابا ضعفًا وينزل فان زلتم نفسًا ركية وينطق فان فاؤا سهرة فعدة ومنثورا فن
نقلت أزواجًا ثلاثة وكنتم ان تبتم جنات تجرى من تحتها الأنهار وان سبكون وربحًا سلمًا رجل وعنده ومن دخل عملاً
دون ذلك وينشئ فن شهنشئ شهيد وما ينطق فان طين صعيدا طيبا والنظر ان ظن ظلالا ولا وينقلب وان
قبيل بتابع قبائهم ولينذر من ذا الذي ظل ذي ثلاث وتجيكم وان جنحوا ولكل جعلنا وأنسكالا من كان زرعاً
كثاوا وينصركم ولين صبر عملاً صالحا ووجه الاخفاء تراخي باقي حروف الهجاء عن مناسبة حروف الادغام
مباينة الحروف الاظهار فأخفيت فان الاخفاء حال بين الاظهار والادغام الذي لا تشديد معه وان اخفاء
الحروف نفسه عند غيره لاقى غير اخفاء الادغام قال الهمزي وحقيقة الاخفاء أن يذهب ذات النون من اللفظ
مع بقاء صفة الغنة وقال الرومي المراد هنا اخفاء الحروف لا اخفاء الحركة ثم كل ما ذكر من أول هذا الباب
الى هنا ان كانا من كلمة فالحكم عام في الوصل والوقف وان كانا من كلمتين فالحكم مختص بالوصل فافهم والله أعلم
فان قات وجود الغنة مع الادغام في الواو والياء يمنع أن يكون ادغاما فينبغي أن يكون اخفاء كما صرح به
السخاوي حيث قال واعلم أن حقيقة ذلك اخفاء الادغام وانما يؤولون له ادغاما مجازا والافه في الحقيقة اخفاء
على مذهب من يبقى الغنة ويمنع تحض الادغام لكن لا بد من تشديد يسير فيهما قال وهو قول الاكابر حيث
قالوا لا اخفاء ما بقيت معه الغنة أجيب بان الادغام مع الغنة في الواو والياء غير كامل من أجل الغنة الباقية معه
وهو عند من أذهب الغنة ادغام كامل وتوضيح ذلك ما قاله الناظم في النشرفان قلت الصحيح من أقوال الائمة أنه
ادغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه فهو بمنزلة صوت الاطباق الموجود مع الادغام في أحطت
وبسطت والدليل على أن ذلك ادغام وجود التشديد فيه اذا التشديد يمنع مع الاخفاء قلت قال الحافظ أبو عمرو
فن أبقى غنة النون والتنوين مع الادغام لم يكن ذلك ادغاما صحیحاً في مذهب لان حقيقة باب الادغام الصحيح
أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر اذا كان لفظه ينقلب الى اللفظ المدغم فيه ويصير مخرجه من مخرجه بل
هو في الحقيقة لا اخفاء الذي يمنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة ألا ترى أن من
أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قلبهما حارفاً خالصا من جنس ما يدغمان فيه فعدمت الغنة بذلك رأسا في
مذهب من ادغم يمكن أن تكون منفردة في غير حرف أو مخالطة بحرف لا غنة فيه لانها مما تختص به النون
والميم لا غير اه فان قيل هلا أدغمت النون الساكنة فيهما بغنة اذا كانتا في كلمة ليحصل الفرق بينهما وبين
المضاعف أجيب بانهما لما كانت فارقة فرقا خفيا لم يدركه العامة لم يكن الفرق معتبرا فنجع الادغام حذرا من
اللبس ظاهرا هذا وقد قال بعض المحققين في أحكام النون الساكنة والتنوين التحقيق أنها ثلاثة اظهار
وادغام محض وغيره وسبق بيانه واخفاء مع قلب ودونه قال المصنف في النشرفان فرق حيث يشددين أن يورك ومن
يعتصم بالله الا أنه لم يختلف في اخفاء الميم المقلوقة عند ما ذكر ولا في اظهار الغنة في ذلك بخلاف الميم الساكنة
كما تقدم ثم قال وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فهوهم ولعله انعكس عليهم
من الميم الساكنة عند الباء والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في قراءة فافع حكى ذلك عن الداني وانما حكى
الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوقة واختار مع ذلك الاخفاء اه كلامه

(باب المتدات)

(والمد لازم وواجب أتى) أي المد (وجائز وهو) أي المد (وقصر ثبتا) بألف التثنية أي ثبت كلاهما اذا دل الكلام
في المد الجائز والمد الغنة الزيادة واسم طالها الصوت بحرف مدى من حروف العلة والقصر لغنة الحبس
واسم طالها حرك المد وهو الاصل اذا المد لا بدله من وجود سبب يتفرع عليه وقال الجعبري المد طول زمان صوت

وفي الميم التجانس في الغنة
والجهر والافتتاح والاستفحال
وبعض الشدة وفي الياء
والواو التجانس في الافتتاح
والاستفحال والجهر وانفقوا
على أن الغنة معهما غنة
المدغم ومع النون غنة
المدغم فيه واختاروا مع
الميم فذهب ابن كيسان الى
أنها غنة المدغم من النون
والتنوين للاتصال وذهب
الباقون الى أنها غنة الميم
كالنون (الا) أن يكون
الحرفان (بكلمة كدنيا)
(وعنونا) وصنوان فلا
تدغمها الثلاث لتبس الكلمة
بالمضاعف وهو ما تكررو
قيد أحد أصوله نحو صنوان
ولما ليات للناظم مثال
الواو من القرآن أتى بعنونا
من عنوان الكتاب وهو
ظاهر ختمه الدال على ما فيه
وفي نسخة صنوان (والقلب)
والاقلاب للتنوين والنون
منهما واجب (عند الباء)
بالقصر للوزن (بغنة) نحو
أبشهم وأن يورك وعليم
بذات الصدور لعسر الاتيان
بالغنة ثم اطباق الشفتين
عند الاظهار واختلاف
المخرج وقسلة التناسب مع
الادغام فتعين الاخفاء
لقلبهما معهما مشاركتها
الباء مخرجا والنون غنة
(كذا الاخفاء) لهما بنقل

حركة الهَمْزة الى اللام
والاكتفاء به عن هَمْزة
الوصل (لذا) أى عند (باقى
الحروف) الخمسة عشر
(أخذنا) به بألف الاطلاق
نحو ولولأن ثبتناك
والانثى بالانثى ومن منطقة
ثم لمن صبر وانصرنا ورجعا
صرصرا لتراخيها عن
مناسبة حروف الادغام
ومباينتها حروف الحلق
والانخفاء لغة الستر
واسطلاحا نطاق بحرف
بصفة بين الاظهار والادغام
عار عن التشديد مع بقاء
الغنة فى الحرف الاول
وفارق الانخفاء الادغام
لانه بين الاظهار والادغام
وبانه انخفاء الحرف عند
غيره لافى غيره بخلاف
الادغام فيها ثم أخذنى بيان
أحكام المد فقال (والمد)
وهو لغة الزيادة واسطلاحا
اطالة الصوت بحرف مدى
من حروف الهاء وهون ثلاثة
أقسام (لازم وواجب أى
وجائز وهو) أى المد
(وقصر) وهو لغة الحبس
واسطلاحا ترك المد وهو
الاصل (ثبتنا) وقد أخذنى
بيان أقسام المد فقال
(فلأزم ان جاء بعد حرف
مد) حرف (ساكن حاليين)
بالاضافة أى ساكن فى
حال الوصل والوقف

الحرف واللين أقله والقصر عدمهما وقد تم النظم المدعى القصر مع أن القصر هو الأصل لانه هو المقصود
بالذكر لانه يبحث فيه القراء وأما قول المصطفى اذا فائدة فى ذكر حكم القصر فخرج عن الحد اذ فيه الفوائد
أيضا من غير القصر مع أن الاشياء انما تتبين بأضدادها * ثم اعلم أن حروف المد الثلاثة الالف ولا تكون
الساكنة ولا توجد حركة ما قبلها الا من جنسها وهو الفتحة والياء الساكنة اذا كان قبلها كسرة والواو
الساكنة اذا وقع قبلها ضمة أما اذا كان قبل الواو والياء الساكنتين فتحة فتسميان حروف اللين واذا كانتا
متحركتين فانحصرت بحرف العلة * والحاصل أن العلة أهم من المد واللين والالف دائما بخلاف أخويهما
فيل يتبين حرفى المد واللين وعدم صدق أحدهما على الآخر فى التمكن لكن من المحققين من جعل بينهما معا وما
وخصوصا مع اتفاقا مع قوله بذلك الفرق السابق قاطعا بصدق حروف اللين على حروف اللين غير عكس
* ثم المد نوعان أصلى وهو اللازم لحروف المد الذى لا ينطق عنها لیس لها وجود بحدسه لا ابتداء بنيتها عليه
ويسمى مدا ذاتيا وطبيعيا وامتداده قدر ألف واجتمعت الثلاثة فى كلمة أو تينافا لحروف الثلاثة شرط
لمطابق المد وفرعى وهو ما يكون فيه سبب الزيادة على مقدار المد الأصلي والمراد بالقصر هو ترك مد تلك الزيادة
لترك أصل المد لما تقدم فافهم ثم السبب لزيادة المد ما همز أو سكون * والهمز ما لم يوجده مع حروف المد
فى كلمة أو فى كلمتين والسكون ما لا لازم أو عارض فلاقسام أربعة لازم وواجب وجائز وعارض وسبب ان
تعريف كل فى محله مع ما يتعلق بحكمه قال ابن المصنف والى الاربعة أشار فى البيت قلت المصنف ما ذكر سابقا
فى مقام الاجمال الا الثلاثة وأما فى سبب ان من بيان التفصيل فذكر الاربعة وكنه أدرج هذا العارض فى ضمن
الجائز لاشتراكهما فى حكم جواز المد والقصر فى الجملة أو بالنسبة الى اختلاف أهل القراءة (فلازم ان جاء
بعد حرف مد) بتشديد الدال يوقف عليه بالسكون كفى قوله تعالى تب ورج ونحوهما ويخفف الوزن
(ساكن حاليين وبالملول بعد) أى يزداد حرف المد والمراد بالملول قدر ثلاث ألفات على خلاف فى اعتبار المد
الأصلى معها أو بدونه فلازم خبر بلبته أو مقدرا أى فالمد لازم وقوله ساكن حاليين فاعل جاء وهو بالاضافة أى
شاكن فى حالى الوصل والوقف وقيل هو الذى لا يتخلو عن السكون والمؤدى واحد والمعنى متحد وأما العارض
الذى يقابله فهو أن يكون سكونه عارضا لاجل وقف أو ادغام كسببائى * والحاصل أن الفاء لتفصيل ما أجل
أولا فأخذ بين كل نوع من أنواع المد مفعلا فأنهى أن المد اللازم هو الذى جاء بعد أحد حروف المد حرف
ساكن لازم سكونه فى الحاليين لاختلاف حاله باعتبار اختلاف الوصل والوقف فلا يضر كون سكونه عارضا
عند الاعلال نحو دابة فانهم فى الأصل كانت دابة على وزن فاعلة فسكت الباء الاولى وأدغمت فى الثانية فلا
يسمى سكونه عارضا عند القراء ثم السكون امام مدغم نحو ولا الضالين وأنتحاجونى وهذان والذان عند
من شدد فونهما والذاكرين فى وجه الابدال دون التسهيل وهذا لازم كلوى ويسمى لازما مشددا واما غير
مدغم كفى فوائح السور من ص و ق ونحوهما وهذا لازم حرفى باعتبار أصلى كلوى ويسمى لازما مخففا والحق
به نحو آلا فى موضعى نونس وكذا واللائى ونحوهاى فى قراءة من أسكن ياءهما لانه اعتبر فيه اللفظ اعتبارا
بالاعتداد بالعارض واختلف فى الم فى فاتحة البقرة وكذا فى فاتحة آل عمران وقفا هل مد اللام لكونه مشددا
أكثر أو مد الميم لانه فى محل الوقف أظهر والجمهور على التساوى على ما صرح به الجعبرى * ثم اعلم أن القراء
أجمعوا على مد اللازم بقسميه مدا مشددا قدرا واحدا من غير افراط فقد قال الناطم فى النشر لا أعلم بينهم فى
ذلك خلافا لها ولا خافسا الا ما ذكره الاسفة اذا الجاجان فى كتاب حلية القراء اتصالا عن أبى بكر بن مهران
الاحيث قال والقراء مختلفون فى مقداره فالحققة منهم على انه الاشباع والا كثرون على اطلاق تمكن المد
فيه * ثم اختلفوا أيضا فى تفاوت بعض ذلك على بعض فذهب كثير الى أن مد المدغم منه أشبع تمكننا من
الظهور من أجل الادغام مثل دابة بالنسبة الى محياى عند من أسكن وينقص عنده ولا مدص والقرآن
ذى الذكرون والقلم عند من أظهر بالنسبة الى من أدغم وذهب بعضهم الى عكس ذلك وهو أن مد غير المدغم

(وبالاول بعد) بقدر ألفين
واللازم قسمتان لازم كل
نحو دابة والذا كرين في
وجه الابدال ولازم حرفي
نحو قوص لكن يجوز في
عين كل من فاتح - تي مريم
وشوري التوسط تفرقة بين
ما قبله حركة من جنسه
وبين ما قبله حركة من غير
جنسه ليكون لحرف المد
مزية على حرف اللين
(وواجب ان جاء قبل همزة)
حالة كونه (متصلا ان
جاء) يعني بأن جمع المد
والهمز (بكلمة) نحو جاء
وبالسوء ومسياً وسمى
متصلاً لاتصال الهمزة
بكلمة حرف المد وله محل
اتفاق وهو اتفاق القراء
على اعتبار أثر الهمزة من
زيادة المد ومحل اختلاف
وهو تفاوتهم في الزيادة
والمد فيه عند أبي عمرو وقالون
وابن كثير مقدار ألف
ونصف وقيل وربيع وعند
أبي عاصم مقدار ألفين وعند
عاصم مقدار ألفين ونصف
وعند ورش وحركة مقدار
ثلاث ألفات وهذا كله
تقريب لا يضبط الا
بالمشاهدة والادغام (وجاز
اذا أتى) حال كونه
(منفصلاً) بأن يكون حرف
المد آخر كلمة والهمز أول
أخرى نحو يا أيها الناس

فوق المدغم وقال لان المذ يتحصل ويتقوى بالحرف المدغم فيه لحركته فكأن الحركة في المدغم فيه حاصله في
المدغم فتقوى بتلك الحركة وان كان الادغام يخفى الحرف وذهب الجمهور الى التسوية بين المدغم والمظهر في
ذلك كله اذ الموجب للمد هو النقاء الساكنين والتقاء ههما وجود في كل فلاحاجة للتفصيل في ذلك كله
وهذا هو التحقيق فلا يعدل عنه وبه صرح أبو عمرو والداني رحمه الله وأما ما ذكره ابن المصنف وتبعه غيره ههنا من
نوع الجائز في الادغام نحو الرحيم ملك وفيه هدى كاهو قراءة أبي عمرو برواية السوسي وكذا لا تهموا ولا
تعاونوا على رواية البزي عن ابن كثير فليس في مجله اذ كلام المصنف على حسب مرامه انما هو في ساكن
حاليين والامثلة المذ كورة ليست كذلك اذ الادغام عند الوقف على السكامة الاولى منها ما حققها أن تذكري المد
الجائز لجواز مدتها وقصرها كما اختلف القراء فيها أوفى المد العارض لانه العارض كما يكون في الوقف يكون
عارضاً في الوصل وكذلك المذ في الوصل عند الكل والمأحسب الناس عند الناقل وهو ورش مطلقاً وحركة
وقفهم من المذ الجائز أو العارض لانه ان اعني فيه اللفظ اعتباراً بالاعتداد بالعارض جرى فيه وجوه ستكون
الوقف من الطول والتوسط والقصر لكن صرحوا بأن التوسط ضعيف ولعل هذا وجه اقتصار ذكره على
ما عداه وأن اعتبار الاصل عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر فلا شبايح وأغرب المصنف حيث جعل نحو
والصافات صغاباً لادغام عند حركته ونحو فلا انساب بينهم ولا تيموا من المد اللازم وقال خلافاً لبعضهم حيث
جعل من القسم الجائز والمعتمد الاول وهذا زال منه وخطل فانه ذهب الى خلاف ما صرحوا به فمأذ كراهه
فهو المعقول * ثم اعلم أن أهل الاداء اتفقوا على اشباع المد للساكن اللازم في فواتح السور التي وجد فيها
حرف المد والسكون وكذا قال الشاطبي رحمه الله تعالى

وفي نحو طه القصر اذ ليس ساكن * وما في ألف من حرف مد في طه

واختلفوا في قدر مد غير الفواخ ففهم من مد قدر ألفين كالفواخ وهو اختيار الناطم واليه أشار بقوله
وبالطول عد كذا ذكره المصنف فجلاو ينبغي أن يكون كلامه مجحولاً على أن المراد بقدر ألفين زيادة على
المد الاصل ليصح اطلاق الطول عليه فان أقل الطول ثلاث ألفات والتوسط قدر ألفين ليعتد بقدر ألف
للقصر ثم قال ومنهم من مد قدر ألف واختاره الاهوازي والسخاوي في قوله شعر

والمد قبل المسكن دون ما * قدمته للهمزات باستيقان

أقول ومن المعلوم أن أقل مد الهمزات ثلاثة اجزاء فإدغامه بقدر ألف غير ما في حرف المد من المد الطبيعي
ثم وجه المد اللازم أنه تقر في علم التصريف أنه لا يجمع في الوصل بين الساكنين فاذا أدى الكلام اليه
حرك أو حذف أو ز يدي المد بقدر بحر كوهذا موضع الزيادة ولذا قال الخاقاني شعر

مددت لان الساكنين تلاقيا * فصارا كتحريك كذا قال ذو الخير

هذا وسمى مد العبدل أيضاً لانه يعدل حركته وتسوي القراء في قدر مد قال ابن المصنف ويسمى مد
الجز لانه فصل بين الساكنين وجعله خالداً في شرحه مد الجز كقوله أنذرهم وأنداسمى بذلك لدخول
الالف بين الهمزتين حركته بينهما ومبعدة أحدهما عن الأخرى عند بعض القراء ممن يدخل الف بين
الهمزتين كراهة نوايهما متحركتين سواء كانتا متفتحتين أو مختلفتين * ثم اعلم أن لفظ عين في فاتحة سورة
مريم والشورى لما كان بارزاً لبنية غير مدية وان كان سكون النون لازماً لاختلاف القراء في مقدار مدتها فقال
ابن المصنف فيه الاشباع والتوسط وتبعه الشيخ زكريا والحققون من شراح الشاطبية على جواز القصر
أيضاً كما أشار اليه الشاطبي بقوله

ومدله عند الفواخ مشبعاً * وفي عين الوجهان والطول فضلاً

لان الوجهين وقعامهم ينحتمل القصر والتوسط وينحتمل الطول مع أحدهما فيتحصل جواز الوجه
الثلاثة فوجه الاشباع أنه قياس مذاهبهم في الفصل بين الساكنين وهو أعم من اعتبار حرف اللين والمدغم

(أو عرض السكون ونظا)
أو ادغاما (مسجلا) أى مطلقا
أى سواء كان سكونا محضاً
أم مع أشباع بخلاف الوقف
مع الروم فإنه كالوصل نحو
نستعين ونحو الرحيم ملك في
قراءة أبي عمرو ونحو ولا
تيموا في قراءة البرزى وفي
المد للسكون المد كور
ثلاثة أوجه الطول جلاله
على اللازم بجماع اللفظ
والتوسط في العروض
للسكون المتخفا عن لزومه
والقصر لجواز التقاء
الساكنين في الوقف
فاستغنى بالسكون عن المد
وفي المد المنفصل خلاف
فورش وابن عامر وعاصم
وحزرة والكسائي يثبتونه
بالخلاف وابن كثير
والسوسي ينفيانه بالخلاف
وقالون والدوري يثبتانه
وينفيانه وتفاوت المادتين
في الزيادة كتفاوتهم فيما
مرفى المد المتصل والحاصل
أن المد قسمان أصلي وهو
المد الطبيعي الذي لا تقوم
ذات الحرف إلا به ولا
يتوقف على سبب نحو الذين
أمنوا على وفرعى وهو
بخلاف ذلك وهو الذي
تكلم عليه الناطم وسببه
همز أو سكون فزيد في
حرف المد ضعفه فنقوى
بالزيادة وليس المد حرفاً ولا

ما فيه من المناسبة لما جاوره من الممدود كصا في مريم وسين في شوري ووجه التوسط هو التفرقة بين ما يكون
حركة ما قبله من جنسه وبين ما لا يكون لتوجد مزية لحرف المد على اللين ووجه القصر أن المد من خواص
حرف المد فينتفي بانتفائه مع أن القصر هو الأصل وهذه ثلاثة أوجه صرح الناطم بها في طبيعته فقال
* ونحو عين فالثلاثة لهم * ثبت الأوجه من الطريقتين فلا يعاب بقوله بخلافها * ثم اعلم أنه حيث قبل
بالقصر في كلمة فلا يخرج بها عن المد الأصلي الذي لا يقوم ذات الحرف إلا به ولا يتوقف على وجود سبب مده
فالخرج عنه مخطئ لأنه لا يتوصل إليه إلا بسقاط حرف من القرآن (وواجب أن جاء قبل همزة) بالاشباع
(متصلان جمعاً بكلمة) المشهور على ما في النسخ المحررة والأصول المعتبرة بكسرة همزة ان على انهم لا شرط قال
المبني والاولى أن يكون بفتح الهمزة وتكون الباء مقدرة قلت لم يقه وجه الاولى مع أن النسخة الاولى
مستقيمة في المعنى غير محتاجة الى تقدير في المبني قال وفي بعض النسخ اذ جمعاً فيكون تعليلاً للاتصال قلت ان
صححت اذ لم يكن تصحيحاً لان فينبغي أن يكون للظرفية اذ لم يستحسن تقديم التعليلية أى والمد واجب ان
جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد متصلاً به بان اجتمعا في كلمة واحدة كأمثلة الشاطبي بقوله
* كجئ وعن سوسه وانه * ومنه قوله هاهو لاء فتنبه له هذا الامر اللغوي فان الاعتبار بالاتصال
الأصلي لا بالاتصال الكتابي ولا بالاتصال الرسمي ومنه النبي عندهم همز ويسمى هذا المد المتصل لما
ذكره محل اتفاق ومحل اختلاف اما الاول فاتفق القراء جميعهم من السبعة والعشرة وغيرهم على اعتبار
أثر الهمزة اذا كانت بعد المد بخلافه اذا كان الهمز قبل حرف المد كما من وأؤمن وإيمان والآخرة فانه من
مختصات رواية ورش ويجوز له فيه المد والتوسط والقصر ويسمى مد البديل وكذا يجوز له الوجهان في نحو
ثئ وسوء مما يقع الهمزة بعد أحد حرفي اللين وصله لا ويجوز فيه الأوجه الثلاثة ولغيره وقفا ولم يتعرض
الناظم لهما لان غرضه في هذه المقدمة بيان ما اتفق عليها الا ما اختلف فيها لانهم سامووعة للمبتدئين على أن
مد البديل اقتصر على قصره ابن مجاهد وعليه العراقيون واختاره بعض المحققين كالجعبري من أن حروف المد
الذي وقع بعده همزة متصلة بحقيقة أو تخفيفه بالابدال أو التسهيل أو النقل الجائز مقصورة لئكل القراء وجهها
واحد الا أن ورشاً من طريق الأزرق ورد عنه ثلاث طرق القصر وهو مذهب ابن غلبون والتوسط وهو
مذهب أبي عمرو الداني ومكي والطول وهو مذهب الهذلي فيमारواه عن شيخه أبي عمرو وضبطه بالاشباع
المفرط ومذهب الجمهور الى الاشباع من غير افراط وهو قدر ثلاث ألفات وعن زوى الثلاثة الصغرى او في
اعلانه والشاطبي في قصيدته وأما الثاني وهو تفاوت الزيادة في مراتب المد فالذي نقله السخاوي عن شيخه
الامام الشاطبي أنه كان يرى في هذا النوع مرتبتين طولى ولورش وحزرة ووسطى للباقيين قال ابن المصنف
وكان الناطم يأخذ به اذ قرأ من طريق الشاطبي أقول وفي الطولى خلاف هل هو مقدار خمس ألفات وأربع
وكذا في الوسطى هل هو مقدار أربع أو ثلاث ومنشأ الخلاف ادخال المد الأصلي فيه وتركه فالنزاع لفظي
لا تحقيقي قال ابن المصنف واذا اعتبرت مراتب القراء في الترتيل والتوسط والحدرتلخص منها أربع
مراتب فيكون أطولهم في هذا النوع ورش وحزرة ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائي ثم أبو عمرو وابن كثير
وقالون أقول وقد جمع الشيخ عبدالله الجزري في بيئتين

وأطولهم مذاهب جود فاضل * ودونهما نور ودونه رم كلا

وأقصرهم هذين حافة بحره * بخلافهما والقصر لا تعدم طولا

لكن قوله بخلافهما انما أراد في المد المنفصل لهما وقد أوضح المراتب بعضهم بقوله نظم

بعد قدر الخمس جود وفاضل * والاربع نجم وثلاث رضى كلا

والاثنتان بردارم ثم حامد * مراتب مذاهب في ذا مسجلا

ثم تفصيله ما ذكره المصنف في التقريب حيث قال فالمتصل اتفق جمهور القراء على مده قدر واحد أو اثنين

غير الخاش وذهب آخرون الى تفاضل مراتبه كما تقدم وهذه طريقة صاحب التيسير وغيره وبه قرأت على عامة مشايخي وبعضهم لم يجعل سوى مرتبتين وهو اختيار أبي بكر بن مجاهد وصاحب العنوان والشاطبي وبه كان يقرأ وبه أخذ غالباً وقال أيضاً في التقريب بعد ذكر اختلاف القراء في المد المنفصل على ما سبق بيانه وهذا بناء على ما عليه أكثر أهل الاداء من المشاركة والمغاربة وذهب آخرون الى أن وراء القصر مرتبتين طولى لحزة والازرق ووسم على من بقي كجهو اختيار الشاطبي ومن معه في المتصل وبه أخذ اختصاراً وأما المد اللازم نحو دابة فكلهم يقرؤن على نهمج واحد على المختار هكذا نقل عن الجزري مطلقاً والله أعلم وأما ما نقله أبو شامة من جواز قصر المتصل نقلاً عن الهذلي فردود بما صرح به الناطم في التشرحيث قال وهذا شيء لم يقله الهذلي ولا ذكره العراقي وإنما ذكر العراقي التفاوت في مدده فقط ثم قال الناطم وقد تتبعته فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة بل رأيت النص بعه من ابن مسعود رضي الله عنه يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ان ابن مسعود كان يقرأ رجلاً فقرأ الرجل انما الصدقات للفقراء والمساكين مرسله فقال ابن مسعود ما هكذا أقرأ أنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كيف أقرأ كما يا أبا عبد الرحمن فقال أقرأ أنها انما الصدقات للفقراء والمساكين فدها قال الناطم وهذا حديث جليل حجة ونص في هذا الباب ورجال اسناده ثقات رواه الطبراني في معجمه الكبير * ثم علم أن القراء اختلفوا في مقدار هذه المراتب عند من يقول بهم فقبل أول الرتب ألف وربع قال زكريا وهذا عند أبي عمرو وقالون وابن كثير ثم ألف ونصف ثم ألف وثلاثة أرباع ثم ألفان وقيل أولها ألف ثم ألفان ثم ثلاث ثم أربع قال الروي وهذا مذهب الجمهور ولا يخفى عليك أن المراد بالالف ما عدا الالف الذي هو المد الاصل لا لاجتماع على ذلك وأما معرفة مقدار المدات المقدرة بالافات فان تقول مرة أو مرتين أو زيادة وتعد صوتك بقدر قولك ألف ألف أو كتابتها أو بقدر عدد أصابعك في امتداد صوتها وهذا كله تقرب لا تحديد للسان اذ لا يضبطه الا المشافهة والادمان ثم وجه المد أن حرف المد ضعيف خفي والهمزة حرف قوى صعب فزيد في حرف المد تقوية للضعيف عند مجاورة القوى وقبل ليمكن من التاليف بالهمزة على حقه ايمان شديتها وجهها ثم لا يخفى أن المذاهب ليس حرفاً ولا حركة بل زيادة على كمية حرف المد الا أنهما عارضة لا تقوم الا بهما كالحركة عليهما وسيجيء عز زيادة بيان لها (وجائز اذا أتى منفصلاً) أي والمد جائز اذا جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد منفصلاً عن الهمزة بأن اجتمع في كلمتين وهو أن يكون حرف المد في آخر الكلمة الماضية والهمزة في أول الكلمة الآتية وقد جمع الشاطبي أمثله في قوله * ومفصوله في أمها أمره الى * منها على أن المعتبر في حرف المد أن يكون ملفوظياً لا أن يوجد مكتوباً ومن اللطافة ما أشار في العبارة من حصول الجمع بين المثالين قوله مثلاً ثالثاً وهو وقوع حرف الالف قبل الهمزة فتأمل فإنه عليه المعقول وإنما سمي هذا المد جائزاً لاختلاف القراء فيه فان ابن كثير والسوسي يقصرانه بلاخلاف وقالون والدوري يقصرانه وبعدها والباقيون عدونه بلاخلاف وتفاوت هذا المد المنفصل في الزيادة كتفاوتهم فيها كما مر في المد المتصل وقد يقال سمي جائزاً لانه انما يجوز مده اذا وصل بين الكلمتين في القراءة وأما اذا وقف على الكلمة الاولى فلا مد أصلاً كما لا يخفى وقيل سمي جائزاً لجواز زوال سببه فيجوز قصره حينئذ كما بيناه وأما قول المصري فالجائز ما كان مده جائزاً عند جميع القراء مع جواز القصر وقيل ما جاز مده عند جميع القراء والعبارة الاولى أولى فلا يخفى أن كلامه لا يصح عند أرباب المبني وأصحاب المعنى كما سبق من أن المد المنفصل يجب قصره عند بعض فلا يجوز مده عندهم ويجب مده عند آخرين فلا يجوز قصره عندهم وإنما جاز الوجهان عند بعضهم نعم يجوز حل الجائز في كلامه على أحد نوعيه وهو المد العارض لكن اطلاقه في مقام الفرق بين الواجب واللازم خطأ مع أن مؤدى العبارة في كلامه متحد فنته در القائل شعر

عباوتنا شئ وحسنك واحد * وكل الى ذلك الجلال يشير

حركة والمد مع الهمز
قسمان لاحقه نحو آمن
وإيمان وأوتوا فلورش المد
والقصر والتوسط وسابق
عليه متصل ومنفصل والمد
مع السكون قسمان لازم
وجائز فاللازم قسمان
لازم كلي ولازم حرفي وقد
مر ذلك لكن اختلف في
مد الميم في ألم الله ومن ألم
أحسب الناس على قراءة
ورش بالنقل فقيل بمد
اعتباراً بعدم الاعتداد
بالعارض وهو الاكثر وقيل
لا بمد اعتباراً بالاعتداد
بالعارض والجائز ما كان
سبباً لسكون لوقف أو
ادغام وكذا المد المنفصل
كما مر هذا وقد ذكر ابن
القاصح للمد عشرة ألقاب
ذكر منها في مصنف مفرد
مشتعل على أحكام النون
الساكنة والتنوين والمد
والقصر ولما فرغ من
التجويد وأحكامه عقبه

فالرجل كما طبل لا يفرق ما وقع في يده من حصول نيل فوجه المد اعتبارا اتصالهما اللفظا في الوصل واعتبار
 العارض كاللازم ولما روى أنه سئل أنس رضي الله عنه عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان عد
 صوته مدا وهذا الخبر عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من أنواع المد كذا ذكره ابن المصنف لكن ينبغي أن
 يفصل ويحتمل كل موضع من محال المد على مقداره اللائق به حتى يشمل المد الأصلي والفرعي والاتفاق
 والاختلاف وأما وجه القصر فهو الغاء أثر الهمزة لعدم لزومه باعتبار حال الوقف فان العارض بمنزلة المدوم
 وأما ما نقل أبو علي الأهوازي عن الحسائي والهاشمي كلاهما عن القواس عن ابن كثير في جميع ما كان
 من كلمتين تجوز البتر وهو حذف الالف والواو والياء فقال أبو عمرو الداني هذا مكره فبيع لا يعول عليه
 ولا يؤخذ به اذهول لن لا يجوز بوجوه ولا يحل القراءة قال ولعلمهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المد واسقاطها
 وعبروا عن ذلك بحذف حرف المد واسقاطه مجازا (أو عرض السكون وقفا مسجلا) أو للتنويع لا للتريد
 عاطفة لما بعده على قوله أتى أي والمد جائزا أيضا اذا عرض السكون حال كون السكون ذا وقف أو موقوفا
 عليه ومعنى مسجلا مطلقا بأن يكون الوقف بالاسكان سواء يكون معه الاشباع أم لا بخلاف ما إذا كان
 الوقف بالروم فإنه حينئذ حكمه حكم الوصل وسيأتي بيان الروم والاشباع في محلها مع اختلاف محالهما وأما
 عطف الشينز كراو فاعلى قوله أو ادغام أي صاحب ادغام فلا دلالة عليه في كلام المصنف أصلا الا أنه
 كالمستدرك عليه أو رده فصلاو يعتذر عن المصنف بأنه انما حصل هذه المقدمة لما اتفق عليه الامم وذهب
 اليه أكثر الأئمة ثم الامثلة في الوقف العارض نحو الرحيم ونسبتين والصرط فيجوز في كل منهما الكل
 القراءة ثلاثة أوجه الطول والتوسط والقصر فوجه الطول حمله على اللازم بتجامع اللفظ ووجه التوسط اعتبار
 لسكون الوقف العارض مع حفظ عن سكون اللازم أو التعادل بين الحالين رعاية للجانبين ووجه القصر مع
 ما ذكره فيما سبق ان الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقا فتغنى عن المد أقول وهذه الواجهة الثلاثة
 تجوز في السكون العارض عند الجميع أيضا ولو كان بعد حرف اللين نحو لاخوف ولاخير الا أن الطول
 أفضل ثم التوسط وهذا في حرف المد وأما في حرف اللين فالقصر أولى ثم التوسط وقال زكريا في نحو
 الرحيم مالا في قراءة أبي عمرو أي برواية السوسي ونحو ولا تيموا في قراءة البري يجوز ثلاثة أوجه أقول
 فكانهم قاسوا العارض في الوصل على العارض في الوقف فأعطى له حكمه فالشرط أن لا يقف على الكلمة
 الاولى سواء وقف على الاخرى أو وصلها بما بعده ما ان قلت ان ما يفهم من قول الناظم وجائز أن المد جائز
 وكذا قصره بحكم مفهومه أو باعتبار أن أحد الجائزين مد والآخر قصر فالتوسط أمر زائد لا يؤخذ
 منه ولا يشير اليه ما يدل عليه فالجواب أن المراد بالمد هو المد الزائد على القصر وهو أهم من أن يكون طولا
 أو توسطًا ولهذا انص المصنف على الاول في اللام المتصل بقوله وبالطول يد للتأنيدهم مطلقا المد الشامل له
 واغبره وأناخذ من عموم القصر الذي هو نقيض المد ما يكون قصرا حقيقيا أو اضافيا كما يستفاد من منيع
 الشاطبي رحمه الله في قوله * بطول وقصر وصل ورش ووقفه * فان الاجماع على أن مراده بقصر هو
 التوسط لكن لو قال بدله ووسطا لكان صريحا على المقصود * ثم اعلم أن ههنا دقيقة وهي أن ادخال
 الالف بين الهمزتين على ما هو المقدور عند بعض القراء وان كان حرف مد فليس بواجب لزيادة الامتداد وان
 وقع بعده سبب من همز محقق أو مسهل كرواية هشام عن امام الشافعي في نحو أنتم بخلاف ابدال الهمزة
 الثانية ألفا حيث يتولد منه المد اللازم والفرق أن أصل هذه الالف موجود في بنية الكلمة بخلاف الاولى
 فإنه ليس له ثبوت في الرسم أصلا وبهذا يتبين أن صورة الالف انما هي للهمزة الثانية وأن الاولى هي
 الساقطة فلا مانع خالف في هذه القاعدة * ثم اعلم أن الالف مركب من فتحين والواو مركب من ضميتين والياء
 مركب من كسرتين فاذا أشبع الفتح يتولد منها ألفا واذا أشبعت الضمة يتولد منها الواو واذا أشبعت
 الكسرة يتولد منها الياء كذا ذكره الشارح اليمني وفيه إجماع الى أن هذه الحركات هي أصول هذه الحروف

بذكر متعلقاته من الوقف
 والابتداء فقال (وبعد)
 معرفة تجوز يدك للحروف
 لا بد لك (من معرفة
 الوقوف والابتداء)
 والوقوف جميع وقف جمعه
 باعتبار أنواعه المذكورة
 بقوله (وهي تقسم اذن)
 زائدة (ثلاثة) هي (نام)
 بتخفيف الميم للوزن (وكاف
 وحسن) والوقف لغة الكف
 واصطلاحا قطع الكلمة
 عما بعدهما سكتة طويلة
 فان لم يكن بعدها شيء يسمى
 بذلك قطعاً (وهي) أي
 الوقوف المذكورة انما
 تكون (لما تم) معناه (فان
 لم يوجد) فيما وقف عليه
 (تعلق) بما بعده لا لفظاً
 ولا معنى (أو كان) فيه تعلق
 به (معنى) اللفظ (فابتدئ)
 أنت بما بعده في القسمين
 وقيل أما الوقف في الاول
 منه ما (فالتام) سمي به
 لتتمام الكلام وانقطاع

ومختار الشاطبي أن القضية من عكسة حيث قال * وأما هما أو أياه * يؤيده ما ذكره من أن الحروف ذات والحركة عرض محلها * ثم اعلم أن الفرق المذكور بين اللازم والواجب اصطلاحى أما باعتبار المعنى اللغوى وكذا العرفى فلا فرق بينهما فإنه لا يجوز قصر أحدهما عند جميع القراء فلو قرئ بالقصر يكون الحناجليا وخطأ فاحشا مخالفا لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالطرق المتواترة وكذا إذا زاد في المد الأصلي والطبيعى على مده العرفى من قدر ألف بأن جعله قدر ألفين أو أكثر كما يفعله أكثر الأئمة من الشافعية والحنفية فى الحرمين الشرعيين فى الحرم المحترم فإنه محرم فيجى لاسيما وقد يقتدى بهم بعض الجهلة ويستحسن ما صدر عنهم من القراءة وأما إذا قصر المنفصل جاز لكن ينبغي أن لا يقع تركيب وتلفيق فى قراءته بأن يمدى موضع ويقصر فى موضع فإنه مكروه وأما إذا كان فى نفس واحد فهو أشد كراهة * ثم اعلم أن الزيادة على مقدار الوارد فى حد المد أيضا ممنوع فذهب الجمهور أن قدر المد الأول خمس ألفات وقدر المد الطولى أربع ألفات وقدر المد المتوسط ثلاث ألفات وقدر المد فوق القصر ألفان ومذهب العراقيين أن قدر المد الطولى أربع ألفات ثم ينقص النصف فى كل مرتبة حتى ينتهى إلى مرتبة القصر وهى ألف واحد ومذهب الصقل أن المد الطولى ألفان ثم ينقص فى كل مرتبة ربع ألف لكن الجعبرى ومذهب الأول فى المتصل والمنفصل حيث قال ولا تحصيل إن قال غايتها خمسة الخروج عن الحد واختار المذهب الثانى حيث قال وهذا عدل وبه قرأت أقول والأولى أن يقول مراد الجمهور بالنسب بناء على ادخال المد الأصلي ومراعاة غيرهم بالأربع ما عداه فالخلاف لفظى لا حقيقى * والحاصل أنه لا يجوز الزيادة على مقدار خمس ألفات إجماعا فما يفعله بعض الأئمة وأكثر المؤذنين فن أئج البدعة وأشد الكراهة وأما تقدير الهذلى الطولى بست ألفات وذلك فى كماله لورش فيمار وإه الحداد وابن نفيس بن سفيان وابن غالبون فنسبوه فى ذلك إلى الوهم كما قال المصنف رحمه الله فى نشره والله أعلم ثم لما عرفت أن الهمزة والسكون هو السبب لزيادة المد فلا وجه لمن مد معاريس وداودا ذليس بعد ألفهما إلا الياع والواو المتحركان وهما ليسا من أسباب المد وأما ما ذكره خالد من أن أقسام المد أربعة عشر وكذا عددها تسعة وعشرين فنكها من درجة فيما ذكرنا جبالا وإنما اختلف باختلاف الأسماء فكل الصيدى جوف الفرا كما ورد عن سيد الورى هذا وقد أطلق الشاطبي فى الفرش المد وأراد به حرفه كقوله * وفى حاذرون المد * واستعمل القصر فيه أيضا وأراد به حذفه كقوله * وفى لابئين القصر * ثم اعلم أن الشارح المصرى ذكر أن الساكن العارض بقسميه للقراءة فيه ثلاثة مذاهب الأول الاشباع كاللازم لاجتماع الساكنين اعتدادا بالعارض وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء فهذا قد يتوهم منه أن من طريق الشاطبية ليس لكل القراءة المد وليس كذلك لقوله فى الشاطبية * وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن * أى من السكون اللازم لمقابلته بقوله * وعند سكون الوقف وجهان أصلا * مع ما فيه من الإشارة إلى أن الوجهين أصلان وهما المد والقصر وهناك وجه فرع يتفرع عليه مامع عدم اعتبارهما هو المتوسط فيما بينهما ليعدل الأمر بالخط عن درجة الأولى وبالرفع فى درجة الأخرى * ثم اعلم أن أسباب المد منها لفظى كما تقدم ومنها معنوى وهو قصد المبالغة فى النقى وهو سبب قوى مقصود عند العرب وإن كان أضعف من السبب اللفظى وعند القراء ومنه مد التعظيم فى تحولاته لا الله ولا اله إلا أنت وهو قد ورد عن أصحاب القصر فى المنفصل لهذا المعنى كما نص على ذلك أبو عمر الطبرانى وأبو القاسم الهذلى وابن مهران وغيرهم ويقال له أيضا مد المبالغة قال ابن مهران وإنما سمي بمد المبالغة لأنه طلب للمبالغة فى نفي الهية سوى الله سبحانه وتعالى قال وهذا مذهب معروف عند العرب لأنها عند الدعاء وعند الاستغاثة وقد استحب العلماء المحققون مد الصوت بلا اله إلا الله أشعارا بما ذكرناه ومما يدل على ذلك ما روى فى الحديث عن ابن عمر مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قال لا اله إلا الله ومد بها صوته أسكنه الله تعالى دار الجلال سعى بها نفسه فقال ذو الجلال والإكرام ورزقه النظر إلى وجهه وفى الحديث عن أنس من قال لا اله إلا الله ومدها هدمت له أربعة آلاف ذنب قال الناطم

ما بعده عنه وأما الثانى (قال كافى) سعى به لا كفتاه بالوقف عليه والابتداء بما بعده كالنظام (و) إن كان فيه تعلق بما بعده (لفظا) ومعنى (فأمنع) الابتداء بما بعده (الاروس الآتى جوز) أى يجوز الابتداء بما بعده لورود السنة بالوقف على العالمين والابتداء بالرجن الرحيم ولان رؤس الآتى فواصل بمنزلة فواصل السجع والقسوافى وأما الوقف على ما فيه التعلق المذكور (فالحسن) سعى به لحسن الوقف عليه والمراد بالتعلق المعنوى أن يتعلق المتأخر بالمقدم من حيث المعنى لا الأعراب كالإخبار عن حال الكافر من أحوال المؤمنين أو تمام قصة وباللفظى أن يتعلق به من حيث الأعراب ككونه صفة له أو معطوفا عليه فمثال الوقف التام وإياك نستعين

في النشر وكلا الحدين ضعيفان الا أنه يعمل بهما في فضائل الاعمال أقول وعلى تقدير صحة وجواز العمل
برأيه ليس فيه الاتقية لمذهب القائل بما انفصل ولا يلزم منه أن يكون مدموجها لمن يجوز قصر المنفصل
ولهذا ما عرج عليه الشاطبي وجهور القراء وانما هو من طريق المصنف وكذا ما جاء من مد المبالغة للنفي في
نحو لا ريب التي للتبرئة عن حجة فانه لا يصح من طريق الشاطبية وعامة أهل القراءة بل هي رواية شاذة عند
أهل الدراية (وبعد تدجويدك للحروف) بالاشباع أي وبعد معرفة تحسينك للحروف مفردة ومترتبة
ووصوله وموقوفة وتعميمنا أولى من تخصيص المصنف لها بحروف الهجاء واعترضه على ابن المصنف في
تفسيره اياها بالسكيمات فانه عدول عن الظاهر (لا بد من معرفة الوقوف) أي لا بد لك من معرفة أما كن
الوقوف (والابتداء هي تقسم الى) بحذف همزة ال وكسر لامه لان نقله وبسكون هاء وهي الراجعة الى
الوقوف وتقسم بصيغة المجهول مخففا وفي نسخة ضبط بكسر هاء وهي وسكون يائها وتقسم بتشديد سينها
والظاهر أنه غير وزون ال بقصر ال ابتداء (نام وكاف حسن تفعلا) بضم الصاد تمييز كما اختاره الروي
وبفتحها جلة مستأنفة كما أشار اليه ابن المصنف بقوله أي تبين تقسيم الوقوف فألفه للاطلاق وخفف ميم
نام ضرورة وفي نسخة وهي تقسم اذن ثلاثة تام وكاف وحسن فعني اذن أي حيث تد فهو ظرف لتقسم كما
صرح به الروي وقال الشيخ زكريا وتبعه المصري زائدة وفيه أن اذا الزائدة لا تكون منقونة ونصب
ثلاثة على المفعولية من تقسم وحذف الى دلالة الحال عليها وقوله تام تخفف خبر ميم تدأحذف وهي
وكاف بكسر الفاء منون وهو مرفوع لكن علامة رفعه مقدرة كاعراب قاض مرفوعا وحسن بالسكون
وقفا وهذه النسخة هي أصل الشيخ زكريا وخالد الأزهرى قال ابن المصنف الوقوف جمع وقف وجهها
باعتبار تنوعها يعني في محل واحد من الاسكان والروم والاشعاش ووجه الابداء لانه غير متنوع أي كذلك
والاظهر أن الوقوف مصدر كالابتداء في القاموس وقف يقف وقفا دام قائما والموقف محمل الوقوف
ولا يبعد أن يقدر مضافا فيقال معرفة مواضع الوقوف ومحال الابداء فالمعنى معرفة المواضع والمبادئ أو
برادهم فالمعنى المصدري أي معرفة كيفية الوقوف والابتداء ثم قال ابن المصنف والوقف عن الشيء
ترك الاتيان به ولهذا سمي في الاصطلاح وقفا لانه وقف عن الحركة أي ترك كما وفيه أن هذا الحد غير جامع
لانه لم يشمل السكامة التي يكون آخرها ساكنا أصلها كلم يلد وان وفي ونحوها فالاولى أن يقال لانه وقف
على السكامة ولم يتعدها (وهي لما تم فان لم يوجد) بالاشباع (تعاق أو كان معنى فابتدى) أي وهذه المواضع
المذكورة انما تكون لما تم معناه لا لما اكتمل معناه * والخاص أن هذه الوقوف للفظ تم الكلام عليه من
حصول ركني الجملة من المسند والمسند اليه ثم يقسم ذلك التمام الى ما فصله في مقام المرام بقوله فان لم يوجد
لما تم من الكلام تعلق بما بعده لامبني ولا معنى أو بوجوده تعلق به معنى لامبني فابتدى أنت بما بعده في
القسمين المذكورين اذا وقعت على ما قبله في الصنفين المسطورين فقوله ابتدى عطف على مقدر أي ف
حيث تد على ما تم فابتدى بما بعده قال الروي هو أمر حذف الهمزة من آخره أشبع الدال للوزن وفيه أنه
لا وجه لحذفها بما انفاد الصواب أنه ابدال الهمزة الساكنة على قاعدة حجة وهشام وقفا فينبغي أن يكتب بالياء
بعد الدال ليكون دالا على الاعلال

* (فالتام فالسكافي والفظا فامنعن * الارؤس الاى جوز فالحسن) *

الفاء الاولى للتفصيل أو للتفريع وما بعده الترتيب في التنويع وفيه لف ونشر مرتب في الصيغ وتقدير
الكلام وقيل أما الوقف على الاول منهما فالتمام سمي به لتمام المبنى وانقطاع ما بعده عنه في المعنى وأما الوقف على
الثاني فالسكافي وسمي به للاكتفاء في الوقف عليه والابتداء بما بعده كالتمام والفظا عطف على معنى في البيت
السابق أي وان كان فيه تعلق بما بعده لفظا ومعنى لانه يلزم من اللفظ تعلق المعنى بخلاف عكس المبنى كما سيأتى
في تحقيق التعاق وقوله فامنعن بالنون الساكنة الخفيفة دخات على الامر للتأكيدها والفاء لانه جواب للشرط

وأوائلك هم المفلحون
وأكثر ما يوجد في الفواصل
ورؤس الآتى وقد يوجد
قبل الفاصلة لنحو وجعلوا
أعزة أهلها أذلة أذوقه
أذلة هو آخر كلام بلقيس
وكذلك يفعلون هو رأس
الآية وقد يوجد بعد
انقضائها نحو وأنكم
لتمرون عليهم مصحين
وبالليل اذ رأس الآية
مصحين وتام الكلام قوله
وبالليل لانه معطوف على
المعنى أي بالصبح وبالليل
وكذا عليها يتكئون وزخفا
فان رأس الآية يتكئون
وتمام الكلام زخفا لانه
معطوفا على سقفا ومثال
السكافي لا ريب فيه ومما
رزنههم ينفقون ومثال
الحسن الحمد لله فالوقف عليه
حسن لان المعنى مفهوم ولا
يحسن الابداء بما بعده
لكونه تابع لما قبله وليس
رأس آية (وغير ما تم) معناه

المقدّر والمعنى فامنع الابتداء حينئذ بما بعده بل ابتدئ بما قبله الرأس الآتى التى فيها التعلق اللفظى يجوز
الابتداء بما بعده والورد الحديث بالوقوف على العالمين والابتداء بالرحن ولأن رؤس الآتى بمنزلة فواصل
السجع فى النثر وفى مرتبة القوافى بالشعر من حيث انها محال التوقف وقوله فالحسن فالتقاء بناء على أنه
جواب ان المقدرة أى وان كان التعلق لفظاً فوقفه الحسن أو فاسم وقفه الحسن فاذا عرفت ذلك فاعلم أن
الوقف على ما فيه التعلق اللفظى مطابقاً لاسمى بالحسن لحسن الوقف عليه وان كان تفصيل فى الابتداء بما بعده
فقوله الحمد مثلاً لفظاً غير تام فلا يدخل تحت أنواع الوقوف المستحسنة وأما الحمد لله فوقه حسن لكن لا يحسن
الابتداء بما بعده فلا بد أن يعيد ما قبله كاه أو بعضه وأما رب العالمين فوقه حسن أيضاً لكن يحسن الابتداء بما
بعده لكونه من رؤس الآتى على خلاف فى أن الوقف على مثله أولى أو وصله بما بعده من أصله أعلى وسيجيء
تحقيقه وكذلك الكلام على الرحيم وأما الوقف على مالك يوم الدين فكاف وكذا على نسبة عين فلا خلاف أن
الوقف عليه ما هو الأولى قال ابن المصنف والوقف التام عند تمام القصص وأكثر ما يكون موجوداً فى
الفواصل ورؤس الآتى كقوله تعالى وأولئك هم المفلحون زاد الشيخ زكريا وإياك نستعين وفيه بحث والله
هو المعين وقد روي جدي قبل انقضاء الفاصلة كقوله تعالى وجعلوا أعزة أهلها أذلة قال ابن المصنف وهذا الوقف
تام لانه انقضاء كلام بلفظ وهو ليس رأس آية اه يعنى قوله تعالى وكذلك يفعلون ابتداء كلام من الله
شهادة على ما ذكرته وفيه أنه له تعلقاً معنواً فلا يكون وقفه تاماً بل كافياً وقال بعض المفسرين ان قوله
وكذلك يفعلون أيضاً من كلامهاتاً كيد المساقلة فالوقف على أذلة كاف وعلى يفعلون تام وقد يقال انه كاف
أيضاً لان ما بعده من جملة مقولها فله تعاق معنوى بما قبله ثم قال وقد روي جدي بعد انقضاء الفاصلة بكلمة كقوله
تعالى وأنكم لترون عليهم مصبحين وبالليل لانه معطوف على المعنى أى فى الصبح والليل يعنى فيه ما وفيه البحث
السابق اذ من جملة التعلق المعنوى قوله أفلا تعقلون فهو وقف تام وما قبله كاف ثم قال وأما التعلق من جهة
المعنى دون اللفظ فتحقق قوله حمت عليكم أمهاتكم والابتداء بما بعده ذلك فى الآية كلها وفيه أن الظاهر ان
ما بين المعطوف والمعطوف عليه تعاق لفظى فهو من قبيل الوقف الحسن ثم قال وكذلك القطع على الفواصل
فى سورة الجن والمدثر والتكوير والانفطار والانشقاق وما أشبههن وفيه أن رؤس آى هذه السور المختلفة
الصور وفي بعضها تام وبعضها كاف وبعضها حسن عند من له المصالح بالمباني العربية والمعانى التفسيرية خصوصاً
فى فواصل سورة الجن فان أرباب الوقوف جعلوا الخلاف فى جواز وقفها بناء على كسر الهمزة بعد الواو فيها
وتعيين الوصل على فتحها ثم قال وكذلك مثل الوقف على لا ريب فيه وفيه أن وقوع اختلاف أرباب الوقوف
ينافيه فبعضهم وقف على لا ريب بناء على ان خبر لا محذوف لحذفه كثير ابلاشك وأن قوله فيه خبر مقدم
بقوله هدى لامة قين أى هداية وباعثة عناية للمؤمنين وبعضهم وقف على فيه بناء على انه خبر لا وان هدى
خبر مبتدأ محذوف تقديره هو هدى أو ذوهداية وسمى بالمصدر للمبالغة ومثل هذا التركيب يسمى عند
أرباب الوقوف معانقة أو مراقبة بمعنى أنه اذا وقف على الأول يصل فى الثانى أو بالعكس فلا يجوز وقفهما
ولا وصلهما وأمثال ذلك فى القرآن مواضع جمعها بعضهم * ثم اعلم أن الوقف على رؤس الآتى سنة لما ذكره
ابن المصنف بروايته عن أبيه بسنده المتصل الى أم سلمة رضى الله تعالى عنها كان اذا قرأ قطع آية آية يقول بسم
الله الرحمن الرحيم ثم يوقف ثم يقول الحمد لله رب العالمين ثم يوقف ثم يقول الرحمن الرحيم ثم يوقف قال وله هذا
الحديث طرق كثيرة وهو أصل فى هذا الباب أقول فظاهر هذا الحديث أن رؤس الآتى يستحب الوقوف
عليها سواء وجدت تعاق لفظى أم لا وهو الذى اختاره البيهقي وقال أبو عمرو وهو أحب الى لكنه خلاف
ما ذهب اليه أرباب الوقوف كالسيجاوندى وصاحب الخلاصة وغيرهما من أن رؤس الآتى وغيرها فى حكم
واحد من جهة تعاق ما بعده بما قبله وعدم تعلقه ولذا جعلوا من لا نحو فوق الفواصل كما كتبوها فوق
غيرها مع اتفاقهم على جواز الابتداء بعد رؤس الآتى بخلاف ما سواها مما لا يكون علامة الوقوف فوقها

الوقف عليه (فيج) كالوقف
على المضاف دون المضاف
اليه وعلى الرفع دون
مرفوعه وعلى الناصب
دون منصوبه وعلى الشرط
دون جوابه وعلى الموصوف
دون صفته اذا لم يتم معناه
بدونها وكذا على المعطوف
عليه دون المعطوف (وله)
أى للقارى (الوقف) على
ذلك وفى نسخة يوقف أى
ولاجل قبح الوقف على ذلك
يوقف عليه (مضطراً) أى
أو غيره (و) لكن (يبدأ)
بما (قبله) أى من السكامة
التي وقف عليها ليصل
الكلام ببعضه ببعض وأقبح
من الوقف على ما ذكر من
الامثلة الوقف على قوله
تعالى لقد سمع الله قول
الذين قالوا وعلى قوله
وقالت اليهود والنصارى
فان وقف عليهما مضطراً
فلا يبتدئ بقوله ان الله
ففسير ولا بقوله نحن أبناء

وجعلوا الحديث الوارد على بيان الجواز وعلى تعليم الفواصل فانه من باب التوقيف لعدم اطلاع غيره صلى الله عليه وسلم بل فرقوا في رؤس الاتى بحسب اختلاف القراء المقتضى لاختلاف الاعراب الموجب للتعلم وعدمه فوقفوا في سورة ابراهيم على قوله تعالى العزيز الجيد اذا قرؤ النافع والشاى برفع ما بعده ووصلوا على قراءة غيرهما بجره وأمثال ذلك كثيرة في القرآن يعرفها أرباب الوقوف من الاعيان وقد اعتنى قراء العجم بهذا الشأن وأهمل أمره قراء العرب في هذا الزمان حتى ذكره ولا ناور الدين عبد الرحمن الجامى قدس سره الشاى بطريق اللطافة أن قراءة مصر والشام تركوا مراعاة وقوف الكلام فكانت قضايتهم لما ضيعوا أوقاف كل مكان دفعوا أيضا وقوف القرآن هذا والتعلق اللفظى هو أن يكون ما بعده متعلقا بما قبله من جهة الاعراب كأن يكون صفة أو معطوف أو فاعل ما يكون ما قبله كلاما تاما وأما التعلق المعنوى فهو أن يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شئ من تعلقات الاعراب كالإخبار عن حال المؤمنين في أول سورة البقرة مثلاً فانه لا يتم الا الى قوله المفلحون ثم أحوال الكافرين يتم عند قوله تعالى ولهم عذاب عظيم ثم تمام أحوال المنافقين عند قوله والله على كل شئ قدير حيث لم يبق لما بعده تعلق بما قبله لالفاظ ولا معنى وقد اعتنى أبو عمر والدانى برسالة مستقلة مستوعبة لأنواع الوقوف من التام والكفى والحسن في جميع السور وأما قول الأزهرى والمختار أن التام والكفى حسن والحسن جائز وكذا حكم الابتداء فخرج عن اصطلاح القراء وتحقيق العلماء ومبنى على عدم التمييز بين مراتب الوقوف والابتداء

(وغير ما تم قبيح وله * بوقف مضطرا ويبدأ قبله)

يبدأ بصيغة الجھول وسكن هوزته ضرورة ثم أبدل ألفا وقال الهبى الهمزة في يبدأ ساكنة على نية الوقوف كما في رواية قبل بسبأ وضبط الروى بصيغة الفاعل حيث قال ويبدأ القارى لكنه خلاف الظاهر للاحتياج الى القول بحذف الفاعل ولو بقى نية المقام مع ما يفوته من المناسبة بين يبدأ ويقف على ما فيه من نظام المرام وفي أصل ذكر الوقوف مضطرا بفتح همزة ال للابتداء وقال التقدير للقارى الوقوف على ذلك وفي نسخة بوقف أى ولاجل قب الوقوف على ذلك بوقف عليه مضطرا الخ وأنت تعلم أن نسخة المضارع أحسن من المصدر وهو كذلك في النسخ باعتبار الاختيار والانتظار والاضطرار فالمراد بالاضطرار أعم من الحقيقي والحكمي في الاعتبار وقوله مضطرا حال من الواقف بناء على نسخة الوقوف ومن الوقوف على نسخة بوقف ولا يبعد أن يجعل المضطرا مصدرا لله والظاهر أنه صفة مصدر محذوف أى بوقف وقفا مضطرا على وحصر وغيرهما السكن حينئذ يبدأ بما قبل موضع الوقوف من الكلمة التي وقف عليها أو بيان تفصيله بحسب تشابه ان الوقوف على الحديث قبيح وكذا على بسم الله كما صرح به ابن المصنف وأما ما سبق من المصرى أن الوقوف على بسم الله قبيح وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام نطقاً قبيح منه فان الوقوف على كل من الجلالة والرحمن حسن لانه مع متعلقه من الفعل أو الاسم المقدركلام تام كورود في أحاديثه عليه السلام من الاكتفاء على بسم الله في ابتداء العالمة ونحوه من المواضع الكرام وانما يتبع الوقوف على بسم الله لانه لا يعلم لا شئ أضفته وكذا الوقوف على المضاف دون المضاف اليه والصفة دون الموصوف والرفع دون المرفوع والنائب دون المنصوب والمنصوب دون النائب وكذا الوقوف على المعطوف دون ما عطفته عليه وعلى ان وأخواتها دون اسمها واسمها دون خبرها وعلى كان وأخواتها دون اسمها واسمها دون خبرها وعلى ظننت وأخواتها دون منصوباتها وعلى صاحب الحال دون ما وعلى المستثنى منه دون الاستثناء وعلى المفسر دون المفسر وعلى الذى وما من دون صلاتهن وعلى صلاتهن دون معمولاتهن وعلى الفعل دون مصدره وعلى مصدره دون آتته وعلى حرف الاستفهام دون ما استفهم به اعنه وعلى حروف الشروط والمشرط دون الجزاء وعلى الامر دون جوابه الا أن يكون القارى مضطرا فانه يجوز الوقوف حال اضطراره كانه قطعاً عن نفسه ونحوه لكن

الله بل يتسدى بما وقف عليه فان لم يفعل فقد أخطأ (وليس في القرآن من) زائدة (وقف وجب) وفي نسخة لا يجب حتى اذا تركه القارى يأثم (ولا حرام) حتى اذا فعله يأثم (غير ماله سبب) لان الوقوف والوصل لا يدلان على معنى حتى يختل بتركهما فان كان له سبب يستدعى تحريره كأن قصد الوقوف على وما من الله وانى كفرت ونحوهما من غير ضرورة حرم ومع عدم قصد فلا حسن أن يجنب الوقوف على ذلك للايهام ويجوز رفع حرام عطفاً على محال وقف لانه اسم ليس وجره عطفاً على لفظه ومثله افضة غير فان رفع رفعت وان جرت ويجوز نصبها حالاً ولما كان القارى يحتاج في الوقوف الى معرفة المقطوع والموصول بينهما بقوله (واعرف المقطوع

اذا وقف بيئتدي من السكامة التي وقف عليها يعني اذا حسن الابتداء بها كذا ذكره المصنف ولعله مبني
 على ان التمام عنده ما يحسن السكوت عليه من الكلام وأما على الظاهر المتبادر من كلام النساطم وتقسيمه
 الى أنواع التعلق فهي التمام استيفاء الكلام للمسدود والمسند اليه ثم يرد على ابن المصنف في اطلاق أمثاله
 اذا وقع شيء منها في رؤس الآتي فانه ليس الوقف عليها بقبح اجزاء وانما اختلافه في الوجه الاول وكذا يرد
 على قوله وعلى المعطوف دون ما عطفته عليه ما سبق منه أن الوقف على قوله حرمت عليكم أمهاتكم هو
 الكافي ويعمل دونه بأنه أو ادعطف المفرد كقوله والله ورسوله وكذا يرد على قوله وعلى الموصوف دون
 الصفة ما تقدم من حسن الوقف على بسم الله وكذا على الحمد لله ثم قال واعلم أن من الوقف القبح الوقف على
 غير من غير المغضوب عليهم وعلى اله من الناس كما يفعله جهلة القراء ويستدلون برقم السجود وندوى على
 ما قبل هذه السكاهات لا أي لا وقف فليت شعري هل نهك عن الوقف على رؤس الآتي الذي هو سنة وأمرنا
 بالوقف على المضاف دون المضاف اليه من غير واه يعني وتختلف السنة وأئمة الوقوف في القراءة فتقف تارة
 بعد التمام الآتي وتارة قبلها لكون كتابة لا على رؤس الآتي وأما ما نقل بعضهم من الرواية عن بعض من
 ليس له الدراية ان الوقف على أنعمت عليهم غير جائز بل حرام وكفر وأمثال ذلك فهذا نقل باطل ليس فيه
 وجه طائل وكذا ما ذكره بعضهم من أن الوقف على والسماء ذات الرجوع مبعطل للصلاة وكفر في خارجها
 لعدم اقبح الروايات لانه يخالف لاجماع أرباب القراءات وقواعدهم المأخوذة من الاصول العربية
 لاسيما وقد وردت الاحاديث النبوية بخصوص رؤس الآتي القرآنية ثم قال وأقبح من هذا الوقف على قوله
 لقد سمع الله قول الذين قالوا القدر كفر الذين قالوا وقالت اليهود وقالت النصارى وقاعدون وقالوا ومن افكهم
 ليقولون وهم مهتدون ومالي ومن يقل منهم ومن الخاسرين فبعث الان قالوا ابعد والابتداء بقوله تعالى
 ان الله فقير وان الله هو المسيح بن مريم ويد الله مع الملوكة والمسيح ابن الله واتخذ الله وولده الله ولا أعبد الذي
 فطرني وإني اله من دونه والله غرابا والله بشر الا ان المعنى يختل بل يستحيل بفصل ذلك عما قبله قلت أما الابتداء
 في المثاليين الآخريين فانه يشبهه على العوام حيث لا يميزون بين المنصوب والمرفوع في حكم الكلام ونظام
 المرام وأما في سائر الأمثلة فالوقف ليس بقبح فضلا عن أن يكون أقبح وانما القبح في غاية القبح هو الابتداء
 بما بعده لما يتفرع على الابتداء من توهم الانشاء وسيأتي تحقيق أساس ذلك البناء من هذا القبيل الوقف
 على نحو قول يا أيها الكافرون لا والابتداء بقوله أعبد ما تعبدون ثم قال ومثله في القبح الوقف على قوله فبنت
 الذي كفر والله ولله الذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله وان الله لا يستحي وان الله لا يهدي ولا يبعث
 الله وشبهه لان المعنى يفسد بفصل ذلك عما بعده أقول وانما قال ومثله وفصله عما قبله لان الوقف على هره
 المواضع قبح جدا لما يترتب عليه من قبح العطف أو ترك المفعول وأما الابتداء بما بعده فليس بقبح بخلاف
 الأمثلة التي قبله فقوله ومن انقطع نفسه على ذلك وجب عليه أن يرجع الى ما قبله ويصل الكلام ببعضه
 ببعض فان لم يفعل أثم انما يستقيم في الأمثلة الأولى وأما في الأمثلة الثانية فينبغي أن يعود فالعود أجد ثم قال
 وكان ذلك أي الابتداء في القسم الأول والوقف في الثاني من الخطا العظيم الذي لو تعمده متعمدا لخرج بذلك
 عن دين الاسلام لكون اعتقاد ذلك افتراء على الله عز وجل وجهل به سبحانه أقول وأما قول قاضيخان من
 علمائنا الحنفية في فتاواه وان غير المعنى تغيرا فاحش بأن قرأ انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الهاء
 ونصب العلماء وقرأ ان الله يرى من المشركين ورسوله بكسر لام الرسول وما أشبه ذلك مما سألوا تعمله به يكفر
 واذا قرأ خطأ فسدت مسألته في قول المتقدمين فسهو صدر عنه من الغفلة عن معرفة قراءة الشاذة ووجوه
 القواعد العربية اذ نصب العلماء روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى امام الفقهاء ووجه بأن يخشى بمعنى
 يعظم على قاعدة التجريد فان الخشية مخوف مقرون بالتعظيم ووجه كسر رسوله المقروء في الشواذ أيضا
 بأن واو القسم أوجه الجواز كذا ذكره صاحب الكشاف ثم قال وان وصل في غير موضعه وفصل في غير

وموصول) بزيادة اللام
 للتأكيد (و) أعرف (تاء)
 التأنيث السني تكتب تاء
 بضرورة لاهاء مربوطة كما أن
 ذلك موجود (في مصنف
 الامام) عثمان بن عفان
 رضي الله تعالى عنه الذي
 اتخذ لنفسه (فيما قد أتى)
 رسمه فيه ثم بين المواضع التي
 يحتاج القارئ في الوقف الى
 معرفتها من ذلك فقال
 (فانقطع بعشر كلمات) يعني
 فاقطع كلمة أن الناصبة
 للاسم أو للفعل بان ترسمها
 مقطوعة عن لا النافية في
 عشرة مواضع وهي (ان
 لامع ملجأ) في التوبة (و)
 أن لا (لا اله الا) هو
 يهود (و) أن لا تعبدوا
 الشيطان في (يس) وأن
 لا تعبدوا الا الله (ثاني
 هود) بخلافه في أولها فانه
 موصول وأن (لا يشركن)
 بالله شيئا في الممتحنة وأن
 لا (تشرك) بي شيئا في الحج

موضع فان لم يتغير المعنى تغيرا فاحشا بان وقف على الشرط وابتدأ بالجزء فقرأ أن الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات ووقف ثم ابتدأ بأولئك هم خير البرية أو فصل بين الصلوة والموصوف نحو أن قرأ انه كان عبدا
 ووقف ثم ابتدأ بقوله شكورا فمثل هذا لا يحسن ولا يفسد صلواته لأن مواضع الفصل والوصل لا يعبر فيها
 الا العلماء وان تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ الله لا اله الا الله ثم ابتدأ بقوله الا الله أو قرأ وقالت
 اليهود ويوقف ثم ابتدأ بقوله عزير ابن الله ونحو ذلك قال عامة العلماء لا تفسد صلواته وقال بعضهم تفسد اه
 وفي الخلاصة لو وقف على قوله وقالت اليهود ثم ابتدأ بقوله عزير ابن الله لا تفسد صلواته بالاجماع (أقول)
 ولعل وجهه ما روى عن عبد الله بن المبارك وأبي حفص الكبير البخاري ومحمد بن مقاتل وغيرهم من ان
 عدم فساده لما فيه من ضرورة سبق اللسان ثم قال في الخلاصة ولو لم يقف عند قوله انهم أصحاب النار بل
 وصل بقوله الذين يحملون العرش لا تفسد صلواته كقبحه ولا يخفى أن أرباب الوقوف جعلوا الميم الذي هو
 علامة الوقف المأزوم على قوله أصحاب النار لأن في وصله اهم ان يكون ما بعده صفة لما قبله وهو بغير المعنى
 تغيرا فاحشا لان قصد ذلك المعنى يكون كقبحه هذا التقرير وما سبق به من التحرير تبين معنى قول
 الناطم التحرير (وليس في القرآن من وقف وجب) وفي نسخة يجب ومن زائدة مؤكدة للمبالغة في النفي
 فيجوز وصل الكلمات من أولها إلى آخرها في القرآن العظيم ولا يكون فاعله تاركا لواجب عليه بمعنى أنه
 يأثم بترك الوقف لديه وانما ينبغي له بالوجوب الاصطلاحي ويستحب له بال لزوم العرفى مراعاة الوقوف
 القرآن في ما ورد أن عليا كرم الله وجهه سئل عن قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا فقال الترتيل تجويد
 الحروف ومعرفة الوقوف وما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لقد عينا براهمة من دهرنا وان أحدنا
 لبؤى الايمان قبل القرآن وتنزل السورة على النبي صلى الله عليه وسلم فنتعلم حلالها وحرامها وأمرها
 وزجرها وما ينبغي أن يوقف عندها قال الناطم في كلامه على رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفة
 وفي كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهما براهمة على أن تعلمه اجماع من الصحابة رضي الله عنهم وصحبل تواتر
 عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح قال ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المخير أن لا يجيز أحد الا
 بعد معرفة الوقوف والابتداء وقال الامام أبو بكر بن الوقف في الصدر الاول من الصحابة والتابعين وسائر العلماء
 مرغوب فيه من مشايخ القراء والائمة الفضلاء مطلوب فيما سلف من الأعصار واردة في الأخبار الثابتة
 والآثار الصحيحة في الصحيحين أن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته يقول
 الحمد لله رب العالمين ثم يقف الحديث وروى أن رجلا أتيا النبي صلى الله عليه وسلم فشهد أحدهما وقال
 من يباع الله ورسوله فقد رشده ومن بعهدهما ووقف فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم شمس الخطيب أنت
 قال بعضهم انما قال ذلك لقيح اللفظ وكان حقه أن يقف على رشد أو على غوى أو يصل الجميع فانظر كيف كره
 قبح اللفظ وان كان مراده الخبير لا الشر اه ولا يخفى أن قوله وما ينبغي أن يوقف عندهم منها لا يبعد أن يراد
 به الآيات المتشابهة في معناها فابس في الحديث الثاني نص على الوقف المصطلح عليه (ولاحرام غير ماله سبب)
 يجوز رفع حرام على أنه معطوف على محل من وقف لانه اسم ليس وجوه للعطف على لفظه كما قرئ بالوجهين
 في قوله تعالى هل من خالق غير الله وقوله سبحانه ما لكم من اله غيره لكن الجمهور بالرفع وأما غيره في البيت
 فتابع الحرام في اعراييه وجوز نصبه حالوا يمكن نصبه على الاستثناء أيضا وحاصل معنى البيت بكلمة انه
 ليس في القرآن وقف واجب يأثم القارئ بتركه ولا وقف حرام يأثم بوقفه لانهم مالا يدلان على معنى فيجوز
 بنهاج ما الا أن يكون لذلك سبب يستدعي تحريمه وموجب بقتضى تأنيه كأن يقصد الوقف على ما من اله واني
 كفرت ونحوهما كما سبق من غير ضرورة اذا لا يقصد ذلك لما مسلم واقف على معناه واذا لم يقصد فلا يحرم عليه
 لا الوصل ولا الوقف في مبناه وأما غير الواقفين على معناه ففي الامرسة عليهم اذ لا يتصور القصد لديهم لكن
 الاحسن مع عدم القصد أن تجنب الوقف على مثل ذلك مطلقا لاهتمام على خلاف المرام لاسيما اذا كان

وأن لا يدخلها في اليوم في
 أن وأن لا (تعلوا على) الله
 في الدخان (أن لا يقولوا)
 على الله الا الحق وأن
 (لا أقول) على الله الا الحق
 كلاهما في الاعراف وما
 عدا العشرة نحو ألا تعبدوا
 الا الله اني لكم والا يرجع
 اليهم قولوا ولا تزر وازرة
 وزر أخرى ووصول لان رسم
 فيه النون واقطع (ان ما)
 في قوله تعالى وان ما ترينك
 بعض الذي نعدهم (بالرعد)
 وما عداه نحو واما نرينك
 بيونس وغافر واما تخافن
 بالانفال واما ترين من
 البشر أحد ابراهيم ووصول
 (و) أما (الفتوح) الهمة
 (صل) ميم أم منها بما الاسمية
 نحو أما اشتملت عليه أرحام
 الانبياء في الانعام وأما
 يشركون وأما اذا كنتم
 كلاً هـ ما في النمل (وعن
 ما نوا) في الاعراف
 (اقطعوا) وما عداه نحو عا

مستعاني ذلك المقام ثم اعلم أن المتأخرين من علمائنا اتفقوا على أن الخطأ أن كان في الاعراب لا يفسد الصلاة مطلقاً وإن كان مما اعتقده كفر لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب قال قاضيان وما قاله المتأخرون أوسع وما قاله المتقدمون أحوط لأنه لو تعمده يكون كفر أو ما يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون متكبلاً بكلام الناس الكفار وهو مفسد كقولك تكلم بكلام الناس ساهياً بما ليس بكفر فكيف وهو كفر قال شارح المنية ولا يقاس مسئلة زلة القارئ بعضها بما ليس مذكوراً عن الأئمة المتقدمين والمتأخرين على بعض مما هو مذكور إلا بعلم كامل في اللغة وهو العربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج إليه التفسير ليعلم ما اعتقده كفر وما هو متغير فاحش أو غير فاحش ثم قال وأما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض بأن أراد أن يقول الحمد لله فقال آل فانه قطع نفسه أو نسي الباقي ثم تذكر فقال حمد لله أولم يتذكر فترك الباقي وانتقل إلى كلمة أخرى فقد كان الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني يفتي بالفساد في مثل ذلك وعامة المشايخ قالوا لا تفسد العموم بالبولى في انقطاع النفس والنسيان أقول وفيه بحث لأن المثال المذكور لا يصلح أن يكون لقطع بعض الكلمة عن بعض على وجه الحقيقة فإن لام التعريف كلمة مستقلة لكن الكمال مترجماً بها بدخولها بعد كلمة واحدة ولا يستحسن قطعها عما بعدهما وكذا فصل ما بعدها عن الاتصال الهارم ما قاله المثال الثلاثي فيما نحن فيه أن يقول الحمد لله بأن يقف على الميم وابتداء بالذال فتأمل في تحقيق تصور المثال قال وأما الوقف في غير موضعه والابتداء في غير موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلاة أيضاً العموم بالبولى بانقطاع النفس وحصول النسيان وعدم معرفة المعنى في حق العوام وانتفاء القصد المذموم بالنسيان إلى الخواص عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تفسدان غير المعنى تغيراً فاحشاً نحو أن يقرأ آله ووقف وابتداء بقوله الآله وهذا مثال الوقف أو قرأ ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ووقف وابتداء بقوله وإياكم أن اتقوا الله أو قرأ يخرجون الرسول وابتداء بقوله وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم وأمثال ذلك مما تقدم فالصحيح عدم الفساد في ذلك والله أعلم ثم قال ولو وصل حرفاً من آخر كلمة بكلمة أخرى بأن قرأ أياك نعبد وإياك نستعين بوصل كلف أياك بالنون أو قرأ أنا أعطيناك الكوثر وما أشبه ذلك فإن صلته لا تفسد على قول العامة من العلماء قال قاضيان وإن تعد ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لأن من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الأولى بالثانية قال في فتاوى الحجة المصلى إذا وصل في الفاتحة أياك نعبد وإياك نستعين لا ينبغي أن يقف على أياك ثم يقول نعبد وإياك نستعين أو يصل أياك نعبد وإياك نستعين قال صاحب المنية وعلى قول بعض المشايخ تفسد صلته والظاهر أن مراد هذا القائل إنما هو عند السكت على أيا ونحوها والأدلة ينبغي لعاقلي أن يتوهم فيه الفساد فضلاً عن العالم هذا وبعض المشايخ فصلوا وقالوا إن علم القارئ أن القرآن كيف هو أى علم أن الكاف من الكلمة الأولى لا من الثانية لأنه جرى على لسانه هذا الوصل لا تفسد صلته وإن كان في اعتقاده أن القرآن كذلك أى أن الكاف مثلاً من الكلمة الثانية تفسد صلته لأن ما قرأ ليس بقرآن نظر إلى ما أراد والصحيح قول العامة لأن هذه كلمات كافات باردة وإذا اتسق اللفظ فلا عبرة بالإرادة أقول وما شتهر على لسان بعض الجهلة من القرآن في سورة الفاتحة للشيطان كذا من الأسماء في مثل هذه التراكيب من البناء خطأ فاحش وإطلاق قبيح ثم سكتهم عن نحو دال الحمد وكاف أياك وأمثالها غلط صريح ثم اعلم أن الوقف هو قطع الصوت عند آخر الكلمة مقدار زمن التنفس والسكت قطع الصوت زماناً أقصر من زمن التنفس ثم الوقف اختياري وهو أن يقصد لذاته من غير عرض سبب في جهاته واضطراري وهو ما يمرض بسبب حصر وعجز ونسيان لما بعده من كلماته واختياري وهو ما يفعله الاستاذ بقوله كيف تقف على هذا اللفظ بعينه ليعلم مهارته في وجوه قراءته وانتظارى وهو أن يقف على كلمة ليعطف عليها غير هاتحين جمعه لاختلاف رواياته ثم اعلم أن الوقف قد يكون كلياً على أعراب وتفسير وغير كلف على آخر نحو قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله فانه كاف على أن ما بعده مستأنف وهو قول ابن عباس وعائشة

يقولون وعما يشركون
وعم يتسالون وعما قبل
موصول (اقطعوا من ما)
ملكتم أيما نكم (بروم)
أى بسورة الروم (والنساء)
وأنفقوا من ما رزقناكم
بالمناقين لكن (خلف)
مافى (المناقين) ثبت في
بعض المصاحف مقطوع
وفي بعضها موصول ووجه
القطع فيه وفيما يأتي مما
اختلف فيه كون الأصل
انفصال إحدى الكلمتين
عن الأخرى ووجه الوصل
التقوية وقصد الامتزاج
وفي نسخة بدل مما بروم
والنساء مما ملك بروم النساء
(أم من أسسا) بألف
الاطلاق أى واقطعوا أم
من قوله أم من أسس بنيانه
بالتوبة ومن قوله أم من
يأتى آمناني (فصلت) ومن
قوله أم من يكون عليهم
وكذلك (النساء) ومن
قوله أم من (خلقنا في الذبح)

وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم ومذهب أبي حنيفة وأكثراهل العلم وذهب اليه الفقهاء والاخلش
وأبو حاتم وغيرهم قال عروة والراشخون في العلم لا يعلمون التأويل ولكن يقولون آمنة وعندهم الوقف
كاف على والراشخون في العلم فانه عندهم معطوف عليه وهورواية عن ابن عباس واختاره ابن الحارث
ومن تبعه والمعتمد هو الاول وعند ارباب الوقوف هو المعلوم ولذا رزقوا فوق لفظ الجلالة حرف الميم بالجر
للإعناء الى أن الوصول موهم بمعنى فيه خلل من حيث الاعتقاد وأما جعل المصري الوقف على الجلالة تاما
فغير تام لان ما بعده له تعلق معنوي بما قبله بل عند المحققين من أرباب النفسير اثبات تعلق المعنى في
جميع الآيات ولوما بين القصص وبين الصور من سائر الكلمات * والحاصل ان الناطم جعل
الوقف على ثلاث مراتب تبعا لابي عمر والداني وأما السجاءوندي وكذا من تبعه لم يفرق بين التام والكافي
لكنه جعلهما على مراتب من وقف مطلق ورمزه الطاء حيث لم يحق رزقه الوصول ومن وقف جائز وهو صلة
والاولى وقف ورمزه الجيم ومن وقف بحق رزقه الوصول ومن وقف جائز وهو صلة
مرخصا ورمزه الصاد وجعل بعض أنواع المطاق وقفا لازما ورمزه الميم وذلك لما كان في وصلة حصول خلل
في المعنى نحو قوله تعالى وما هم بمؤمنين يخادعون الله فان حال الوصول قد يتوهم أن قوله يخادعون قيد للنفي
لكونه وصفا أو حالا والصواب أنه استئناف ونحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله واننا علم ما يسرون
فان وصله وهم ان القول هو ما بعده وليس كذلك بل القول مقدر أي فينا أو فيك أو في كتابنا ثم الجلالة
استئنافية معالة لنفي الحزن وتسليته صلى الله عليه وسلم وتمديد لهم وقد يكون الاختلاف باختلاف القراءة
فتنحو قوله تعالى يحاسبكم به الله وقف كاف على قراءة من رفع فيعذب ويغفر ووقف حسن لمن يجزهما
لكن لا يستحسن الوقف عليه لعدم حسن الابتداء بما بعده وقس على هذا ما وقع في القرآن مثله وقد جاء في
سؤال عن بعض فضلاء اليمن في الفرق بين قوله تعالى والى عاد آحاهم هودا وبين قوله سبحانه والى هود
آحاهم ما الحارث جعل رزق الوقف على الاول مطلقا وعلى الثاني لازما مع أن ما بعدهما قال يا قوم اعبدوا
الله ما لكم من اله غيره بلان تفاوت في الموضوعين فقلت لان الاول علم جامدا لا يصلح ان ما بعده هو قوله قال
يا قوم اعبدوا الله ما لكم من اله غيره وصفه بخلاف الثاني فانه علم مشتق وقع في صورة النكرة فتدبروهم
أن ما بعده نعت له ومن تحقيق أرباب هذا الفن وتدقيق نظرهم في التعبير وكل حدائقهم في علم التفسير ان
السجاءوندي جعل رزق الوقف على قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام قال رب السموات والارض
وما بينهما ورب المشرق والمغرب وما بينهما ما طلقا وعلى قوله سبحانه وتعالى في الدخان رب السموات والارض
وما بينهما لازما مع اتحاد ما بعدهما بقوله تعالى ان كنتم موقنين وقد جاد صاحب الخلاصة وجعل رزقهما
مطلقا من غير فرق بينهما بل اعترض على من ميز باختلاف رزقهما وأقول الصواب هو الاول لان الوصول
في الآية الاولى ليس بموهم بل خلل في المعنى بخلاف الآية الثانية لان ما قبلهما فيه خطاب للنبي صلى الله عليه
وسلم حيث قال تعالى انا انكسر سليمان رجة من ربك فلو وصل لربما يتوهم ان الخطاب في كنتم له صلى الله عليه
وسلم على طريق التعظيم أولا ولائته على جهة التغليب وقد عرفت هذه الدققة على مشايخي في الحرمين
الشريفين أعني شيخ القراء بالمدينة السكينة مولانا المغفور أبي الحرم المدني وشيخ القراء بحكمة الأمانة أسدنا
المبرور سراج الدين عمر الشوافي اليمنى فاستحسننا ما ذكرته غاية التحسين لما تبين الفرق لهما على وجه التبيين
وقد اعتنى بعضهم برسالة مختصة في وقف اللازم والعوام يحسبون أنه واجب ووصلة حرام ويغفلون أنه مقيد
بما ذكره الناطم من سبب قصد المخالف المرام وقد صفت كتب في الوقوف القرآنية بعضها ما يبين اعراب
المباني واعراب المعاني والمصاحف المصححة المقررة على قراء العجم مرموزة في مشتهات المشائخ فان قلت
ما وجه أرباب الوقوف انهم كتبوا في بعض المواضع ولم يستثنوا بعدم كتابة رزق الدال على نفي الوقف في
أكثرها قلت لان تلك المواضع كانت مظنة أن محل وقف وانقطاع لها عما بعدهما فذهبوا على خلاف

أي الصفات سميت به لقوله
تعالى وفديناه بذبح عظيم
وما عدا ذلك نحو أمن
لا يمدى وأمن خلق
السموات والارض وأمن
يجيب المضطر اذا دعاه
موصل واقطعوا (حيث)
من قوله تعالى وحيث ما
كنتم فلولوا وجوهكم شطره
في موضعي البقرة (د) اقطعوا
(أن لم المفتوح) همزته
حيث وقع نكس ذلك أن لم
يكن ربك يحسب أن لم يره
أحد (كسر انما) يعني
واقطعوا ان ما المذكورة
من قوله تعالى ان ما تودعون
لا تفي (الانعام) بنقل
حركة الهمزة الى اللام
والا كتفاء بها عن همزة
الوصل وما عداها نحو انما
صنعوا كيد سحر وانما
توعدون لو اقع موصل
(د) اقطعوا أن ما (المفتوح)
همزته من قوله تعالى وأن
ما (يدعون) من دونه (معا)

ما يشوهم من ظواهرها هذا وقد وقع اختلاف بين الكوفي والبصري في بعض رؤس الآتي فجعل رمز آية
الكوفي اب وعلامة خسمهم الهاء وعشرهم رأس العين أو حرف الباء ورمز آية البصري تب وخسمهم خب
وعشرهم عب فقوله بسم الله الرحمن الرحيم في الفاتحة آية الكوفي وأنعمت عليهم آية للبصري مع الاجماع
على أن سورة الفاتحة سبع آيات وأما البسملية في سائر السور فليست بآية اتفاقا وكذا ألم البقرة آية عند
الكوفي خلافا للبصري وتفصيل ذلك يطول ويضر للمألوف والعائق يكفيه الإشارة * ثم اعلم أنه قد يقع
الوقف كافي على اعراب وحسن على آخر نحو قوله تعالى هدى للمتقين فإنه ان جعلت الموصول بعده نعتا له
فالوقف حسن وان جعلته مرفوعا أو منصوبا على القطع أو مبتدأ فوقه كاف وبمرعات هذه الملاحظات
في اعراب الآيات وسائر الكلمات يحصل الفهم والدراية ويتضح منهاج الهداية ومعراج الرواية فتلذذ في
التلاوة على وجه الغاية والنهاية وأما إذا لم يلاحظ اعراب والمعنى فقد يقع الوقف في خطأ المبني كما إذا
وقف على نحو قوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف ولا يؤبريه وكذا الوقف على لا تقر بوا الصلاة وكذا
على فويل للماصين وان كان رأس آية ولا يقاس هذا على نحو رب العالمين لما بينهما من الفرق الجلي
المعنوي وأما قول البصري الوقف على ختم الله قبيح والابتداء بالله أقبح فليس بصحيح لان الوقف على ختم الله
حسن الا أنه يبدأ بما قبله والابتداء بختم أحسن من الابتداء بالجلالة ثم قوله وقد يصح كون الوقف قبيحا
والابتداء به جيدا نحو قوله تعالى من بعثنا من مرقدنا هذا فان الوقف على هذا اقبح لفصله بين المبتدأ والخبر
ولأنه يؤهم أن الإشارة الى مرقدنا وليس كذلك عند أئمة التفسير ففيه تنبيه حسن الا أن الاقبح منه وصل مرقدنا
فان وقفه عند أرباب الوقوف لازم لما سبق وان وصل هذا بما بعده لحصول توهم ما تقدم واختار حفص
عن عاصم السكت على مرقدنا وهو وقفة لطيفة من غير تنفس لحصول هذا المعنى ولدفع توهم ذلك المبني ولان
هذا وما بعده مع ما قبله داخلان في أجزاء مقولهم فلا يحسن القطع بالكلية بين مقولهم فتأمل فإنه موضع
تحقيق ويحل تدقيق كاختار السكت أيضا على قوله في سورة الكهف ولم يجعل له عوجا وغيره جعل وقفه
مطلقا مع أنه من رؤس الآتي وينبغي لك وجه سكته وسبب العدول عن وقفه مما حكاه بعضهم من أنه سمع شيئا
يعرب التلميزة قبيحا من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قبيحا صفة اعوجا قال فقلت له يا هذا كيف يكون العوج
قيما وترجت على من وقف من القراء على ألف التنوين في عوجا وقفة لطيفة رفعا لهذا الوهم وانما قبيحا حال
امان اسم محذوف هو وعامل أي أثره قبيحا وامان الكتاب وجهلة النفي معطوفة على الأول ومعترضة على
الثاني على ما ذكره المفتي (واعرف لمقطوع وموصول وتا) أي كن عارفا بها وعالما بمواضع اختلافها
وقدم المقطوع لانه الاصل الموضوع (في مصحف الامام فيما قد أتى) والمراد بالتاء انتأ نيت التي
كتبت بالتاء الجبرورة وحقها على القياس أن تكتب بالتاء المربوطة فالجهور يفتنون عليهم بالتاء متابعة للرسم
العثماني وبعضهم يفتنون بالهاء كفضله الشاطبي بناء على قواعد كتابة العربية فخرج بما قررنا نحو قالت
والمؤمنات فإنه لا خلاف فيهما رسم ووقفه عند جميع القراء والمراد بمصحف الامام هو مصحف أمير المؤمنين
عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي اتخذ لنفسه يقرأ فيه كما قال الشيخ زكريا وليس هو بخطه كما توهمه
بعضهم على ما ذكره الشيخ خالد له أراد الشارح البيني حيث قال هو المراد بمصحف الامام في البيت ما كتبه
أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه لنفسه على الخصوص اه وهو وهم اه اذ هو أمر زيد بن ثابت
كاتب الوحى وغيره بأن يكتبوا المصاحف المتعددة وأرسلها الى مواضع مختلفة واختار واحدا منها لنفسه
ولا لاهل المدينة وما بقى منها ثبتي والظاهر أن المراد بمصحف الامام جنسه الشامل لما اتخذته لنفسه في المدينة
ولما أرسله الى مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرها ولا مة مقطوع زيد لتأ كيد التعديت والتقوية وقصر
ناه كوقف بجزء وهو حجر وللعطاف على مثله فيما قبله وقد أبدع الشيخ زكريا حيث قطعها عما قبله وقال
واعرف تاه التأنيث الخ وكذا قول البصري انه يتمثل أن يكون بمعنى على والتقدير اعرف الوقف على

أي في الحج والعمرة
(وخاف) بما في (الانفال)
بدرج الهمزة (ونحل)
أي وفي الانفال والنحل من
قوله تعالى في الاولى واعلموا
أنما أنتم من شيء وقوله في
الثانية أنما عند الله وخبر
لكم (وقعا) بالف الاطلاق
وما عداهما نحو فاعلموا
أنما على رسولنا البلاغ
المبين موصول (و) اقطعوا
لام وآنا كم من (كل
ماسألتهموه) بآراهم
(واختلف) في قطع كلما
(ودوا) الى الفتنة بالنساء
وكما دخلت أمة بالاعراف
وكما جاء أمة رسولها
كذبوه بالمؤمنين وكما ألقى
فيها فوج بالملك وما عدا ذلك
نحو أفكاهم جاء كم رسول
وكما اضحيت جلودهم وكما
أوقدوا نار الحرب موصولة
وقد نبه الزجاجة على أن
كلما ان كانت طرفا كتبت
موصولة أو شرطية مقووعة

المقطوع والموصول ليس في محله لأن المراد ههنا معرفة المقطوع والموصول رسماً وانما يترتب عليه علم الوقف والوصل فقرأوا ما قول ابن المصنف ومن تابعه الروي انهم يعني في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فليس في محله ولذا قال المصري ولا معنى لقول القائل واعرف في مقطوع لكنني أقول يمكن أن يقال التقدير واعرف المرسوم في مقطوع وموصول وتارة كائنه في مصنف الامام في ما قد وصل رسمه البنا من طريق علمائنا الاعلام والحاصل أنه لا عبرة بكتابة مصاحف العوام ثم اعلم أن الناطم من جملة المرسوم وهو كثير مصنف فيه كتاب المقنع لابي عمرو والداني ونظامه الشاطبي في الرائية وهي مشروحة ببسطة وانما اختار هذه المواضع المذكورة لما يترتب عليها من المنافع المستورة أما في المقطوع فانه يجوز الوقف على الكلمة الاولى وكذا الابتداء بالثانية بخلاف الموصول فانه لا يجوز فيه كلاهما وأما التأنيث فلما تقدم والله أعلم ومما يجب التنبيه عليه أنه سئل مالك رحمه الله هل تكتب المصاحف على ما أحدثه الناس من الهجاء فقال لا الا هي الكتابة الاولى وقال ابو عمرو والداني ولا تخالف في ذلك من علماء الامم وهذا معنى قول الشاطبي في الرائية وقال مالك القراني يكتب بالكتابة الاولى لا مستحداً سطرًا (فاقطع بعشر كلمات أن لا) ضبط بتكوين كلمات واضافتها والثاني يحتاج الى تقدير أي اقطع أن في عشر كلمات أن لا والاقل أسلس في المبني وأحسن في المعنى فان لا مفعول اقطع أو خبر مبتدأ محذوف تقديره هي أن لا حال كونها مقارنة (مع مجأ ولا اله الا) فالاول قوله تعالى في التوبة أن لا ملجأ من الله والثاني قوله في هود أن لا اله الا هو وفتح مجأ على الحكاية ويجوز حروجه من قوله تعالى الاعراب أول الضرورة وفي نسخة ملجأ أول اله الا وهي أولى كما لا يخفى قال ابن المصنف اتفقت المصاحف العثمانية على قطع نون أن الناصبة للفعل وان الناصبة للاسم عن لا النافية في عشرة مواضع اه وتبعه الشيخ زكريا الروي أيضاً الظاهر أن يقال نون المفتوحة المحذوفة عن لا النافية الداخلة على الاسم كما تقدم والناصبية الداخلة على الفعل كفي قوله (وتعبدوايس ثاني هود لا) أي وأن لا تعبدوا الشيطان الواقعة في سورة يس فنصب يس على الظرفية وكان حقه أن يقول وثاني هود بالنصب فحذف العاطف وسكن الياء ضرورته والمراد به قوله تعالى أن لا تعبدوا الا الله واحترز بشانها عن أولها فانه موصول بلا خلاف ثم قوله لا متعلقة بقوله (يشركون تشرك يدخلون تعالوا عالا) أي على لا يشركون بالله شيئاً في الممتحنة وأن لا تشرك بي شيئاً في الحج وأن لا يدخلونها اليوم في ن وخطف نون يدخلون وقطعت عما بعده من ضميرها المتصل بهم ارسماً للضرورة والوزن وأن لا تعالوا على الله في الدخان وبقيده على بالالف احترز بما في سورة النمل ألا تعالوا على بتشديد اليا (أن لا يقولوا لا أقول) أي أن لا يقولوا على الله الا الحق في الاعراف وأن لا أقول على الله الا الحق فيها أيضاً في أول السورة وأخر للضرورة ولا أقول عطف على لا يقولوا بحذف العاطف لأن أن حذف ضرورة كقوله المصري وقال الروي قوله أن لا يقولوا عطف على ما سبق وكرر أن لاهنا الطول العهد وقوله لا أقول عطف على أن لا يقولوا بحسب المعنى فتقديره أن لا أقول وانما ذكر لا وحذف ان للوزن لكن جعل لا أقول منصوباً باليدل على تقدير أن اه ولا يخفى أن لا معنى لاطول العهد أصلاً في ذكر ان لافانه على أصله وصلاد فصله والصواب ما قدمناه من أن لا أقول عطف على لا يقولوا كما هو صحيح المبني فلا يحتاج عطفه على أن لا يقولوا بحسب المعنى وبه دامت العشرة والمفهوم ومن افادة المحصر أن كلما جاء أن لا من غير هاتكون موصولة انتفاً فالتحقيق لا يرجع اليهم قولاً ولا أجازة وزر وزر أخرى الا في سورة الانبياء من قوله أن لا اله الا أنت فانهم اختلفوا في قطعها وصلها ويمكن ادراجها تحت عموم قوله سابقاً ولا اله الا ويقال لعل مختار الشيخ أنه موصول وقد ذهب الشيخ زكريا الى ظاهر كلام المصنف رحمه الله حيث قال وما عدا العشرة موصول نعم قال الليبب والوصل أشهر فالقطع هو الاولى فانه الاصل من انفصال احدي السكنتين عن الأخرى ووجه الوصل هو التقوية وقصد الامتزاج وتزليله منزلة المحذوف لان النون لما أدغمت بلاغته فسكتهم اذهبت بالسكينة لفظاً فسقطت رسماً فيجري عليها حكم

فهو ان لم تحتل الظرفية كقوله تعالى وآتاكم من كل ما سألتموه فقطوعاً وان احتسملتها وعدمها كالمواضع المذكورة آنفاً ففيها خلاف وان تعينت للظرفية فموصولة (كذا) اختلاف في قطع يس من قوله تعالى (قل بسم الله) يأمركم به أي بسم الله بالبقرة (والوصل صف) في بسم الله (خافتموني) بالاعراف (و) بسم الله (استروا) به أنفسهم بالبقرة وما عداها ماقطوع وذلك في قوله تعالى ولبس ما كانوا يعملون ولبس ما شربوا به أنفسهم بالبقرة وفي قوله ولبس ما كانوا يصنعون ولبس ما كانوا يفعلون ولبس ما قدمت لهم أنفسهم بالمائدة (في ما اقطعاً) أي واقطع في عن ما الموصولة في قوله تعالى قل لا أجد فيما

الاحد عشر نحو فيما فعلان
 في أنتم بهن بالمعروف في
 البقرة وفيما كنتم وفيما
 أنتم (صلا) أي صله
 (فانما كالتحل صل) أي
 صل أينما في قوله تعالى
 أينما تولوا فثم وجه الله في
 البقرة كالتحل أي كما اتصله
 بهم في قوله تعالى أينما توجهه
 لا يأت بخبر في التحل
 (ومختلف) أي والاختلاف
 في أينما كنتم تبدون (في
 الشعراو) أينما تفوقا في
 (الاحزاب) أينما تسكنوا
 يدرككم الموت (في النساء)
 وصف) أي ذكره أهل
 الرسم وماعدا الثلاثة نحو
 فاستبقوا الخيرات أين
 ما تكونوا يأت بكم الله جميعا
 وأين ما كنتم تدعون وأين
 ما كنتم تشركون وأين
 ما كنتم تقطعون (وصل
 فالم) يستجيئوا إليكم في
 (هود) وماعدا نحو فان
 لم تفعلوا وان لم ينهوا فان

لثلا وقد دل اطلاق النظم على ارادة شمولها وفاقا للشاطبي في الرائية وقد نص المفتح على موضع البقرة
 و (أن لم المفتوح كسران ما) بنصب المفتوح على أنه مفعول تقديره واقطعوا أن لم المفتوح همزته وهو
 ان المصدرية عن لم الجازمة أينما وقعت لا اطلاق حكمه نحو ذلك أن لم يكن ربك في الانعام أي حسب أن
 لم يره أحد في البلد وقيد بالمفتوح أحد ترزا عن المكسور فان بعضه مقطوع وبعضه موصول كما سيأتي
 وكسران ما منصوب أيضا على المفعولية أي اقماعوا ان المكسورة عن ما الموصولة بالانعام فقط نحو ان
 ما توقعه سدون لا تن ولها ذاقال (لانعام والمفتوح يدعون معا) اعلال لانعام سبق في الاضراس وهو
 منصوب على نزع الخافض والمفتوح منصوب أي اقطعوا أن ما المفتوح همزته من قوله تعالى وان ما
 يدعون من دونه هو الباطل في الحج وأن ما يدعون من دونه الباطل في لقمان على خلاف في خطابهم ما
 وغيبته ما وهذا معنى قوله معا أي في الموضوعين جميعا وحذف تنوينه وقفا (وخلف الانفال) بالنقل (ونحل
 وقفا) بألف الاطلاق نظرا الى افراد لفظ الخلف أو بألف التثنية نظرا الى وقوع الخلف في السورتين
 والتقدير وخلف ما فيه ما وقع في رسوم المصاحف وهو بمنزلة الاستثناء من مفهوم كلامه السابق لما نشرنا
 مشوشا من أن المكسور والمفتوح مع ما * والحاصل انهم اختلفوا في وصل ان ما المكسورة وقطعه في قوله
 تعالى ان ما عند الله هو خير لكم في التحل والوصل أثبت كفي الرائية والباقي موصول اتفاقا نحو انما صنفوا
 كبدا سحر انما توقعه دون اصادق انما توقعه دون واقع انما الله له واحد انما أثبت منذ انما أنا بشركم
 وكذا اختلفوا في وصل انما المفتوح وقطعه في قوله واعلموا انما غنمتم من شيء بالانفال والوصل أثبت كفي
 الرائية واتفقوا على وصل ماعدا نحو يوحى الى انما الحكم له واحد ان يوحى الى الا انما أنا نذير مبين واعلموا انما
 على رسولنا البلاغ المبين * ثم اعلم أن في كلامه ما لا يخفى من الابهام والابهام فانه أوهم أن كلامه ما
 مفتوح وأبهم المكسورة مع أن في التحل ثمانية مواضع غير هذه مكسورة قال بحرق وانما تعينت لكونها
 اسمية وماعداها فعالية انما يسلو كم انما ساطانه انما قولنا شيء اه وخطوه مما لا يخفى لان كلاما من المثاليين
 الاخرين اسمية ولا يفيد وقوع الجمل الفعلية بعد ما من قوله اذا أردناه من قوله يتولونه الابتكاف لا يتخلو
 من تعسف في الجملة نعم لو قال وماعداها فعالية لكان تفرقة منه مخفية (وكل ما سألتموه واختلف) بكسر كل
 على الحكاية والانه موصوب على المفعولية أي اقطعوا لفظا كل عن ما في سألتموه في سورة ابراهيم
 واختلف أرباب الرسوم في غيره فوقع الاختلاف في كل ما (ردوا كذا قل بسم الله والوصل صف) فكل ما
 ردوا الى الفتنة بالنساء مختلف في فصله وقطعه وكذا وقع الاختلاف في كل ما دخلت أمة في الاعراف
 وكل ما جاء أمة بالموافقين وكل ما أتى بالمال كإص أو عمر والداني في المفتح على الخلاف في هذه الثلاثة ففي
 هذا قصور من الناطم للكلام عن مقام المرام حتى قال ابن المصنف وعبارة الناطم لا تفهم الخلاف الى هذه
 الثلاثة وأما قول الروى وله سكت عنها كغفاه بذكروا واحد منها ولا شتهار ماعدا عندهم فعذر بارد
 وعن خطور الفهم شاردا فظلمت فقات شعرا

وجاء أمة وأتق دخلت * في وصلها وقطعها واختلفت

فماعد الخسة اتفقوا على وصله نحو أن كما جاءكم رسول كلما نصيحت كلما أو قد وانار الحرب هذا ومن
 المعلوم أن خطين لا يقاسان خط العروض وخط المصحف وانما يتبع الرسم تعبدات وتبركا واثباتا بالصيغة
 الكرام كتابة أو قراءة وقد نيه الزجاج على أن كلما كان كانت ظرفا كتبت موصولة أو شرطية مقطوعة فهي
 ان لم تحتل الفارسية كقوله تعالى وأنا كم من كل ما سألتموه فمقطوعة أي قطعها وان احتملها وعدمها
 كالموضع المذكورة اتفاقا فيها خلاف وان تعينت للفارسية فموصولة فالت فساكنة أخذ هذه القاعدة
 المذكورة من ضمن رسوم كلما المسطورة وأما ماعداها نحو كلما أضاء لهم فموصول ثم قال (كذا قل بسم الله) أي
 بسم ما يأمركم به ايما كنتم بالبقرة يختلف أيضا في وصله وقطعه ثم حزم بقوله والوصل صف

(خلفتموني واشترواني ما أقطعا) أي صف الوصل في شمسها خلفتموني من بعدي بالاعراف وبشمسها اشتروا به أنفسهم بالبقرة اتفاقا وهو م كلامه ان ما عدا هذه الثلاثة مقطوع بلا خلاف وهو حيث ما وقع بسمها مقرر وبالنعام وهي خمسة وليس ما اشتروا به أنفسهم بالبقرة لبشس ما كانوا يعملون لبشس ما كانوا يصنعون لبشس ما كانوا يفعلون لبشس ما قدمت لهم أنفسهم بالمائدة أو مقر وبالنساء وهي موضعان فبشس ما يشترون في موضعي آل عمران فالجموع سبعة لا ستة كما توهم المصري ثم قوله في ما أقطعا ابتداء كلام وأصله أقطعن قلبت النون الخفيفة ألفا حال الوقف لا ضرورة الوزن كذا كره البني وفيما مفعول مقدم والمعنى أقطع في عن ما الموصولة في أحد عشر موضعا كما بينها بقوله (أوحى أفضتم واشتتم بيلومعا)

(ثاني فعان وقعت روم كالا * تنزيل شعراء وغيرها صلا) *

أي صلن أمر بالوصل مؤكدا بالنون الخفيفة المبدلة ألفا حال الوقف أراد قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلى محرم ما بالانعام وفيما أفضتم فيه بالنور وفي ما اشتتم أنفسهم بالانبياء ولكن ليلوكم فيما آتاكم بالمائدة ليلوكم فيما آتاكم آخر الانعام واليهما أشار بقوله معانائي فعلى احترازا من قوله وهو قوله فيما فعان في أنفسهم بالمعروف ونشئكم في ما لا تعلمون بالواقعة وهل لكم مما ملكتم أعانكم من شركاء في ما رزقناكم بالروم ويحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون أنت تحكم بين عبادك في ما كانوا فيه يختلفون كلاهما بالزمر وأشار بقوله كالا تنزيل إلى قوله تعالى أنت ركون في ما همنا آمنين بالشعراء ثم الضمير في قوله وغيرها صلا راجع إلى سورة الشعراء لكونها أقرب مذكور ولأنه المطابق لكتب الرسم والموافق لما صرح الشاطبي في قوله * وفي سوى الشعراء بالوصل بعضهم * وفي نسخة وغير ذي صلا وفي أخرى وغيره صلا بالتذكير وهو راجع إلى لفظ الشعراء فإنه لا خلاف في قطعه وبخلاف ما عدا المذكور أن فإنه لا خلاف في وصله سواء كان ما خبر به أو أسد تفهامية نحو فيما فعان في أنفسهم بالمعروف في أول البقرة كما فهم من قيد ثاني البقرة ونحو فيم كنتم وفيم أنت وقوله تعالى ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون فحصل أن ما في سورة الشعراء هو الحرف المتفق على قطعه كما صرح به المصنف وسائر المذكرات قد اختلفوا في وصلها وقطعها وانما حكم علمها بالقطع أو لا ثم جوز وصلها آخر اشعارا بأن القطع هو الأول لأنه هو الأصل في رسم المبني فقول خالد الأزهرى وأما آية كون فيما همنا آمنين في الشعراء فهو من المختلف فيه فذ كره مع المتفق عليه سهو منه خطأ فاحش صدر عنه حيث عكس القضية وأما قول ابن المصنف أي وغير هذه الاحدى عشر موضعا صلا بلا خلاف في فهم منه أن المواضع الاحدى عشر كلها ليس فيها خلاف وليس كذلك لما تقدم ولما صرح أيضا من أن قطع في عن ما الموصولة في عشرة مواضع بخلاف وفي موضع بلا خلاف ولا يفهم الخلاف من عبارة الناطم لأنه لم يذ كره مصرحا ولا إشارة اه فتبين لك أن ضمير غيرها إلى جميع المذكورات خطأ ظاهر ويترتب عليه فساد بالهرق وغفل عنه المصنف أيضا وأما قول الروي وقد جزم الناطم في جميعها بالقطع والمشهور الاختلاف في العشرة الأولى منها والجزء في الحادي عشر فقط اللهم إلا أن يترجعه عنده جانب القطع فيها أيضا فغلط منه وكأنه تبع خالد في نقله وقلد ابن المصنف في مرجع ضمير غيرها وأما الشيخز كره يافتق استراح في هذا المقام واكتفى بتخصيص المرام حيث قال وهذه الاحدى عشر فيها خلاف إلا الأخير فتفق على قطعه لكن غفل عن موضع حله اذ قال وغير ذي أي المواضع الاحدى عشر فتدبر ثم قوله صلا أي صلها غير صحيح لأن مفعول صل غيرها وقد تبين لك اضطراب كلام الشيخز كره يافتق هذا المحل وقد وقع في الوهل من جهة الحل ولهذا اعترض المصري عليه بقوله انه أجرى الخلاف في التي في الشعراء وجزم بالقطع في العشرة وهو مخالف لما في المقنع اه ولا يخفى أنه ليس بخالفا للمقنع لا باعتبار أول كلامه ولا بالنسبة إلى آخر مراده فتأمل فإنه موضع زال والله سبحانه هو الملهم بالصواب واليه المرجع والمآب

(فأيضا كالتحل صل ومختلف * في الشعر الاحزاب والنساء وصف) *

لم يستجيبوا للتمتع وقطوع وصل نحو (ألن نجعل) أي ألن نجعل لكم موعدا بالكهف وأن (نجمع) عظامه في القيامة وما عداهما نحو أن لن ينقلب الرسول وأن لن تقول الانس والجن وأن لن يقدر عليه أحد مقطوع وصل (كيدا) من قوله لكيدا (تخزوا) على ما فاتكم بال عمران ولكيدا (تأسوا على) ما فاتكم بالحديد في لكيدا يعلم من بعد علم شياني (يج) أي في الحج ولكيدا يكون (عليك حرج) بالاحزاب وما عدا ذلك وهو لا يكون على المؤمنين حرج بالاحزاب وكيدا يكون دولة مقطوع (و) ثبت (قطعهم) عن في قوله تعالى ويصرفه (عن من يشاء) بالنور وعن (من تولي) عن ذكرنا في النجم وما عداهما موصول ويوم في

بصفة المجهول أى صف الاختلاف في السور الثلاثة قال النبي وفي بعض النسخ تصف والمعنى واحد أقول
وفيه أن المبني مختلف لان الفعل اللازم لا يبنى مجهولا ثم قوله مختلف اسم فاعل والتقدير مختلف رسمه والرسم
مختلف وقوله وصف الجملة استثنائية وأغرب بحرق حيث قال ومختلف حال أى صف لنا مختلفا وقصر الشعراء
والنساء ضرورة وفي نسخة بدل الشعراء الغالة وهى أصل الشيخز كرى بالمساجف في السورة عذاب يوم الغالة أى
اتفقت المصاحف على وصل قوله تعالى فأينما تولوا فثم وجه الله بالبقرة وكذلك أينما توجهه لا يأت بتغير بالنخل
فالغاة في الآية الأولى من نفسها وقوله كالنخل بالعطف على المعنى أو على أصل المبني لئلا يلزم التشبيه من جميع
الوجوه كما لا يخفى ثم تصرف الأولى للبقرة لانها في الاطلاق أول سورة وهى أول ما وقع فيها وقال النبي وعلم
كونه في سورة البقرة من الغاة في أينما بالغاة لان أينما بالغاة لم يقع في غيرها والمعنى وصل بالبقرة كوصلك
بالنخل وأما قول أينما كنتم تعبدون في الشعراء وقوله أينما تنفوا بالاحزاب وأينما تكونوا يدرككم الموت في
النساء فأكثر المصاحف على قطع ابن عن ما كذا ذكره الشراح والمفهوم من الرائية أن وصل النساء قليل
ويستوى الامر ان في الاحزاب والشعراء وأما ما بقي فتفق على قطعه نحو قوله فاستبقوا الخيرات أينما
تكونوا وقوله أينما كنتم تدعون وفي بعض نسخ ابن المصنف أينما كنتم تعبدون وهو وهم وسهو قلم وأينما
كنتم تشركون وأينما كنوا فوجه القطع الاصل ووجه الوصل شبهة التركيب للجزء وهو معنى قول ابن
قزينة لانها أحدت باتصالها معنى لم يكن مع مناسبة النون الميم بخلاف حيث كما قال الجعبري

(وصل فآلم هوذا ان نجعل) بألف الاطلاق وهو معطوف بالعاطف المقدر على فآلم هو وهو منصوب على
الاضافة لكونها علم السورة أو على ترع الخافض واعتبار الظرفية والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل
ان الشرطية لم في قوله تعالى فآلم يستجيبوا لكم وودو على قطع ماء داه نحو فان لم تفعلوا لن لن ينتهوا فان لم
يستجيبوا لك فوجه القطع هو الاصل ووجه الوصل اتحاد عمل ان ولم وكذلك اتفقوا على وصل أن المصدرية بان
الناسبة في موضعين قوله تعالى أن نجعل لكم موعدا بالكهف وأن نجتمع عظامه بالقيامة وعلى قطع
ماسواهما نحو أن لن ينقلب الرسول وأن لن تقول الانس والجن وأن لن يقد ر عليه أحد وأما قوله أن
نحصى فآلم بعضهم موصول وقال آخرون موصول على ما في المقنع ولعل الشيخ اختيار الفصل الذي هو الاصل
ولهذا لم يتعرض لبيان الخلاف فيه فوجه القطع الاصل مع التنبيه على أن العمل الثاني ووجه الوصل التقوية
مع مجازسة الادغام وهذا معنى قوله (نجتمع كيلا تحزنوا تناسوا على) نجتمع عطف على نجعل وكيلا عطف
على فآلم وتناسوا على تحزنوا وعلى يتعاقب تناسوا والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل كي بلا في أربع
مواضع كيلا تحزنوا على ما فاتكم بالعران كيلا تناسوا على ما فاتكم بالحد كيلا يعلم من بعد علم شيئا
بالحج كيلا يكون عليكم حرج وهو الثاني من الاحزاب ولهذا احتز بقوله عليكم من أوله لانه متعلق على
المؤمنين واتفقت على قطع ما داهها وهو الاول من الاحزاب لكي لا يكون على المؤمنين حرج ولكي لا يكون
دولة بالحشر ولكي لا يعلم بعد علم شيئا بالنخل فوجه القطع الاصل ووجه الوصل التقوية مع تحقق عدم الحرج
وهذا معنى قوله * (يج عليكم حرج وقطعهم * عن من يشاء من نولي يوم هم) *

أى ثالثها موضع ج أى ما وقع في سورة الحج ورابعها الذي بعده عليكم حرج كما سبق ثم قوله وقطعهم مبتدأ أى
مقطوع أربع باب الرسوم واتفاقهم على قطع عن من الموصولة في موضعين وهما قوله ويصرفه عن من يشاء
بالنور وعن من نولي عن ذكرنا بالبحر وليس ثم غيرهما ككتبه عليه ابن المصنف وتبعه الازهرى وقد قال
في المقنع وليس في القرآن غيرهما قال الجعبري أى لا موصول ولا موصولا وأما قول الشيخز كرى ياوتبعه
الروى بأن ما داهها موصول فوهم منهما وكذا اتفقت المصاحف على قطع يوم هم المرفوع الجمل
وحده في موضعين يوم هم بارزون بغافرو يوم هم على النار يفتنون في النار يات واتفقت على وصل يومهم
الجرورة الخ من يومهم الذي يوعدون حتى يلاقوا يومهم الذي فيه يصعقون فوجه القطع أن هم مرفوع

قوله (يوم هم) بارزون
بغافرو يوم هم على النار
يفتنون بالنار يات لان هم
مرفوع بالابتداء فبهما
فالمناسب القطع وما داهها
نحو يومهم الذي يوعدون
وحتى يلاقوا يومهم الذي
فيه يصعقون موصول
لان هم مجرور فالمناسب
الوصل (و) ثبت قطعهم لام
الجر عن مجرور هافى قوله
تعالى (مال هذا) الكتاب
بالكهف ومال هذا الرسول
بالفرقان (و) قال (الذين)
كفروا بالمعراج وقال
(هو لاء) القوم بالنساء
وما داهها نحو فبالكم
كيف تحكمون ومالك
لاتأمنوا وما لادعده من
نعمة تحزى موصول وأبو
عمر ويقف في الآية التي
في النظم على ما والكسائي
عليها وعلى اللام ونافع
وابن كثير وابن عامر وعاصم
وحذرة على اللام اتباعا

لرسم وما في الاربعة

لاستفهام (تحين في الامام صل) أي وصل التاء من تحين من قوله تعالى ولات حين مناص في ص كما هو في مصحف الامام (ووهلا) أي غلط قائله وفي نسخة وقيل لا أي لا تصلها بها ولات هي لا النافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث السكامة كما دخلت على رب وتم كذلك واختلاف القراء في الوقف عليها فالكسائي يقف بالهاء لاصالتها والباقون بالتاء وقال أبو عبيد الوقف عندي على لا والابتداء بتحين لاني نظرتهم في مصحف الامام تحين وقال وهذه التاء تزداد في حين يقال هذا تحين (وزنهم وكالوهم) بالمطافين (صل) أي صلها ما حكاه لانهم لم يكتبوا بعد الواو ألفا (كذا من أل) ولو معرفة (وها) والتنبية (وباء) النداء أي كذا (لاتفصل) ما بعد الثلاثة منها بل صله بهم اقراء فورسها وان كانت كلمات مستقلة لشدة الامتزاج نحو الكتاب والرجل والمتقين ونحوها أنتم وهؤلاء وهذا ونحوها أنتم وباء آدم فلا تقف على أل وهاو يا وتبدي بكتاب ورجل ومتقين وأنتم وأولاء ولاوذا وأبها وأدم (تمة) نعما بالبقرة والنساء ومهما بالاعراف ورجع في الحجر موصول وكذا على كل كلمة على حرف واحد نحو بالله

بالابتداء من فصل فيمناسبه الفصل مع كونه هو الاصل ووجه الوصل أن المجرور متصل بحكمه فلائمه الوصل وقد أغرب اليميني حيث قال وقطع لفظهم الساكن الميم وقلوا وصلنا ثابت أيضا في السورتين قال وانما قيدنا بالساكن الميم احتراماً من يومهم الذي فانه موصول اه ووجه غرابته أن هذا فرق عام لفظي لاحكام خاص حقيقي مع أن ميم الاولين ليس ساكني الوصل عند الكل بل فيه اختلاف لبعضهم وأما الوقف فلا فرق أصلاً (ومال هذا الذين هؤلاء) أي وجب قطعهم أو وكذا قطعهم لام الجر عن مجرورها في أربعة مواضع مال هذا الكتاب في الكهف ومال هذا الرسول في الفرقان فالمراد بهما هذا الجنس هذا الواقع بعد مال في الالف الذين كثروا بالعمار ج في الالف هؤلاء القوم بالنساء وعلى وصل لام الجر مجرورها فيمساءداهانحو فالكلم ومالك لا تأمنا وما لاحد عنده فوجه قطع لام الجر هو التنبيه على أنها كلمة برأسها ووجه وصلها بما بعدها تقويتها لانها على حرف واحد ولا نه غير مستقلة ولانها تكتب موصولة بما دخلت عليه غالباً كما هو قاعدة كتابة العربية ثم في هذه الاربعة للاستفهام فالجمهور يعقون اختياراً واضطراراً الاختياراً على اللام اتباعاً للرسم وأبو عمرو يقف في هذه الاربعة على ما والكسائي يقف على ما في رواية وعلى اللام في الأخرى وفي نسخة بعدها ولائها من تمة المسئلة السابقة ولا متعلقة بالقضية اللاحقة وهي قوله (تحين في الامام صل ووهلا) بالف الاطلاق وضم الواو وتشديد هاء مكسورة أي ضعف وغلط قائله وانسب الى الوهل والوهم ناقله وفي أكثر النسخ وقيل لا كما نص عليه الروي واختاره الأزهرى أي وقيل لا وصل أو المعنى لا تصل بل اقطع التاء عن حين لكن تعبيره بقيل مشعر بتضعيفه وهو خلاف ما عليه الجمهور فالصواب الاول وهو مختار الشيخ زكريا وعليه المعقول فتكتب التاء مفصلة من الحاء على هذه الصورة لان حين مناص لا على هذه الكيفية لا تحين (واعلم) أن أبا عبيد قال رسم في الامام يعني مصحف عثمان رضى الله عنه الخاص به لا تحين نص على أن التاء متصلة بتحين وفي رسم المصاحف الخازية والشامية والعراقية التاء مفصلة عن حين خطأ متصلة بالاحكام وذلك لان لات في قول الاكثرين هي لا النافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث السكامة كما دخلت على رب وتم لذلك نقبل رواية وثمة فهي زائدة متعلقة بما قبلها لا بما بعدها والمعنى ليست تلك المدح حين الفرار واختلاف القراء فالكسائي يقف بالهاء لاصالتها والباقون يعقون بالتاء تبعاً لرسوخها فأجمعوا على أنه لا يجوز الوقف على لا ولا الابتداء بتحين وبهذا يظهر صحة نسخة وهلا وانما خالفهم أبو عبيد حيث قال الوقف عندي على لا والابتداء بقوله تحين فيكون قراءه شاذة لانها مخالفة لقواعد العربية في المبني والمعنى وان وجه قراءته بقوله لاني نظرتها في الامام فوجدتها تحين قال وهذه التاء تزداد في حين فيقال هذا تحين كان كذا أو نشد شعرا

العاطون تحين ما من عاطف * والمطعمون زمان أين المطعم

قال الناظم في التشرافي رأيتهم يكتبون في المصحف الذي يقال له الامام مصحف عثمان بن عفان رضى الله عنه لامة موصولة ورأيت به أثر الدم وتبعته فيمأذ كره أبو عبيد فرأيت كذا وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة اه وقال القسطلاني الا كثرون على خلاف ذلك وحلوا ما حكاه أبو عبيد على أنه مما خرج في خط المصاحف عن القياس وأما قول المصري فيث صم النقل عن أبي عبيد أنه وجد ذلك كذلك في مصحف الامام فيكون كافياً في حكم الرسوم فيكون حكمه كحكم غيره اذا لفرق فدفوع لان الفرق هو مخالفة الجمهور مع مخالفة لسان المصاحف فغايبته أن وصله شاذ حيث لم يثبت التواتر في نقله (وزنهم) بالاشباع (وكالوهم صل) بالاشباع أي كتب أرباب الرسوم اذا كالوهم أو وزنهم موصولين أي حكاه لانهم لم يكتبوا بعد الواو ألفا فعدم الالف يدل على أن الواو غير مفصلة فتكون موصولة بخلاف قوله تعالى واذا ما غصوا هم يغفرون في سورة الشورى فان الالف تكتب بعد الواو فيجوز الوقف على غصوا وكذا الابتداء بقوله هم قال ابن الانباري قال أبو عمرو وعادهم وعلى الكسائي والاعمش أي من الاربعة عشر كلهم حرف واحد أي حكاه والاصل كالواهم فذف اللام على حد كائن طعماً ما فحذفت

وربه الامام فيما تقدم
وكذا حينئذ يومئذ ونحو
منسكم وأنزلكموها
وكذا بينوهم بطه وأما قال ابن
أم بالاعراف فموصول ثم في
المنفصلين وقفان على آخر
كل منهما وقف وفي المنفصلين
وقف واحد آخر الثانية
وويكأن الله وويكأنه
موضعان في القصص بوصل
فيهما الباء بالكاف قاله
الداني في مقنعه والشاطبي
في عقيلته ووقف أبو عمرو
على الكاف والكسائي
على الياء وويلك كلمة تندم
وتنبه على الخطأ (واعلم)
أن كل اسم منادى أضافه
المتكلم لنفسه فالياء منه
ساقطة نحو يا قوم اعبدوا
الله ويا قوم اذكروا الله
ورب ارجعون ويا عباد
الذين آمنوا اتقوا ربكم
التياب عبادي الذين آمنوا
ان أرضي واسعة ويا عبادي
الذين أسرفوا على أنفسهم
فالياء فيهما ثابتة بالاتفاق
واختلفت المصاحف في
قوله تعالى يا عباد لا خوف
عليكم وسقطت الياء أيضا
باتفاق في نحو فارهبون
وفاتقون ولا تكفرون
وأطيعون وبالواد المقدس
وثبت باتفاق في نحو واخشوني
ولا تم دعوى وياتي بالشمس
وفاتبعوني بحبيبكم الله
وثبت قراءة لارسمها
بخلاف وادي النمل
فالكسائي يقف بالياء
والباقون يحذفونها والوادي
الايمن بالقصص وبهادي

اللام وأوقع الفعل على هم فصاوا حرفا واحدا لان الضمير المتصل مع ناصبه كلمة واحدة وكان عيسى بن عمرو
يقول كالوهم أو وزنوهم كلمتان أي كل منهما ما وكان يقف على كلاهما وزنووا يبتدئ بهم والمعنى أنه كان
يجوز الوقف على الواو والابتداء بقوله هم لأنه كان يفعل اختيارا بخلاف القراءة أجمع فاتهم لا يجوزون
الوقف على الواو أصلا ولذا قال أبو عبيد والاختيار الاول أي قال مختارا لجهورهم والمعول * ثم اعلم أن في معنى
وزنوهم نحو وزنتها هم وأعطيتك وأزلتنا وأزلتمكموها وأورثتها وأمثال ذلك (كذا من ألوها
وبالافتصل) بالاشباع أي لا تفصل مدخول لام التعريف من أل ولو قرأ به لا كتابة ولا قراءة وكذا مدخول
هاء التنبية وباء النداء وان كانت كلمات مستقلة لشدة الامتزاج بينهما في الصورة ونحو الحد والحق والارض
والآخر ونحو يا أيها ويا آدم ويا بني ونحوها أنتم وهؤلاء وهذا وأمثال ذلك فلا يوقف على أل وياوها
ولا يبتدأ جود حق وأرض وآخرة وأدم وبني وأنتم وأولاء وذافي الأمثلة المذكورة وأمثالها كما يفعله كثير
من جهلة القراء ووقفوا عليها وبدأ بها بعد هذا وقد أخطأ الرومي حيث قال في اعراب البيت وإضافة الياء الى الضمير
العائد الى أل لا لمناسبة بينهما في التعريف فان الصواب أن هاء عطف على ياء وليس تلك الواو علامة ضميمة
الهمزة وفي نسخة بالعكس وهو الاول كما اخترنا لما فيهما من دفع التوهيم كالا يخفى وأيضا من في البيت ليست
زائدة كما قررناه خلافا للرومي ثم قول الناظم كذا انجمول على التشبيه المعنوي بين قوله وصل ولا تفصل لان
مؤاهاما واحدا وان كان بين الامر والنهي خلاف صوري ومما يجب التنبيه عليه أن نعاما مهمما ورمما
موصولة في جميع المصاحف قال ابن الانباري حدثنا خلف قال قال الكسائي نعم احرفان أي كاهتان لان
معناه نعم الشيء وكتب بالوصل أي كلمة واحدة ثم قال ابن الانباري عن الكسائي ومن قطع لم يخطئ أي في
اللفظ بناء على الاصل وان أخطأ من حيث انه خالف الرسم ثم كل كلمة على حرف واحد متصلة اما واولا واما
آخر الخ لاف واو العاطفة نحو بالله ولرسوله وكلمة ربه وحينئذ ويومئذ موصولات ومن كاه موصول
وأزلتمكموها كذلك وان عمل هو موصول وكتبوا ابن أم في سورة الاعراف مفصلا وصورة بينوهم بطه حرف
النداء موصول بالياء وكتبوا صورة الهمزة وامتصه بالنون ومن المعلوم أن في المنفصلين يجوز الوقف على
آخر كل منهما بخلاف المتصلين فإنه لا وقف الا في آخر الثانية وويكأن الله وويكأنه في موضعي القصص بوصل
فيهما الباء بالكاف كما قال الداني في مقنعه والشاطبي في عقيلته لكن وقف أبو عمرو على الكاف والكسائي
على الياء والجهور على آخرهما على وقف رسمهما ومعناه تندم وتنبه على الخطأ فاما يا عبادي الذين آمنوا ان
أرضي واسعة ويا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم فباء الاضافة ثابتة فيهما اتفاقا كما اتفقوا على حذفها
في يا عباد الذين آمنوا اتقوا ربكم في الزمر واختلفوا في قوله سبحانه وتعالى يا عباد لا خوف عليكم في
الزخرف وحذف ياء الاضافة أيضا بعد نون الوقاية كثيرا ونحو قوله تعالى فارهبون ولا تكفرون وان يردن
الرجن وكذا من غير نون الوقاية كقوله متاب وما تب وحمل بسطها كتب الرسم ومنها واخشون فهى
محذوف بالمائدة في الاولى وهى التي بعدها اليوم وثابتة في البقرة وهى قوله واخشوني ولا تم اجماعا فيهما
كتابة وقراءة وأما الثانية في المائدة وهى التي بعدها ولا تشتروا فمحذوف رسمها ويشتهما أبو عمرو وصلا
ومن المحذوفات ما يكون من أصل الكلمة نحو قوله وسوف يؤت الله المؤمنين ويقتض الحق على قراءة الضاد
المجتمعة ونحو المؤمنين بيونس وبالواد المقدس وواد النمل الا أن الكسائي يقف فيه بالياء وبهادي بالروم
الا أن حمزة والكسائي يقفان بالياء وصال الحميم فماتعن النذر الجوار المنشآت الجوار الكس واما قوله ومن
آياته الجوار فمحذوف الياء أيضا لكن أثبتنا نافع وأبو عمرو وصلا وابن كثير في الحالين ثم قوله ذا الابد وكذا
والسماء بنيها بايد فيصم الاخر لان وزنه فعل بمعنى الابد القوة بخلاف أولى الابد لانه جمع يد أصلها يدي
وأما هادو والوباق وواق فمحذوف الياء الا أن ابن كثير يشبهه وقتها والمهتدي بالاعراف ثابتة وفي غيره
محذوفة لكن فيه انحلال كما سبق في ومن آياته الجوار وأمثال ذلك كثير محله الشاطبية الصغرى وهى الرائية

العمى بالروم خمسة

والكسائي يقطان بالياء
والباثون يحذفها وقد عدد
ابن الناطم وغيره المواضع
المتفق على حذف الباء اليها
والمواضع المتفق على اتيانها
فيها وكل واو في الواحد
والجمع ثابتة نحو ورجو
رحمة و يعفو عن كثير
وبنو اسرائيل ويحيا الله
ما شاء وصالح النار وصالح
الخيم الأربعة مواضع
حذفت فيها الواو الواحد
وهو ويدع الانسان بالشر
ويح الله الباطل ويوم يدع
الداعي وسندع الزبانية
(ورجت) ربك في موضعي
(الزخرف بالناء) لا بالهاء
(زبره) أي كتبه عثمان
رضي الله عنه وزبر أيضا
بالتاء ورجت الله في
(الاعراف) بالنقل
والا كتفاء بحركة اللام
عن همزة الوصل وفي
(روم) أي في الروم وانظر
الى آثار رجعت الله (هود)
من قوله رجعت الله وبركانه
ورجت ربك في (كاف)
أي كهي عص ذ كر رجعت
ربك ورجعت الله في (البقرة)
من قوله تعالى أوائل
برجون رجعت الله وما عدا
هذه السبعة ترسم بالهاء
وأبو عمرو وابن كثير
والكسائي يفتون بالهاء
كسائر الهاءات الداخلة
على الاسماء كفاطمة
وقائمة وهي لغة قريش
والباثون يفتون بالتاء
تغليبا لجانب الرسم وهي

من جهة الرسم والكبرى من جهة اختلاف القراء حذفت الواو من لام الفعل من غير جازم في أربعة مواضع
يدع الانسان بالشروع ويوم يدع الداع وسندع الزبانية وليس منه قول لعبادي يقولوا التي كما
في بعض مصاحف العوام فانه خطأ عظيم في هذا المقام وصالح المؤمنين فالحذف اتفاقا على خلاف في كونه
جما أو مفردا أريد به الجنس ثم اعلم أنه كان مكى يقول في نحو يقض الحق بانه لا ينبغي للقارئ أن يقف عليه
لانه ان وقف على الرسم خالف الاصل وان وقف على الاصل خالف الرسم قال الحافظ أبو عمرو والداني وكان أبو
حاتم سهل بن محمد وغيره من النحويين لا يجيزون الوقف على ذلك الا بربما حذفت وهو القياس في العربية قال
على أن الائمة على خلاف ذلك والقراءة سبعة متبعة اه وفيه بحث لا يخفى اذ لم يثبت القراءة بالوقف عن
المصاحبة في مثل تلك الكلمة لا مقطوعة ولا موصولة وانما ثبت على خلاف القياس رسم الكتابة فالتحقيق
ما قاله المكى حيث لا ضرورة في العدول عن الدراية من غير ثبوت الرواية قال المصري فان قلت كيف يوقف
على نحو يحي الارض قلت يوقف على ذلك برد الباء لانها حذفت من الكتابة لكرهاه الجمع بين صورتين
منهتين واكتفاء بالكسرة التي قبلها وما حذفت لذلك لم يحذف في الوقف بل يرد ما حذفت والله أعلم قلت
يرد عليه أن هذا خلاف ما أجمع عليه القراء وكان اختيار بعض النحاة في هذا الاكتفاء على أن عروض
السكون في الوقف لا يقع حكم كسر ما قبلها ولا يجوز النجاة أيضا اجتماع الساكنين حينئذ حيث لم يعتبروا
بالمعارض (ورجت الزخرف بالناء) برفع رجعت ونصبها أي رسم عثمان رضي الله عنه أو كتب أهل
الرسم بالتاء الجرورة لفظ رجعت في سورة الزخرف وكذا (في الاعراف) روم هو د كاف البقرة) يحذف العاطف
في السك للوزن والنقل والا كتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل في الاعراف وضبط هود وكاف بالفتح
لانهم اسما سورتين وأما قول الروي واطافة الاعراف الى الروم والكاف الى البقرة لفظا لادنى الملازمة
فمعمول على عدم الملاحظة لما قدمناه من حسن المقابلة * ثم اعلم أن هاء التأنيث في المصحف الكريم
ينقسم الى مارسم بالهاء وهو المسمى بالتاء المر بوظة والى مارسم بالتاء وهو المسمى بالتاء الجرورة فاما مارسم
بالباء فان الوقف عليه بالهاء مما اتفق عليه القراء وهو الموافق لقاعدة الكتابة العربية وأما مارسم بالتاء فانه
مما اختلف في الوقف عليه فابن كثير وأبو عمرو والكسائي يفتون بالهاء كسائر الهاءات الداخلة على الاسماء
من نحو فاطمة وقائمة اجزاء الهاء التأنيث على سبيل واحد وهي لغة قريش يترتب عليه أيضا ماله الكسائي
وكذا جواز الروم والاشمام وعدمهما للسك والباثون يفتون بالتاء تغليبا لجانب الرسم وهي لغة طي فلا بد
للقارئ من معرفة مارسم بالتاء والهاء ليتجرب في جميعهما الصواب في الاداء وقد خص الناطم مارسم من
ذلك بالتاء لقلته ويعرف ما عداها بكثرته ومجموع ما ذكره من رجعت سبعة لانها في الزخرف موضعان
أهم يقسمون رجعت ربك ورجعت ربك بخبر مما يجمعون والعموم يفهم من اطلاق الناطم ومن الاضافة
الجنسية وفي الاعراف ان رجعت الله قريب من المحسنين وفي الروم فانظر الى آثار رجعت الله وفي هود رجعت
الله وبركانه وفي مريم ذ كر رجعت ربك عبده زكريا وفي البقرة برجون رجعت الله وما عدا هذه السبعة
بالباء نحو قوله تعالى لا تقنطوا من رحمة الله (نعمتها ثلاث نحل ابرهم) بفتح الراء والهاء بلا ألف لغة في ابراهيم
كما صرح به صاحب القاموس فلا يحتاج الى قول برهان الدين الحلبي في شرحه للمقدمة حذفت منه
الالف والياء لانه اسم أعجمي والعرب اذا عتبه تخالف بين ألفاظه للغة وينضم الى ذلك ضرورة الوزن اه
وفي جملة معر بانظر لا يخفى والمراد به سورته وثلاث بالرفع عطف على نعمتها يحذف العاطف والمفهوم من
كلام الشج زكريا أنهم مأمونون بان حيث قال وزر بالتاء أيضا نعمتها ولا يصح قول الروي انه نصب على
الظرفية اذ ليس في الكلام ما يصلح أن يكون ظرفا له وجعله ظرفا لقول نعمتها نحل بالمعنى لان ضمير نعمتها
راجع الى البقرة * والحاصل أن لفظ نعمت رسم بالتاء في احد عشر موضعا في البقرة واذا كروا نعمت الله
عليكم وما انزل عليكم وفي النحل ثلاث مواضع وبنعمت الله هم يكفرون ويعرفون نعمت الله واشكروا

لغة طي وجبر واختلفوا
 في التاء الموجودة في الوصل
 والهاء الموجودة في الوقف
 أيتهما الأصل للآخرى
 فذهب سيدي وجماعة
 إلى أن التاء هي الأصل
 مستدلين بجريان الأعراب
 عليها دون الهاء وبأن
 الوصل هو الأصل والوقف
 عارض قالوا وإنما أبدت
 هاء في الوقف فسرقا بينها
 وبين التاء في عفر ريت
 وملكوت وقال ابن كيسان
 بل للفسوق بينهما وبين تاء
 التأنيت اللاحقة للفعل
 نحو خرجت وضربت وذهب
 آخرون إلى أن الهاء هي
 الأصل فلذا سميت هاء
 التأنيت لأن تاء التأنيت
 إنما جعلوها تاء في الوصل
 لأنها حينئذ تتعاقبها
 الحركات والهاء ضعيفة
 تشبه حروف العلة لثقلها
 فقلبوها إلى حرف يناسبها
 مع كونه أقوى منها وهو
 التاء وزر بالتاء أيضا
 (نعمتها) أي البقرة من
 قوله تعالى واذكروا نعمت
 الله عليكم ونعمت الله
 (ثلاث) أخيرات في (نخل)
 في قوله تعالى ونعمت الله
 هم يكفرون ويعرفون
 نعمت الله واشكروا نعمت
 الله وفي (إبراهيم) أي إبراهيم
 (معا) أي في موضعين منها
 آخرين وهما بدلوا نعمت
 الله كفرا وان تعدوا نعمت
 الله لا تحصوها فقوله
 (أخيرات) صفة لثلاث
 النخل وموضعي إبراهيم

نعمت الله وفي إبراهيم موضعان بدلوا نعمت الله كلرا وان تعدوا نعمت الله لا تحصوها واليهما أشار بقوله
 (معا أخيرات) عقود الثاني هم ضبط أخيرات بالنصب على الحال من مجموع ثلاث نخل وموضعي إبراهيم
 احتراز من أوائل النخل وأول إبراهيم وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي وهن أخيرات وقال ابن المصنف
 أخيرات صفة لثلاث النخل وموضعي إبراهيم الأخيرين اه ولا يخفى أن الأخيرين في قوله ليس في محله
 واحتراز به عما في أول النخل وان تعدوا نعمت الله لا تحصوها وعما في أول إبراهيم اذكروا نعمت الله عليكم ثم
 ضبط قوله عقود الثاني بضم الدال وفتحها والضم هو الاتم على أنه عطف على ثلاث والمراد بالعقود سورة
 المائدة ووقع نعمت فيها في موضعين والمراد هنا الثاني المقرون بهم بتشديد الميم الساكن وقفا أي بقوله هم
 يعني في قوله اذكروا نعمت الله عليكم اذكروا وأما ما في نسخة بدلهم ثم يفتح المثلثة أي هناك كما نقله
 الشيخ زكريا فهو تعجيف للبعني وتخفيف للامعني وأغرب من هذا ما ذكره البني من أن في بعض النسخ
 ثم بضم التاء أي ثم لقمان (لقمان ثم فاطر كالطور) برفع لقمان وفاطر وفي نسخة بنصبهما على منوال ما سبق
 في عقود لعل وجه النصب على نزاع الحافظ أو على أنه مفعول زبر كما تقدم وكذا قوله (عمران لعنت بها
 والنور) إلا أن قوله لعنت مبتدأ منقطع عما قبله والنور مجرور عطفا على ضمير الجور وفيه الرجوع إلى
 عمران المراد به سورة من غير تأكيد بالمفصل على مذهب البعض من الكوفيين وجمع من البصريين
 وهو مختار المتأخرين من القراء والمفسرين كحقيقته في الحاشية المسماة بالجماليين للعللين عند قوله تعالى
 تسألون به والارحام حيث قرأ حزة بالجر * والحاصل أن في لقمان عند قوله تعالى في البحر بنعمت الله وفي
 فاطر نعمت الله عليكم هل من خالق غير الله وفي الطور فما أنت بنعمت ربك وفي آل عمران واذكروا نعمت
 الله عليكم اذكروا نعمت الله بالهاء مسطورة نحو قوله وأما بنعمة ربك فحدث ثم أخبر أن اللفظ لعنت مرسوم
 بالتاء في موضعين في آل عمران فجعل لعنت الله على الكاذبين وفي النور والخامسة أن لعنت الله عليه هذا
 وعبارة الفاظ قاصرة عن المراد بما في سورة آل عمران حيث أطلقها ولم يقيدها بغير المقصود منها إذ جاء
 فيها أيضا أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله وهو بالتاء المربوطة فليس المراد عموم ما فيها كما سبق في رجت
 الزخرف مع أن المتبادر من إطلاقها العموم فرحم الله الشاطبي حيث تفلن لها وقيد في الرائية بقوله
 * فجعل لعنت الله ابتدرا * مع الأشعار بأنه هو الواقع في أولها ثم ما عداهذين قبل الهاء كقوله تعالى أولئك
 عليهم لعنة الله * (وامرأت يوسف عمران القصص) * بتنوين امرأت على أنه مبتدأ أو بنصب يوسف وعمران
 على الظرفية أي الكائنة فيهما وكذا القصص وسكن بالوقف والمفهوم من شرح الشيخ زكريا أن امرأت
 منصوبة مضافة حيث قد روي بفتح الدال وقال البني مرفوع بالابتداء وخبره محذوف تقديره ومنها امرأت أي
 ومن الكلمات المرسومة بالتاء كلمة امرأت وقوله يوسف مبتدأ خبره محذوف أي محلها سورة يوسف وقوله
 عمران القصص معطوفان على يوسف وحرف العطف محذوف للوزن وأغرب الروي حيث جعل امرأت
 مضافة إلى يوسف وهو مضاف إلى عمران وهو إلى القصص بناء على أن الإضافة لا تدني الملائمة ووجه الغرابة
 لا يخفى على ذوي النسي وبسبب هذا عموم موضعي يوسف مما قدمناه في رجت الزخرف فتدبر
 (تحرير معصيت بقدم معيخص) فحريم منصوب أيضا على الظرفية أو على المفعولية والمراد به سورة التحريم
 ومعصيت منقولة لكونها مبتدأ أو جزؤه حكايه لأنها وردت في القرآن مجرورة ويخص بصيغة المجهول
 ويجوز تذكيره باعتبار لفظا قد سمع وتأنيده باعتباره سورة والمعنى أن امرأت مرسومة بالتاء في سبع
 مواضع امرأت العزيز يترادف وامرأت العزيز الآن كلاهما يوسف واذ قالت امرأت عمران في آل
 عمران وقالت امرأت فرعون في القصص وامرأت نوح وامرأت لوط وامرأت فرعون في التحريم وما
 سواها بالهاء والقاعدة الكلية أن المرأة المذكوقة مع زوجها مرسومة بالتاء وغسبها بخلافها كما في قوله

احتراز عما في أولهما

وزر بالتاء نعمت الله في
(عقوداثنان) أي في ثاني
العقود الذي فيه (هم) من
قوله اذ كروا نعمت الله
عليكم اذ هم قوم وفي نسخة
بدل هم ثم أي هناك وزر
بالتاء نعمت في لقمان (ثم)
في (فاطر كالطور وعمران)
أي كما في الطور وآل عمران
من قوله تعالى في الأولى
ألم تر أن الفلك تجرى في
البحر بنعمت الله وفي
الثانية والرابعة نعمت الله
وفي الثالثة فما أنت بنعمت
ربك وما عدا هذه الاحدى
عشرة مرسوم بالهاء ووزر
بالتاء (لعت بها) أي
بال عمران (والنور) من
قوله تعالى في الأولى فنجعل
لعنت الله على الكاذبين ومن
قوله تعالى في الثانية
والخامسة أن لعنت الله
عليه وما عداهما مرسوم
بالتاء (و) زر بالتاء
(امرأت) اذا اضيغت لزوجها
وذلك في قوله تعالى امرأت
العزير في موضعي (يوسف)
وفي قوله امرأت (عمران)
في آل عمران وفي قوله
امرأت فرعون في (القصص)
وفي قوله امرأت نوح
وامرات لوط وامرات
فرعون في (تحریم) أي
التحریم وما عدا هذه السبعة
مرسوم بالهاء ووزر بالتاء
(معصيت) من قوله تعالى
معصيت الرسول في موضعين
(بقدر سمع شخص) ذلك وزر
بالتاء (شجرت) من قوله

تعالى وان امرأه ظاقت ثم أخبر أن اللفظ معصيت مخصوص بموضع قد سمع ويشناجون بالاثم والعدوان
ومعصيت الرسول فلا تنجوا بالاثم والعدوان ومعصيت الرسول ولا ثالث لهما ويسئل لهاد العموم من
اطلاقها (شجرت الدخان سنت فاطر) بجر الدخان على الاضافة بمعنى في ويجوز نصبه على الظرفية بنزع
الخافض وأسكن تاء سنت ضرورة وهي مضافة الى سورة فاطر (كلا والانفال وأخرى غافر) فقوله كلا
حال من سنت الواقعة في فاطر والانفال بالنقل عطف على فاطر وأخرى أي وسنت أخرى هي في غافر
فاخرى في محل جرو غافر بدله وفي بعض الاصول وحرف غافر بالجر مضافا والمعنى وكذلك قوله ان شجرت
الزقوم في سورة الدخان مرسومة بالتاء بخلاف غيرها كقوله تعالى الزقوم انما شجرة وكذلك سنت في
خمس مواضع مرسومة بالتاء ثلاثة في فاطر الاسنت الاولين فلن تجد اسنت الله تبارك وتعالى وتجد اسنت الله
تعالى والى هذه الثلاثة أشار بقوله كلا وفي الانفال مضت سنت الاولين وفي غافر سنت الله التي قد دخلت في
عباده ونحسرها للكافرين وهي آخر السورة لكن قول ابن المصنف أخرى غافر أي آخرها غير مستقيم
للفرق بين الآخر والآخرى كما لا يخفى على ذوي النهى ومع هذا هو بيان لمحله لا احتراز عن أوله أو آخره لعدم
تحقق تعدده ثم ما عدا هذه الخمسة بالهاء كقوله تعالى سنة من قد أرسلنا ثم كان حقه أن يذكر سنة أولا
لكونها من الالفاظ المكررة ثم يذكر شجرت الدخان فانها من الكلمات المفردة والاعتداد بعينه ارتكاب
الضرورة (قرت عين جنت في وقعت) أي وكذلك رسم بالتاء قوله تعالى حكاية عن امرأة فرعون قررت عين
لي ولك في القصص وبالإضافة الى لفظ عين احتراز عن المضاف الى عين في قوله تعالى قررة عين في الفرقان
ومن قررة عين في السجدة وريحان وجنت نعيم في سورة الواقعة التي أولها اذا وقعت بخلاف غيرها نحو جنة
الخلد (فطرت بقيت) بسكون التاء فيهما (وابنت) بالتثنية (وكلت) ولو قال كلمة كان أكثر سلاسة أي وكذا
رسم بالتاء فطرت الله بالروم وبقيت الله خبير لكم في هود ولعله اكتفى باللفظ عن القيد بعدم التثنية
أول وجودها كذلك في هود فخرج ببقية البقية المنونة في قوله تعالى وبقية مما ترك آل موسى وأل ببقية
ومريم ابنت عمران في التحريم ولم يقع غيرها ونمت كلمت ربك الحسنى في الاعراف بقوله (أوسط الاعراف)
بالنصب على الظرفية وغيرها بالهاء نحو قوله تعالى وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا لكن
كلمت التي في الانعام بالتاء أيضا لأنه مندرج في ضمن قوله (وكل ما اختلف * جمعا وفردا فيه بالتاء عرف)
بصيغة الجاهول فيهما فلهذه قاعدة كلية تحتها أفراد جزئية وهي كل ما اختلف القراء في أفرادهم وجعله قراءة فانه
يكون في رسم القرآن بالتاء كتابة والمراد أن مفردة أيضا بالتاء اذ لا خلاف في أن الجمع المؤنث السالم يكون
بالتاء سواء فيه الرسوم القرآنية وقواعد كتابة العربية ولذا أجمع القراء في الوقف عليها بالتاء واختلفوا
في مفرداتها ونحوها اثنا عشر موضعا وذلك قوله تعالى ونمت كلمت ربك صدقا وعدلا في الانعام قرأها بالتوحيد
عاصم وحزرة والكسائي وكذلك حقت كلمت ربك على الذين فسقوا أول يونس قرأها بالتاء في الانعام يربافع
وابن عامر واختلف المصاحف في ثاني يونس الذين حقت عليهم كلمت ربك لا يؤمنون وكذلك حقت
كلمت ربك على الذين كفروا في الطول والقياس فيهما التاء اذ قرأها غير نافع وابن عامر بالتوحيد وآيات
للسائلين في سورة يوسف قرأها ابن كثير بالأفراد ألقوه في غيابة الجب وان يجعلوه في غيابة كلاهما في
يوسف أيضا قرأها غير نافع بالتوحيد ولو أنزل عليه آيت من ربه في العنكبوت قرأها بالأفراد ابن كثير
وأبو بكر وحزرة والكسائي وهم في الغراف آمنون في سباق قرأها بالتوحيد وحزرة فهم على بينة منه في فاطر
قرأها بالأفراد ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحزرة وما يتخرج من غرات من أكلهما في فصلت قرأها بالتوحيد
ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وحزرة والكسائي وجالت صفر قرأها بالأفراد أي سورة والافهسي جمع حقيقة
حفص وحزرة والكسائي * ثم اعلم انهم اختلفوا في التاء الموقوفة في الوصل والهاء الموقوفة في الوقف أيتهما
الاصل لاخرى فذهب سيبويه وجماة الى أن التاء هي الاصل مستدلين بجر بان الاعراب عليهم ادون الهاء

في (الدخان) و (سنت) باسكان التاء من قوله تعالى سنت الاولين وسنت الله تبديلا وسنت الله تعويلا في (فاطر كلا) أى في حالة كون كل منهما في فاطر (و) من قوله سنت الاولين في (الانفال و) من قوله تعالى سنت الله التي قد دخلت من (حرف غافر) أى آخرها أى في آخر غافر وزبر بالتاء (قوت عسين) لذلك في القصص و (جنت) من قوله و جنت نعيم (في) اذا وقعت و (فطرت) من قوله فطرت الله في الروم و (بقيت) من قوله بقيت الله خير لكم به و (وابنت) من قوله تعالى و مررت ببيت عمران في التحريم و (وكانت) من قوله تعالى و كانت كلمت ربك الحسنى في (أوسط) الاعراف و كلما اختلف جمعاء و فردا فيه بالتاء عرف) أى رميم به و اذ ذلك في قوله تعالى آيات لسانين بيوسف قرأها ابن كثير بالتوحيد والباقيون بالجمع وفي قوله فيها أيضا ألقوه في غيابات الجب وأن يحولوه في غيابات الجب قرأها نافع بالجمع والباقيون بالتوحيد وفي قوله تعالى لولا أنزل عليه آيات من ربه بالعنكبوت قرأها ابن كثير وشعبة و حجة والكسائي بالتوحيد والباقيون بالجمع وفي قوله وهم في الغرقات آمنون يسبق قرأها حجة بالتوحيد

وبان الوصل هو الاصل والوقف عارض قالوا وانما أبدلت هاء في الوقف فرقا بينهما وبين التاء التي في علمريت و ملكوت وقال ابن كيسان بل فرقا بينهما وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو خرجت وضربت وذهب آخر و ن الى الهاء والهاء هي الاصل ولهذا سميت هاء التأنيث تاء التأنيث وانما جعلوها تاء في الوصل لانها حينئذ يتعاقبها الحركات والهاء ضعيفة لشبهها بحروف العلة لخفاها فاقبلوها الى حرف يناسبها مع كونه أقوى منها وهو التاء وما يجب التنبيه عليه أن قوله يا أبت مرسوم بالتاء والشاى يفتحها ويقف عليها بالهاء واقفه ابن كثير وكذلك هيئات مرسوم بالتاء ووقف عليها البرزى والكسائي بالهاء وكذا مرصات ولات واللات وذات ووقف عليها الكسائي بالهاء وقد نظمته في بيت وقلت شعر

واللات مع لات كذب مرضاة * وبأبت وذات مع هيئات

* (وابدأ بهم الوصل من فعل بضم) * مع ضم الهمزة لـ كن لامطلقا في جميع الاحوال بل كما قال * (ان كان ثالث من الفعل بضم) * بصيغة المجهول خبر كان أى مضموما (اعلم) أن الهمزة في أول الكلمة اما همزة قطع وهي التي تثبت وصلها واما همزة وصل وهي التي تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج قال ابن المصنف ووقع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل فلذلك حصر الناظم مواضع همزة الوصل ليعلم بذلك ان ما عداها همزة قطع اه وفيه بحث لا يخفى والظاهر ان همزة الوصل أكثر وجودا من همزة القطع في الكلام لأن الضابط في همزة الوصل أقرب وأظهر فلذا اختار بيانها ومن المعلوم أن الابتداء لا يمكن إلا بتحرك فأول الكلمة ان كان متحركا فظاهر وان كان ساكنا فاحتاج الى همزة الوصل وسميت همزة وصل لانها يتوصل بها الى النطق بالسالك ولذا سماها الخليل سلم اللسان ثم همزة الوصل توجد في الاسماء والافعال والحروف ومن شأنها أن لا تكون في مضارع مطلقا ولا في ماضى ثلاثى كما مر أو ر باعى ككرم بل في الخماسى كإطلاق والسادسى كاستخرج وحكمها في الماضى المعروف بالكسر لا غير وأما في المجهول فلا يكون الا مضموما وأما الامرا الحاضر ففيه تفصيل كذا كره الناظم بتقديم حكم الافعال لان همزة الوصل في الافعال بالاصالة وأمر بالابتداء همزة الوصل مضمومة من فعل الامر اذا كان ثالثه مضموما ماضيا لازما لا عارضا كما سيأتى نحو انتظار واعد ونامع اعدل عن الكسرة الى الضمة مع أن الاولى هي الاولى لكونها الاكثر في همزات الوصل لثلاثي لم يخرج من الكسرة الى الضمة والحال أن لا عبارة بالسالك بينهما حيث انه ليس بمحاجز ولمناسبة عين الفعل وأما ان كان ثالثه مكسورا كسر الا زما أصليا أو مفتوحا فابتدى به مكسورة على أصلها نحو اضرب واذهب وأشار الى ذلك بقوله (وا كسره حال الكسر والفتح وفي) أى وا كسر الهمزة حال كسر ثالث الفعل أو فتحه أما وجه كسره في مكسورة فهو لمناسبة بينهما كما في ضمهم مع مضمومة وأما وجه كسره في مفتوحه فالجمله على مكسورة كنفيره في اعراب المثني والجمع كذا ذكره الشيخ زكريا والظاهر لدفع الاشتباه في بعض الصور باعتبار بعض الصيغ ولأن همزة القطع غالباً تكون مفتوحة فلا بد من ظهور والمقابلة وأما اذا كان ثالث الفعل مضموما ماضيا غير لازم بان يكون عارضا لا عللا كسره أيضا نحو امشوا فان أصله امشيوا نقلت ضمة الياء الى الشين بعد سبب حركتها فالتقى سا كان فذفت الياء فصار امشوا وكذا قوله انتوني وقد ذهب ابن المصنف وتبعه الشراح الى حصر تصور الامثلة تحتها بالاوامر من الثاني المجرد ولعلمهم غفلا وعين أنه كذلك حكم الامر طلقا والماضى من الثلاثي المزيد ما عدا باب الافعال فان همزته مطلقا قطعية سواء كان ذلك الفعل الماضى معلوما أو مجهولا نحو اجتمعت واجتنت واستكبروا وغنوا واشترى واتخذناهم نضرا بالان قرأ بالانخبار ونحو انطلقوا واستغفروا وبعد ذلك التعميم أشار الناظم حيث قال ثالث من الفعل ولم يقل عين الفعل فافهم وقال الشيخ زكريا وابدأ ووجوب بالرفع أشار الى الخلاف الواقع في نحو قل ادعوا الى الوصل كما بينه الشاطبي رحمه الله بقوله وذلك أولى الساكنين لثالث * بضم لزوما كسره في ندخلا ثم قول الناظم وفي حرف جمد دخلها قوله (لاسماء غير اللام كسره وفي) بتشديد الياء سكن وقفا أو خففت فهو

والباقيون بالجمع وفي قوله
فهم على بينات منه بطاهر
فأرأها نافع وابن عامر وشعبة
والكسائي بالجمع والباقيون
بالتوحيد وفي قوله جالات
صفر بالمرسلات قرأها
حطص وحزة والكسائي
بالتوحيد والباقيون بالجمع
وفي قوله وتعت كلمات ربك
صدقا وعدلا بالانعام قرأها
عاصم وحزة والكسائي
بالتوحيد والباقيون بالجمع
وفي قوله وكذلك حقت
كلمات ربك بأول يونس
قرأها نافع وابن عامر بالجمع
والباقيون بالتوحيد
واختلفت المصاحف في ثاني
يونس ان الذين حقت عليهم
كلمات ربك وفي قوله في
الطول وكذلك حقت عليهم
كلمات ربك وفي القياس
فيهما التاء قرأهما نافع
وابن عامر بالجمع والباقيون
بالتوحيد (وإبدأ) وجوبا
(همز الوصل من فعل
يضم) أي مع ضم الهمزة
(ان كان ثالث من الفعل
يضم) ضمما لازما ولو تعديرا
نحو وانظر واخرج وادع
ونحو اغزى يا هذا إذا صله
اغزى نقلت كسرة الواو
الى الزاي قبلها بعد سلب
حركتها فالتى سا كان
فحذفت الواو بخلاف نحو
امشوا فإنه يجب كسر
همزته كما يعلم مما ياتي لان
ضم ثالثه عارض إذا صله
امشوا بكسر الشين نقلت
ضمة الياء الى الشين بعد
سابق حركتها فالتى سا كان

فعل بمعنى واف أي نام والمعنى كسر الهمزة فيها نام بخلافها في لام التعريف فأنفق طلبا للخطبة فيما يكثر دوره
وغيرها مجرور على انه نعت لاسماء أو منصوب على الاستثناء والمراد باللام التعريف وكسرها مرفوع
على أنه مبتدأ وضميرها راجع الى الهمزة في أول الاسماء وخبره وفي وفي الاسماء متعلق بكسرها واللام في
الاسماء متحركة منقولة اليها من الهمزة بعدها حيث أدربت الهمزة واكتفى بحركة اللام عن همزة الوصل
فالمعنى ان همزة الاسماء كلها مكسورة غير همزة لام التعريف فأنها تكون مفتوحة دائما طلبا للخطبة فيما
يكثر دوره واستثناء لام التعريف من الاسماء استثناء منقطع لانها حرف لاسم ومن ثمة قال ابن المصنف ليس
مستثنى منها بل من قوله واكسره يعنى من ضميره أي واكسر الهمزة فيها ذكر غير همزة لام التعريف وفيه
بعد من حيث اللفظ كما قال زكريا

(ابن مع ابنه امرئ واثنين * وامرأة واسم مع اثنتين) *

فقوله ابن الجربل بدل من الاسماء كذا كره الشيخ زكريا أو عطف بيان وهو الاظهر فالمراد بالاسماء الالمانية وأما
قول الروي وفي الاسماء خبر مقدم لقوله كسرها وفي ابن عطف على قوله وفي الاسماء فليس في محله بل خطأ
من جهة المبنى وكذا من طريقه المعنى أما المبنى فلانه يلزم منه عيب في كلام الناطم وهو الايطاء بخلاف
ما قدمناه في تحقيق المبنى وأما المعنى فلان الاسماء المكسورة الهمزة محصورة عند المصنف في الاسماء المذكورة
فلا يصح النعاطف بينهما على الطريقة المسطورة وأيضاً لا يصح حل الاسماء على العموم ويكون العطف
من قبيل التخصيص لان جميع همزات الاسماء ليست موصولة ولا كلها مكسورة وكأن الشيخ أراد بالاسماء
ما فيه الهمزة المكسورة السماعي فلا بد عليه القياس وهو كل مصدر بعد ألف ففعله أربعة أحرف فصاعدا
كلا فتعال والانفعال والاستفعال كما ورد في القرآن أولم يرأ ولانه اكتب في عيائهم من كسرها همزة في الفعل
كسرها همزة في مصدره بالقياس وأما تنفس الهمزة بالاسماء بالصادر من نحو ابتغاء الفتنة واختلاف الليل
والنهار وانتقام فليس في محله لاسم سبق من تحقيق المرام وأما سائر الاسماء فتحذف الالف في أولها فتكون مفتوحة
كأدم أو مكسورة كإبراهيم أو مضمومة كأجاج وقد يقال ان هذا كله يندفع بان الضمير في كسرها الى همز
الوصل لا الى الهمزة مطلقا ثم ما اختاروا الناطم من ان التعريف باللام وحده والهمزة زائدة اذ لو كانت مقصورة
لم تحذف كما لا تحذف همزة أم وأن هو مذهب سيبويه وأكثر النحاة خلافا لما ذهب اليه الخليل من أن ال حرف
ثاني تفيد التعريف لانهم من خصائص الاسماء وتفيد معنى فيها وهي بمنزلة قد وهى في الافعال وذلك تناسي
فكذلك هذه أقول ولعل وجه حذف همزة كسرة الاستعمال * والحاصل أن الناطم يريد همزة الوصل في
السماعي وهو عشرة أسماء وقد ذكر سبعه منها للورد وهى في القرآن الا أنه ترك باقيها لضرورة النظم كما قاله
المصري وسبقه الروي منها ابن وأصله بنو يفتحين لقولهم في تكبيره أبناء وأفعال في الاصل جمع فعل نحو
بناء وأبناء وخبر وأخباراً على بان استعمل الضمة على الوارد وحذف اللام لالتقاء الساكنين وأسكن الاول
وأدخلت عليه همزة الوصل ومنها ابنة وأصله بنوة كشجرة وهى مؤنثة ابن فحكمها حكمه ومنها امرؤ
للمذكر وامرأة للمؤنث وفيهما لغة أخرى مرؤ ومرأة وانما أدخلوا الهمزة عليهما وان كانا من جنس واحد
ان لامهما همزة ويلحقهما التخفيف فيقال امرأة ومرة فجر يا مجرى ابن وابنة ومنها اثنان للمذكر واثنان
للمؤنث وأصلهما اثنيان وثنيان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي فحذفت اللام وأسكنت التاء
وجيء همزة الوصل ومنها اسم وأصله سمويوزن فنو وصنو فحذفت الواو لاستعجالهم تعاقب الحركات الاعرابية
عليها ونقل سكون الميم الى السين لتعاقب تلك الحركات عليها وأتى همزة الوصل وهذا مذهب البصريين
وفيه أن الة المذكورة منقوضة في دول اللهم الا أن يقال بان استعمال الاسم أكثر من اللو والطراد الة غير
لازم وأما مذهب الكوفيين ان أصله وسم أي علامة لان الاسم علامة للمسمى ويعرف هو به والمختار مذهب
البصريين لقولهم في تكبيره أسماء لا أو سام وفي تصغيره سمي لا أو سم وعذا سناد الضمير المرفوع المنحرف

لغذفت الياء ويجوز في ضم
همزة نحو اغزوا اشمامه
بالكسر بان ينحو بالضم
نحو الكسرة (واكسره)
أي الهمز (حال الكسر
والفتح) لثالث الفعل نحو
اضرب وارجع وامش
واذهب واعلم وانطلق
واستخرج وابتدئ بهمزة
الوصل فيما ذكر مكسورة
ليتوصل بها إلى النطق
بالساكن ومن هنا سميت
همزة وصل ولذلك سماها
الخليل سلم اللسان ووجه
الضم في مضموم ثالث
الفعل وكسره في مكسوره
المناسبة فيهما وطلب الخفة
ووجه كسره في مفتوحة
الجله على مكسوره كظيره
في اعراب المثني والجمع
وذكر ابن الناطم هنا فوائد
لا يفتقر إليها المشرح (وفي
الاسماء) الآية بدرج
الهمزة والاكتفاء بحركة
اللام عن همزة الوصل
(غير اللام) أي لام
التعريف (كسرهما) أي
كسر الهمزة قبلها (وفي)
أي تام بخلافها في لام
التعريف فانها تنقص طلبا
للخفة فيما يكسر دوره
واستثناء لام التعريف
من الاسماء استثناء منقطع
لانها ساحف للاسم ومن ثم
قال ابن الناطم ليس مستثنى
منها بل من قوله واكسره
يعني من ضميره أي واكسر
الهمزة فيها فيما ذكر غير
همز آل المعرفة وفيه بعد من
يجب اللفظ وقدين الناطم

سميت لاوسمت كوعدت قال ابن الناطم ومنها است وأصله سنة يكمل لتكسيرة على أنسائه وأهمله الناطم
لان البيت لم يسعه قلت الصواب في الاعتذار أن يقال لعدم وروده في الكتاب لاسيما وذكر مستحسن عند
أولى الابواب وأما قول خالد وينبغي أن يزيد آل الموصولة وأيم امة في أيمن فان قالوا هي أيمن لغذفت اللام قلنا
وابن هوابن فزيد الميم وحكمهما مع ما ذكرنا الكسر ومنع لام التعريف الفتح فالجواب أن لام التعريف
يشمل نوعيه وأيم لم يجز في القرآن العظيم وكذا ابنهم مع أنه علم حكمه من ابن فان الميم زائدة لا نوكيد والمبالغة
كفي زرقم معنى الازرق ومراد المصنف بيان ما في الكتاب والله أعلم بالصواب وأما قول ابن المصنف وقد تبعه
الرومي لو قال الناطم مكان كسرهما أي وفي لوفى فدفع كالا يخفى على أرباب الوفا لعدم وجود الاستثناء وقال
الشيخ زكريا ذكر ابن الناطم هنا فوائد لا يفتقر إليها المشرح قلت وهو كذلك ولذلك أعرضت عما فيه من
المغلوقة والمفتوح (وحاذر الوقف بكل الحركة) الجار متعلق بالوقف وهو مفعول وحاذر أمر بمعنى احذر على
المبالغة فان المبالغة اذالم يصح منها المبالغة فهي للمبالغة والمعنى احذر الوقف بنسب الحركة كما يطعمه جهال
القراء في نحو تب * ثم اعلم أن الوقف لغة مصدر وقلت الدابة وقفنا حيثما وقفنا وقفت هي وقفنا فهو لازم ومتعد
والفرق بينهما بالمصدر كرجع رجعا ورجوعا وصعد صعدا وصعودا واصطلاحا قطع الكلمة عما بعده ان كان
بعدها ثني والافيسى قطعها كذا ذكره ولا يدعى أو يسمى وقفنا أيضا لان بعض القرآن يتعلق ببعض
ويستحب الحال والمترجل فيصدق الوقف على أول السور وعلى آخر القرآن غاية أن يسمة الفاتحة مبتدأة
حكما كما عرف في محله ثم أنواع الوقف ثلاثة أولها الاسكان المحض وهو الاصل لان الغرض من الوقف هو
الاستراحة وسلب الحركة أبلغ في تحصيل الراحة * وثانيها الروم وهو اتيان بعض الحركة بصوت خفي وكأنه
يضعف صوتها القصر زمانا فيسميها القريب المصغى دون البعيد لانها غير نامة والمراد بالبعيد أعم من أن
يكون حقيقة أو حكما فيشمل الاصم والقريب اذالم يكن مصغيا * وثالثها بالاشمام وهو أن تضم شطرتك بعد
الاسكان إشارة إلى الضم وتترك بينهما بعض انفتاح ليخرج النفس فيراها المخاطب مضمومتين فبعضك أنك
أردت بضمهما الإشارة إلى حركة آخر الكلمة الموقوف عليها فهو شيء يختص بأدراك العين دون الاذن لانه
ليس بصوت يسمع وانما هو تحريك عضو فلا يدركه الاعى والروم يدركه الاعى والبصير لان فيه مع بعض
الحركة صوتا ما يكاد الحرف أن يكون به متحركا واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بان
هيأت العضو للنطق بها والمراد بالاشمام هو الفرق بين ما هو متحرك في الاصل فأسكن للوقف وبين ما هو
ساكن في كل حال فاذا عرفت ذلك عرفت أن قول الناطم (الاذا رمت فبعض الحركة) استثناء مطرغ من
أعم الاحوال والبعض مضاف إلى الحركة وهو مفعول للفعل مقدر أي واحذر الوقف بنسب الحركة في جميع
أحوال الوقف وأنواع حركات الكلمات الموقوف عليها من الرفع والنصب والجرح والضم والفتح والكسر
نحو نستعين وقبل والعلمين والصرط والرحيم وسير الاذا رمت وقف الروم فان بعض الحركة لكن تخله اذا
كانت الكلمة الموقوف عليها مرفوعة أو مضمومة أو مخفوضة أو مكسورة بخلاف ما اذا كانت مفتوحة
أو منصوبة ولهذا قال (الافتح أو بنصب) وبنسخة وبنصب (وأشم) أي قف به بالاشمام (إشارة بالضم في
رفع وضم) أي للإشارة إلى ضمة الحركة من الكلمات الموقوف عليها في رفع وضم أي اذا كانت تلك الكلمة
مرفوعة أو مضمومة بخلاف ما اذا كانت منصوبة أو مفتوحة أو مخفوضة أو مكسورة والمغايرة بين أنواع
الاعراب لا فائدة عموم الحكم بين الحركات الاعرابية وبين الحركات البنائية فان الرفع والنصب والجرح من
ألقاب الاعراب والضم والفتح والكسر من ألقاب البنائية فيستوى في الاحكام المذكورة المنون وغير المنون
والعرب والمبني من الاسم ونحوه * ثم اعلم أن الروم والاختلاس يشتركان في التبعيض الا أن الروم انحصر
من حيث انه لا يكون في الفتح والنصب ويكون في الوقف دون الوصل والثابت من الحركة أقل من الذهاب
والاختلاس أعم لكونه يتناول الحركات الثلاث كافي لا يهمل ويأمركم عند بعض القراء في الامثلة

بالجبر بدل من الاسماء (مع)
ابنة امرئ واثنتين وامرأة
واسم (أصله سم و قبل و سم
(مع اثنتين) و بقي من
الاسماء المشهورة التي
تكسر همزة الوصل فيها
قياسا لاثنتين واست وأصله
سنة لجمعه على استاء و ابن
يعني ابن زيدت فيسمه الميم
نا كيدا و ما لغو يقال في
امرأة امرأة و مرة (وحاذر)
أى احذر (الوقف بكل
الحركة) بل قف بالاسكان
المحض أو مع الاسماء التي
بيانه لان الغرض من الوقف
الاستراحة و سلب الحركة
أبلغ في تخصيصها (الا اذا
رمت فبعض حركة) أى
اثبتة فالروم هو الاثنان
ببعض الحركة و من ثم
ضعف صوتها القصر منها
و يسميها القريب المصغى
دون البعيد (الافتح) وهو
حركة البناء (أو نصب)
وهو حركة الاعراب فلا نرم
فيها تخففتها و سرت عنها في
النطق ولا تكاد تخرج
الاعلى حالها في الوصل
والروم يشارك الاختلاس
في تبعض الحركة و يخالفه
في أنه لا يكون في فتح ولا
نصب كما عرف و يكون في
الوقف دون الوصل والاثبات
من الحركة فيه أقل من
الذهاب والاختلاس يكون
في الحركات كلها كفى أن
لا يبدى و نهجها و يامرهم
هذه بعض القراء ولا يختص

الثلاثة ولا يختص بالآخر وهو محل الوقف والثابت من الحركة أكثر من الذهاب وذلك أن يأتي بسببها وهذا
لا يضبط الا بالمشاهدة بالسماح من أنواء أرباب أداء القراءة * ثم اعلم أن الروم والاشمام لا يدخلان في هاء
التأنيث ولا في ميم الجمع ولا في الحركة العارضة كما بينه الشاطبي رحمه الله في قوله

وفي هاء تأنيث و ميم الجمع قل * وعارض شكل لم يكونا ليدخلا

أما هاء التأنيث فانها تنقسم الى مارسيم بالهاء نحو وهدي ورجة وتلك نعمة والى مارسيم بالتاء نحو يرجون
رحمت الله واذكروا نعمت الله فاسم بالهاء لا يوقف عليه الا بالهاء الساكنة اذ المراد بالروم والاشمام بيان
حركة الحرف الموقوف عليه حالة الوصل ولم يكن على الهاء حركة في الاصل اذ هي مبدلة من التاء والتاء معدومة
في الوقف واما مارسيم بالتاء فان الروم والاشمام يدخلان فيه على مذهب من وقف بالتاء لانها تاء محضة وهي
التي كانت في الوصل ولذا قال الشاطبي وفي هاء تأنيث ولم يقبل في تاء تأنيث واما ميم الجمع نحو عليهم واليكم
فهي تنقسم الى ما تحرك في الوصل للجمع نحو وأنتم الاعلون ونحوه مما يقع قبل السكون والى ما تحرك بالضم
أو الكسر موصولا لبعض القراء ويسكن لبعضهم فاما النوع الاول فلا يدخله روم ولا شمام لان حركته
عارضة كحركة وأنذر الذين وأنذر الناس ولم يكن الذين كقروا والغرض من الروم والاشمام انما هو بيان
حركة الموقوف عليه حالة الوصل باعتبار الاصل واما النوع الثاني فعند من يقرأ بالاسكان فلا يدخلان فيه
على قراءته لانهم ما يدخلان في المتحرك ومن قرأ بالضم واصله لم يدخل أيضا على قراءته روم ولا شمام
عند الحفاظ أبي عمرو الداني وأبي القاسم الشاطبي رحمه الله لان ميم الجمع لا حركة لها في الاصل وانما
حركاتها عارضة لاجل واول الصلة والتقاء الساكنين وقال مكى يدخلان عليه لان حركتهما ثنائية كهاء الكناية
وفرق الداني بين ميم الجمع وهاء الكناية بان الهاء بحركة قبل الصلة بخلاف الميم بمعنى بدليل قراءة الجماعة
فعومات حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات ولم يكن للميم حركة فعومات بالسكون فهو كالذي تحرك
لالتقاء الساكنين وهذا قول ثالث فيه تفصيل ذكره الشاطبي في قوله * وفي الهاء لا ضمما قروم أبوهما *
البيتين وحاصله أنه ان وقع قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء نحو لا تخلطه وجزخه وعلقوه ولا ريب فيه فبعض
يجوز الروم والاشمام وبعض يمنعهما فوجه الجواز اجراؤه على القاعدة ووجه المنع استئصال الخروج من
ثقبيل الى مثله والاشارة اليه في موضع الاستراحة واما ان ضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو له أو ناداه
دخله الروم والاشمام بلا خلاف لعدم العلة المانعة منهما واما الحركة العارضة وهو ما حرك الساكن
بعده متصلا أو منفصلا نحو ولا تنسوا الفضل وأنذر الناس و يومئذ حينئذ و قل أوحى وقد أفلح ومن
استهرك فلا يجوز في هذا روم ولا شمام لان الحركة انما عارضت الساكن لقيه حال الوصل وزالت عند الوقف
لهذه المقضية فلا يعتد بها فلا وجه للروم والاشمام بخلاف نحو مل ودفء اذا نقلت حركة الهمزة على
ما قبلها في قراءة حمزة وهشام حيث قرأ بالروم والاشمام فيهما لانها حركة الهمزة وهي تدل عليها فكأن
الهمزة ملفوظ بها كما صرح به مكى فنظام هذه الاحكام التي في حكم المستثنى من المرام فقط

وهاء تأنيث وعارض الكلام ٢ * ممنوع الروم مع الاسماء

ولا يخفى أن العارض من الحركة يشمل حركة ميم الجمع فلا يحتاج الى الفرق هذا وفي النظم أيضا تتكرر
الحركة وهو عيب فلو قال بعض بركة برفع بعض على ان تنوينه بدل من المضاف اليه أى وبعض من الحركة
بركة وكفاية وقد ختم المصنف مباحث علم النحو يدبمباحث الوقف اعلم الى حسن المقطع ولقد أحسن في ذلك
وأجاد فيها أفاد والله الهادي الى الرشاد والملم الى السداد (وقد تقضى نظمي المقدمة) بفتح ياء الاضافة على
استعمال لغة لا كما قال المصري انه لا ضرورة والنظم مصدر ويحتمل أن يراد به المعنى المفعول واللام في المقدمة
العهد الذي تقدم وبينها وبين ما يجيء من لفظه صيغة الجنس نحو قوله تعالى فأقيم وجهك للدين القيم على
ما هو مقرر ويجوز في صنع البديع (معنى لقارئ القرآن تقدمه) تقضى أصله تقضض فأبدلوا من الضاد الاخير

بالوقف والثابت من الحركة
 فيه أكثر من الذهاب كان
 يأتي بثلاثها فيكون الذهاب
 أقل (واشم إشارة بالضم
 في رفع وضم) خاصة نحو من
 قيل ونسعين لئلا لوضعت
 الشفتين في غيرهما
 لا وهمت خلافه وحقيقة
 الأسماء أن تضم الشفتين
 بعد الاسكان إشارة إلى
 الضم وتدع بينهما ما بعض
 انفراج ليخرج منه النفس
 غيرهما الخاطب مضمومتين
 فيعلم أنك أردت بضمهما
 الحركة فهو شئ يختص
 بأذن العين دون الأذن
 فلا يدركه الاعى بخلاف
 الروم واشتقاقه من الشم
 كانت أئتمت الحرف
 رائحة الحركة بأن هيأت
 العضو للنطق به والغرض
 منه الفرق بين ما هو متحرك
 في الوصل فسكن للوقف
 وبين ما هو ساكن في كل
 حال (واعلم) أن الروم
 والاشم لا يدخلان في هاء
 التأنيث التي لم ترسم ناه
 تشبهها بالفاء التأنيث
 أي أما التي ترسم بالتاء ولا
 في ميم الجمع نحو قال لهم
 الناس وأنتم الاعلون قطعاً
 لأن الغرض من الروم
 والأشمام بيان حركة
 الموقوف عليه حالة الوصل
 وحركة الميم فيماد كعارضه
 كحركة وأنتم الناس ونحو
 لكم واليكم ولو على قراءة
 ابن كثير وفقاً للذاتي
 والشاطبي وخلافاً لمكي

بإلاستماعهم ثلاث ضادات متواليات مشتق من انقضى الحائط سقط والمراد انقضى نظامي المقدمة وفي بعض
 النسخ وقد انقضى والاول أصح كذا ذكره الروي لكن كون تقضى مضاعفاً غير صحيح بل هو ناقص ففي
 الصحاح تقضى وانقضى بمعنى واحد وان كان بابهم ما مختلفاً انعم باب النفع أصله للتكاف في تمام الانقضاء
 شيئاً فشيئاً أو الظاهر ان المراد هنا مجرد الانتهاء أي وقد انتهت نظمى لهذه المقدمة في علم تجويد القراءة وهي
 منى لقارى القرآن تحفة متقدمة وهذه متصلة بجزء الله عن الأخير الجزاء والثوبة فتقدمة بعد أمونى وقال
 البني حال كونها مقدمة قلت فيهما متعلقة ويجوز أن يكون قارى القرآن مفرداً مراداً به الجنس أو جمعاً
 حذف نونه للإضافة (والجدة لها ختام) بكسر الخاء وجلة الجدة بما يجتم به للمقدمة ليكون الشكر أولاً
 وآخر على خزير النعمة وجل المنة ويكون ختامه مسكاً كما قال الله تعالى في حق رجب الجنة يسقون من
 رحيق نختم ختمه مسكاً أي آخر ما يجدون رائحة المسك بعد تمام الشربة في مقام اللذة واصل الختام الطين
 الذي يختم به الأبناء للعصمة أو الحرمة ففيه تلويح إلى تأكيده ختم المقدمة وتلويح إلى ذكر صاحب ختم النبوة
 ولذا قال (ثم الصلاة بعدو السلام) أي ثم الصلاة على خاتم الأنبياء بعد حمد الله تعالى ختام وكذا السلام ويحتمل
 أن يكون السلام معطوفاً على الصلاة وخبرهما محذوف لأنه معلوم بقرينة المقام ولتعيينه عليه السلام بهذا
 المرام ولذا جاء في نسخة بعد قوله (على النبي أحد وآله) بنونين أحداً لضرورة وفي نسخة بدل لفظ أحد
 المصطفى وهو أولى كلاً لا يخفى (وعجبه مؤنابى منواله) بكسر الميم أي طريقه وحاله في أفعاله وأقواله
 وفي بعض النسخ على النبي المصطفى المختار * وآله وصحبه الأطهار

وحاصله ان الصلاة والسلام لها ختام كما كان الحمد لله سبحانه لها ختام ولا يبعد أن يقال الصلاة والسلام والحمد
 ختام ففيه إيماء إلى معنى كفى التوحيد المطلوب وجودهما عند الحاجة لأرباب التأيد ويحتمل أن يكون
 قوله والسلام كلاماً مبتدأ ما له تمام اكتفاء بالمرام كالموعظة بعض الكرام من ختم كلامهم بسلام بلفظ
 والسلام كما قيل وكنت ذنوب أفكارى لوقت * فكان الوقت وقتك والسلام
 وكنت كطالب الدنيا لحر * فأنت الحر وانقطع الكلام
 وسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى ملائكتك المقربين وعلى أهل طاعتك أجمعين والحمد لله رب العالمين
 * (هذه مقامات الامام أبي القاسم الشاطبي رحمه الله تعالى) *

وحيث وفق الله اللطيف لاتمام شرح هذا المتن الشريف فلنختمه بترجمة المصنف الشريف فنقول هو الامام
 الولي بالاتفاق أحد الأئمة في الآفاق أبو القاسم من فيرة بن أبي القاسم خاف بن أحمد الرعيصى الشاطبي
 كان اماماً في القراءة والتفسير وحافظاً في الحديث يصحح نسخ البخارى وسلم من حفظه وعلى التمسك على
 المواضع المحتاج اليها من لفظه أستاذاً في العربية عارفاً بعلم الرؤيا له كرامات كثيرة شهيرة ولد سنة ثمان
 وثلاثين وخمسمائة وأخذ القراءة عن أبي هذيل عن أبي داود عن أبي عمر والداق عن شيوخه المذكورة في
 أسانيد قراءتهم في التيسير وغيره وسمع الحديث من السلفي ونحوه وكان ضريباً رومع ذلك لا يظهر منه ذلك كانه
 وفطنته ما يظهر من الاعى في حركاته وكان لا يتكلم الا بما تدعو الضرورة اليه ويسمع الاذان من غير المؤذن
 كرامة لديه ويعدل أصحابه عن أشياء أخفوها عليه ولا يجاس الاقراء الاعلى طهارة في هيئة حسنة وخضوع
 واستكانة ويمتنع جلساءه من الخوض في العلم والقرآن وكان يعتزل العلة الشديدة ولا يشك ولا يتأوه
 وإذا سئل عن حاله قال العافية لا يزيد على ذلك وله غير هذه القصيدة اللامية كالقصيدة الرائية في مرسوم
 الخط العثماني وقصيدة دالية خمسمائة بيت لخص فيها التهديد لابن عبد البر وهو اثنا عشر مجلداً وقد تطلعت
 بهذا الشرح على جنبه رجاء الدخول في زمرة أصحابه وتوفي الشيخ رحمه الله تعالى يوم الاحد بعد صلاة العصر
 وهو اليوم الثامن من بعد العشرين من جادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة وتوفي يوم الاثنين في مقبرة
 النيسابى وتعرف تلك الناحية بسارية وقبره بمصر يرار ويتبرك به وأما طريقى الى المصنف في رواية القصيدة

لغرض حركتها أيضا لانها
انما حركت لاسفل واولصله
بغلاف هاء الكاوية فيما يأتي
لانها حركت قبل الصلة
بغلاف الميم بدليل قراءة
الجامعة فعملت حركة الهاء
في الوقف معاملة سائر
الحركات وعملت الميم
بالسكون كالحركة لانتقاء
السالكين وأما هاء الكاوية
فان وقع قبلها ضمة أو كسرة
أو واو أو ياء نحو لا تظلمه
وبخر حزمه وعقله ولا يأتبه
فبعضهم أجاز فيها الروم
والاشمام اجزاء لها على
القاعدة وبعضهم منعها
لاستئصال الخروج من
ثقل الى مثله فان انضمت
الهاء بعد فتحة أو ألف نحو له
وناداه دخلا فيها بالاخلاف
لانتقاء العلة السابقة (وقد
تقصي) أي انتهى (نقطي)
لهذه (القدمة) وهي (من)
لقارئ القرآن تقدمه) أي
تحفة وهدية
(والحمد لله لها اختتام
ثم الصلاة بعد والسلام)
أي ثم بعد حمد الله الصلاة
والسلام على سيدنا محمد
وآله وصحبه الاطهار اختتام
لها كان ذلك ابتداء لها
كما روي نسخة بعد والسلام
(على النبي المصطفى وآله
وصحبه ونابيه منواله
أبياتهم آفاق وزاى في العدد
من بحسن التجويد يظفر
بالرشد)

اجازة فيما ذكره شيخ مشايخي خاتمة المجتهدين والحافظ العلامة في علوم الدين جلال الدين السيوطي رحمه
الله تعالى أنه روي شيخنا شيخ الاسلام علم الدين البلقيني اجازة أخبرنا أبو اسحق ابراهيم بن أحمد المقرئ اجازة
أخبرنا العلامة بدر الدين بن جماعة قال أخبرنا أبو الفضل هبة الله بن محمد الازرق قال أخبرنا الامام أبو القاسم
الشاطبي رحمه الله تعالى وقد نقل القرطبي أن الشاطبي رحمه الله لما فرغ من تصنيفها طاف بهم احوال الكعبة
الشريفة اثني عشر ألف أسبوع كل اجاف في أماكن السماء قال اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب
والشهادة وبهذا البيت العظيم انتفع بها كل من قرأها وروى عنه أيضا أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
في المنام فقام بين يديه وسلم عليه وقدم القصيدة اليه وقال يا سيدي يا رسول الله نظرت هذه القصيدة فتناولها
النبي صلى الله عليه وسلم بيده المباركة وقال هي مباركة من حفظها دخل الجنة زاد القرطبي بل من مات وهي في
بيته دخل الجنة وأما سندى في تحقيق القراءات ونذيق الروايات فعلى المشايخ العظام والقراء الكرام
من أجازهم في هذا الفن الشريف وأكلهم شيخ القراء بمكة الغراء وحيد عصره وفر يددهر العالم العامل
والصالح الكامل الشيخ سراج الدين عمر البسنى الشوافي بلغه الله سبحانه المقام العالى الوافى وجزاه عنى
وعن سائر المسلمين الجزاء الكافى وقد قرأ على جماعة قرأوا على الامام العلامة محمد بن القطان خطيب المدينة
المنورة وأما هاهو قرأ على الشيخ زين الدين عبد الغنى الهيمى المصرى وهو على خاتمة القراء والمحدثين
الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزرى قدس سره السرى وهو أخذ عن شمس الدين بن السكاكى عن
اللبان عن التقي الصانع كمال الدين العباسى عن الامام وليلة أبى القاسم الشاطبي عن ابن نجاح عن ابن هذيل
عن أبى عمرو الدانى وسنده مذكور فى كتابه التيسير منتهيا الى البشير النذير صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وأصحابه وأحبابه وعلى الأئمة المجتهدين فى أنواع علوم الدين وعل اخوانه من الزهبيين وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذى أنزل القرآن وجعله هدى للناس وسهل تلاوته لاللسنة فأزاح عن القلوب الغواية
والالتباس والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآتى من المعجزات بأعظم آية المخصوص باسمه رابعت
لا الى غاية وعلى آله الطاهرين وصحابته المتحلين بحق اليقين أما بعد فقد تم بحمد الله تعالى طبع كتاب المنع
الفكرية على متن المقدمة الجزرية وهو كتاب حوى من فن التجويد كل غره ومن الفوائد العوائد لا قراء ما هو
فى سماء التحقيق زهره وكيف لا وناسج برود تحقيقاته ومجتملى عرائس مبتكراته العلامة الفاضل
والفهماء الكامل ذوالفضل السازى الملا على بن سلطان القارى منحه الله الرضوان
وأنا به الخلد فى الجنان وقد حليت غره ووشيت طوره بشرح شيخ الاسلام زكريا
الانصارى رحمه الله على هذه المقدمة أيضا فجاء حاربا لكل نفع ضامنا لقارنه
كل رفع وذلك بالطبعة الميمية بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدي
أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير اداة المفتقر
لعطوره القدير أحمد البابى الحلبي ذى العجز
والتقصير وذلك فى شهر ربيع الاول
سنة ١٣٠٨ هجرية على صاحبها
أزكى الصلاة وأتم التحيه
آمين آمين
آمين

خطبة الكتاب	٣
مطلب بيان وجوب التجويد	٧
مطلب بيان مخارج الحروف	٨
مطلب بيان أن الالف على نوعين ليست و غيرها	٨
مطلب بيان أن الامتنان على أربعة أقسام الخ	١١
مطلب بيان أن الحروف المهموسة متجمعة في كلمات مركبة منها	١٤
مطلب بيان تحتمل الاختيار بالتجويد	١٧
مطلب بيان أن كتاب الله يقرأ بالترتيل مع نبذة لطيفة من الاحاديث	١٩
مطلب بيان أن الالف لا توصف بترقيق ولا تقخم	٢٣
باب الالامات	٢٨
باب التحذيرات	٢٩
مطلب بيان أن الاختفاء حال بين الاظهار والادغام	٤٠
باب حكم النون الساكنة والتنوين	٤١
مطلب بيان أن القراء السبعة أجمعوا على اظهار النونين عند حروف الخلق جميعها	٤٣
باب المدود	٤٥
مطلب بيان أن حروف المد ثلاثة الخ	٤٦
مطلب بيان أن أهل الاداء اتفقوا على اشباع المد للساكن الخ	٤٧
مطلب في بيان دقيقة لطيفة	٥٠
مطلب بيان أن أسباب المذمة الفظي الخ	٥١
مطلب بيان الوقوف وتقسيمها الى تام وكاف وحسن	٥٢
مطلب بيان أن الوقف على رؤس الاي سنة	٥٣
مطلب بيان أن الوقوف على ثلاث مراتب	٥٨
مطلب بيان المقطوع والموصول	٥٩
مطلب في رسم هاء التانيث على ما في المحفف الكريم	٦٧
مقامات لابي القاسم الشاطبي	٧٤



آخری درج شدہ تاریخ پر یہ کتاب مستعار
لی گئی تھی مقررہ مدت سے زیادہ رکھنے کی
محوریت میں ایک آنہ یومیہ دیرانہ لیا جائے گا۔

